الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: ط1: 1635101730

رقم التسجيل: ط2: 1635086504

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص لسانيات عامة

بعنوان:

التصور الدلالي في النظرية التوليدية التحويلية

إعداد الطالبتين (ة):

– وفاء صيد.

– حنان خرخاش.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ واسيني عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
د/ خليفة عوشاش	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ فتح الله بن عبد الله	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 – 2021م

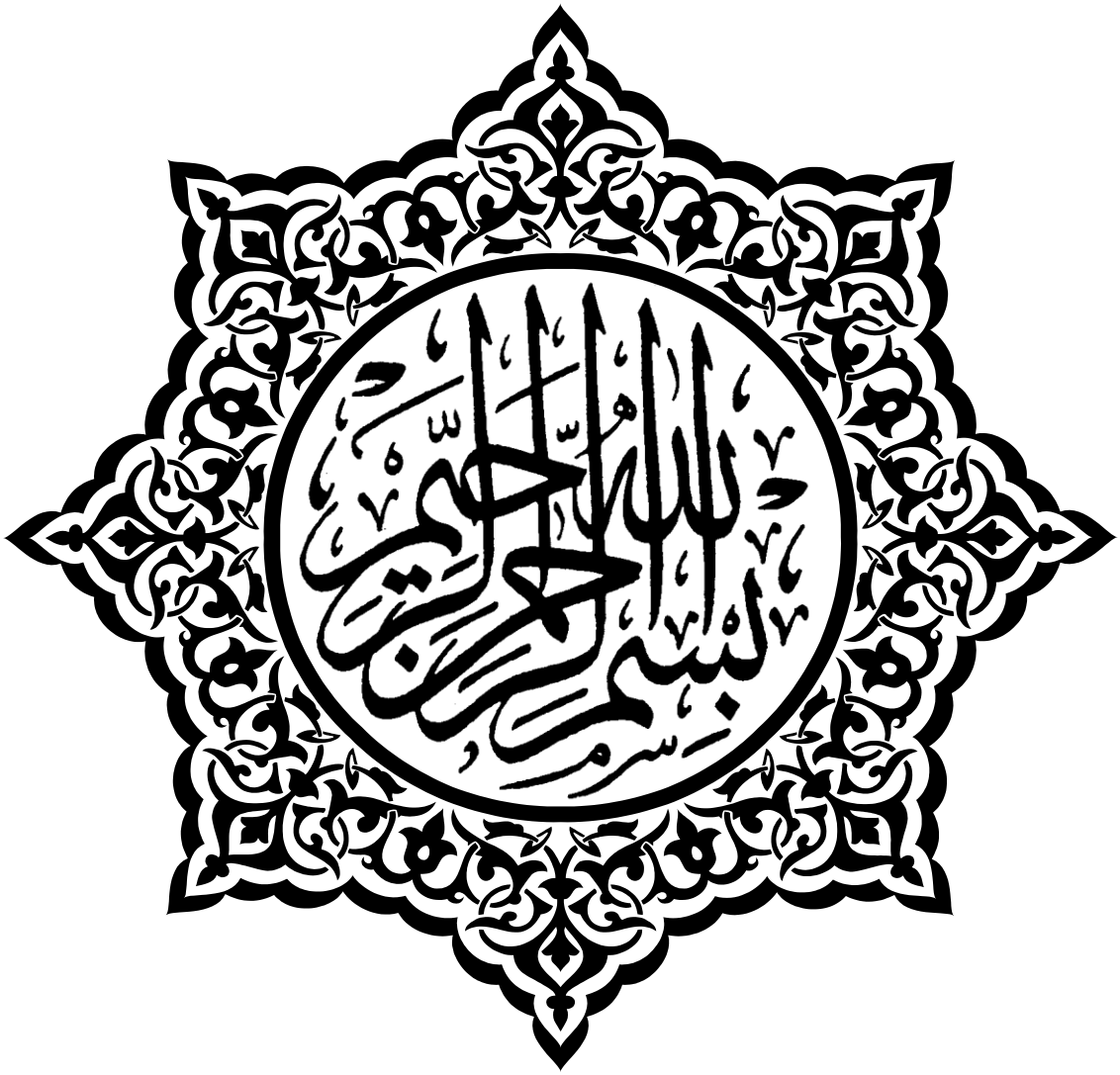
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولإن كتبنا شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر و العرفان ، وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات ، فما علينا سوى اختصارها في هذه العبارات :

فكل الشكر

إلى أستاذنا المشرف **(خليفة عوشاش)** منبع المعرفة و السراج

الذي أنار دربنا فكل الشكر والاحترام له

وإلى كل الأساتذة الذين سقونا من بحر المعرفة حتى وصلنا إلى أعلى الدرجات

كما نتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم اللغة والأدب العربي

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

حظيت النظرية التوليدية التحويلية كنظرية في اللسانيات بمكانة خاصة وبارزة في الدرس اللغوي الحديث، منذ ظهورها في خمسينيات القرن العشرين على يد منظرها أفرام نعوم تشومسكي، نظرا لما قدمه من نتائج لا تقتصر فاعليتها في الدرس اللساني فحسب، بل في تخصصات ومجالات علمية أخرى كالفلسفة وعلم النفس، وتعليمية اللغات، وقد مثلت هذه النظرية مرحلة مستقلة في تاريخ اللسانيات ويعود هذا الاستقلال إلى أسباب كثيرة أهمها الخلفيات المعرفية والفلسفية التي بينت عليها هذه النظرية، وما تبنته من مبادئ تختلف في جوهرها عما كان سائدا في ظل الدراسات البنيوية وبخاصة في صورتها الأمريكية.

النحو التوليدي الذي جاء به تشومسكي هو نظرية لسانية قامت على انتقاد المنهجين البنيوي والتوزيعي في مقوماتها الوصفية المباشرة باعتبار أن هذا التصور لا يكشف إلا الجمل المنجزة بالفعل، ولا يمكنه أن يفسر عدد كبير من المعطيات اللسانية.

المدرسة اللسانية البنيوية أقامت الدراسة على أساس عزل المعنى عن تحليل اللغة، لأنه لا توجد في رأيها علاقة تقابلية بين المعنى والشكل.

غير أن إحدى التغيرات التي طرأت على فكره بشكل واضح هو أن مفهومه للقواعد اللسانية توسع ليشمل مكونا دلاليا.

لقد أحس تشومسكي بالحاجة إلى إدراج التحليل الدلالي في صلب النظرية اللسانية، لأن عزل المعنى عن النحو قد ضيق من مجال اشتغال اللسانيين الذين تشكل التحليلات النحوية لوحدها عندهم نواتج ملفوظية صحيحة من الناحية النحوية ولكنها بمعياري المعنى والدلالة لا تكون مقبولة.

ولهذا وقع اختيارنا على المدرسة التوليدية التحويلية لما لها من أهمية سبق الحديث عنها من جهة، ومن جهة أخرى أخذنا الفضول أن نتحرى عن موضوع يتسم بالصعوبة والمتعة والاتساع، وأن نحاول دراسته.

البحث عن أبرز أعمال نعوم تشومسكي في مجال اللسانيات والقيام بدراسة والتعريف بنظريته التوليدية التحويلية التي تعمل على وصف تركيب اللغة الإنسانية وتفسيرها بطريقة منهجية.

وبعد ان وقع اختيارنا على هذا الموضوع تحت عنوان: "التصور الدلالي في النظرية التوليدية التحويلية"، حاولنا ونحن نعالج الموضوع أن نصل إلى الإجابة عن التساؤل الآتي:

كيف كانت مكانة الدلالة في النظرية التوليدية التحويلية؟.

كيف عالجت النظرية التوليدية التحويلية الدلالة؟

وللإجابة عن إشكاليتنا هذه قمنا بالبحث معتمدين على المنهج الوصفي الذي يبنى على وصف الموضوع بذكر النظرية التي أسسها نعوم تشومسكي ومبادئها العامة.

ويكمن الهدف الأساسي من هذا البحث في جمع مختلف المعلومات التي تخص هذا اللغوي وما جاء في نظريته.

أما فيما يخص بنية البحث فقد قسمناه إلى مدخل وفصلين نظريين وخاتمة، وقد تحدثنا في المدخل عن الحياة العلمية للساني نعوم تشومسكي، وأسس المدرسة التوليدية التحويلية.

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مراحل تطور النظرية التوليدية التحويلية.

أما الفصل الثاني فقد كان عنوانه الدلالة في النظرية التوليدية التحويلية، حيث تطرقنا فيه إلى مبررات تناول الدلالة في النظرية اللسانية، وتحدثنا أيضا عن الدلالة في صلب الدرس اللساني التوليدي التحويلي، حيث تم فحص الدلالة بناء على منطق التأويل التي اقترحها في البداية كاتز وفودور 1963م، لننتقل إلى فرضية تشومسكي وكاتز، وبعدها تم عرض الأطروحة السيكولوجية عام 1970م، ليتم الفصل ببرنامج والتركوك.

أما الخاتمة فهي عرض للنتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث بصورة موجزة مختصرة وفق ما اعتاد عليه الباحثون.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع ومنها:

* نعمان بوقرة: المدارس اللسانية المعاصرة.
* أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور.
* مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية.
* عبد المجيد جحفة: مدخل إلى الدلالة الحديثة.
* جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية.

لقد تطرقنا إلى هذا البحث دون أن نصادف أي مشاكل او صعوبات في إنجازه.

وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ المشرف "خليفة عوشاش" على كل المجهودات التي بذلها معنا، وبنصائحه القيمة وإرشاداته المنيرة للدرب التي لم يبخلها علينا، وصبره طيلة إنجازنا لهذ البحث.

الكمال لله وحده فغن أصبنا فمن الله ، وإن أخطانا فمن أنفسنا والشيطان.

مدخل

المدرسة التوليدية التحويلية

أولا: حياو تشومسكي

ثانيا: مؤلفاته

ثالثا: مبادئ وأسس المدرسة التوليدية

أولا: حياة تشومسكي

- حياته.

أفرام نعوم تشومسكي avra noachoumski، لساني أمريكي يهودي الأصل من مواليد ديسمبر عام 1928م وتلقي دراسته في بنسلفانيا، وهناك درس علم اللغة والرياضيات والفلسفة، وقد حصل فيها على درجة الدكتور عام 1955م، بالرغم من أنه قام بمعظم أبحاثه اللسانية عقب انتسابه إلى جمعية الرفاق بجامعة "هارفرد" وكان ذلك في الفترة الممتدة بين 1950م و1955، وبعد ذلك عين بمعهد ماساشوسيتس، وظل يترقى في حياته العلمية، حتى حصل أخيرا على كرسي الأستاذية في لسانيات اللغات الحديثة.[1]

"حقق تشومسكي أول شهرته في ميدان اللسانيات، حيث تعلم قسطا من مبادئ اللسانيات التاريخية من والده، الذي كان عالما في العبرية، وقد قدم جزءا من بحثه الأول في اللغة العبرية الحديثة، عندما نال درجة الماجستير، إلا أن العمل الذي اشتهر به الآن، وهو بناء نظام النحو التوليدي الذي تطور من خلال اهتمامه بالمنطق الحديث وأسس الرياضيات، حيث طبقها فيما بعد على وصف اللغات الطبيعية".[2]

والجدير بالذكر أن تشومسكي اطلع على اللغة العربية ونحوها أيام كان شابا، فقد اطلع على متن الأجرومية لما كان طالبا في المرحلة الجامعية، يقول تشومسكي في حوار أجراه مع الدكتور مازن الوعر:"قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت اشتغل ببعض البحوث عدة المتعلقة باللسانيات السامية، ومازلت أذكر دراستي للأجرومية منذ عدة سنوات خلت، وكنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز وورورنتال، وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري".[3]

---

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986م، ص 09.

[2] جون ليونر، تشومسكي، ترجمة: محمد زياد بركت، النادي الأدبي بالرياض، 1978م، ص 87.

[3] مازن الوعر، لقاء مع نوام تشومسكي، مجلة الجزائر، العدد 06، 1982م، ص 72.

ثانيا: مؤلفاته.

جسد تشومسكي أفكاره وأبحاثه في مقالاته وكتبه، نشرها في أزمنة متقاربة، أثرت وأفادت في مجالات عدة، والتي نذكر منها:[1]

البنى التركيبية أو التراكيب النحوية 1957

ملامح النظرية التركيبية 1965

اللسانيات الديكارتية 1966

اللغة والفكر 1966

الأنماط الصوتية في اللغة الانجليزية 1968

مشاكل المعرفة والحرية 1971

دراسات الدلالة في القواعد 1972

البنية المنطقية للنظرية اللسانية 1975

ثالثا: مبادئ وأسس المدرسة التوليدية التحويلية مع تحديد المفاهيم.

أ- تعريف اللغة عند نوام تشومسكي:

يحدد الألسني نوام تشومسكي اللغة من منطلق مايسميه بالكفاية اللغوية، أول الملكة اللسانية باعتبار الإنسان يمتلك لغة معينة بالنظر إلى القواعد التي تنظم له شكل الجملة ومحتواها الدلالي وهذا ما يطور ذاتيته وتسمى بالكفاية اللغوية (الملكة اللسانية).

يشير مصطلح الكفاية اللغوية (الملكة اللسانية) إلى قدرة المتكلم المستمع المثالي على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني في تناسق وثيق مع قواعد لغته.

عند تشومسكي القدرة على إنتاج جمل في عملية التحدث هي الكفاية اللغوية أو الملكة اللسانية، يمكن ترجمتها على الصعيد المبدئي على المعنى المراد منه ودائما الامتلاك يكون عن طريق الكفاية اللغوية ويصب تشومسكي جل اهتمامه على هذه القواعد القائمة ضمن الكفاية اللغوية التي تنظم الجمل التي ينتجها الإنسان وتمثل أساس وبنية اللغة، فيقارن

[1] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، عنابة، 2006م، ص 129.

نوام تشومسكي بين مادتين من اللغة الدلالة والصوتية فهذه النظرية تلقت رواجا كبيرا وتدور دراستها حول الكفاية اللغوية أو الملكة اللسانية لدى مستعمل اللغة.[1]

وبذلك يستطيع إنشاء عدد غير متناه من الجمل في هذه اللغة بالرغم من أنه لم يسمعها أو يستخدمها من قبل، إلا أنه يفهمها ويصوغها بطريقة غير عادية تلقائية وهذا ما يبين أن تشومسكي يهتم بمظهر الشكل الخارجي للغة ويبينها في إطار آخر كما يلي:

اللغة سلسلة جمل تحتوي على شكل صوتي وتفسير دلالي أي الصوت والمعنى يقترن به قواعد أي لغة، والتي تخضع لتنظيمات تفرق بين الصوت والدلالة وتنظيم تشومسكي للغة يتضمن بشكل عام المسائل التالية:

1- اللغة مجموعة لامتناهية من الجمل.

2- اللغة مجموعة أصوات تحتوي على دلالات.

3- اللغة ملكة لسانية.

4- اللغة تنظيم ضمني من القواعد.

5- اللغة ميزة إنسانية مكتسبة.[2]

يرى تشومسكي أن اللغة هي القدرة التي يمتاز بها كل فرد إذ يتسنى له التعبير عن المقاصد بكلام جديد، وهذا ما يسميه بالمعرفة اللغوية التي تحدث من خلال معرفة الإنسان بالقواعد الصرفية والنحوية والتحويلية، ما يؤدي إلى توليد الجمل.[3]

ويقول أيضا تشومسكي أن اللغة عبارة عن جمل لامتناهية محدودية الطول والعناصر فكل لغة تملك مجموعة متناهية من الفونيمات ذلك لإنتاج مجموعة لامتناهية من الجمل وقد

---

[1] ينظر: ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1992م، ص 69.

[2] ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، ص 69-70.

[3] ينظر: التواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع حي الثانوية رقم 142 بالرويبة، الجزائر، 2008م، دط، ص 53.

اعترف هنا تشومسكي أن هذه الفكرة أتى بها همبلد حين قال: "اللغة استعمال غير متناه بوسائل متناهية".[1]

ب- مفهوم التحويل transformation:

تمهيد:

يعد مصطلح "التحويل" transformation من المصطلحات المتداولة بكثرة في الوقت الحاضر، لما له من أهمية في الدرس اللغوي الحديث، حيث إنه يكشف لنا عن أصل التركيب وما يؤول إليه بعد التحويل، فيعطينا بذلك صورا متعددة.

أ- تعريف التحويل لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور ت 711هـ: "... المحال من الكلام: ما عدل به عن وجهة وحوله: جعله محالا... وحوال الدهر: تغيره وصرفه... وتحول عن الشيء: زال عنه إلى غيره... حال الرجل يحول مثل تحول من موضع إلى موضع حال إلى مكان آخر أي: تحول... والحول يجري مجرى التحويل، يقال: حوّلوا عنها الله عز وجل: [لايبغون عنها حولا][2]،

أي: تحويلا... حال الشخص يحول إذا تحول، وكذا كل متحول عن حاله..."[3]، وقال تعالى: [ولاتجد لسنتنا تحويلا][4]، أي تغييرا وتبديلا.

يفهم من هذا الكلام أن "التحويل" في تعريفه اللغوي يعني: التغيير والتبديل من حال إلى حال، والتنقل والتحرك من موضع إلى آخر وهو من حول يحوّل تحويلا.

ب- اصطلاحا:

إن مصطلح التحويل يرجع في أصله إلى هاريس Haris الذي بسط مناهجه من خلال مجموعة من الأعمال منها كتابه "من الصرفي إلى المنطوق وقواعد التحويل والتلازم والتحويل في البنية اللغوية.

---

[1] ينظر: أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، دط، 1994م، ص 209.

[2] الكهف، القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، دار الفكر، بيروت، لبنان، (دط)، 1404هـ، ص 108.

[3] ابن منظور، مادة حول، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997، 190/2.

[4] الإسراء، 77.

إلا أن هذا المنهج تتطور أكثر فأكثر مع تشومسكي بدأ مع مؤلفه البنى التركيبية.[1]

ويعد العنصر التحويلي عاملا أساسا يعمل على تحويل أنماط لغوية أساسية إلى جمل[2]، وبإدخال عنصر التحويل على القواعد التوليدية تصبح تحويلية فالتحويل يعني الانتقال، أو التغيير من حالة إلى أخرى كما يمكن اعتبارها قواعد تنظيم العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية تقريبا من صورتها المميزة، ويحدث ذلك بتغيير تركيب عناصرها أو بحذف بعض منها انطلاقا من جمل النواة، وهي التي مازالت تحتاج إلى قواعد صرفية تطبق عليها فتصيرها جملة منجزة حقا.[3]

إن تقديم مفهوم للتحويل بل يدعونا للبحث في أساليب اللغة المتنوعة التي تخضع لها اللغة، فمبدأ التحويل يقوم على تحويل جملة إلى أخرى متى تقاربت معانيها وإن اختلفت مبانيها، فعبارة "كتب الدرس" مثلا تعتبر تحويلا للعبارة المشابهة معنى المخالفة مبنى، وهي "كتب الولد الدرس"، وهناك قواعد متكاملة وضعها تشومسكي وأتباعه لتحويل الجمل من معلوم إلى مجهول،ومن تقرير إلى استفهام أو نفي وما شابه ذلك خاصة في الانجليزية.[4]

وعليه فإن مفهوم التحويل كما ذهب إليه محمد محمود غالي هو الذي "يكشف لنا بطريقة جلية كيف تتحول الجملة، النواة إلى عدد من الجمل المحولة، وأتى بجملة من القواعد التحويلية التي قد تكون وجوبيه obligatoire أو جوازية optional منها: الاستفهام، والنفي، والأمر، والمجهول والعطف، والدمج، والاتباع، والزمان، والملحقات، والحدود الفاصلة...الخ.

وبشكل عام فإن الطريقة المتبعة هي أنه بعد تطبيق القواعد المركبة phrase structure grammar تطبق مباشرة القواعد التحويلية transformationnel rules على السلسلة النهائية terminal stming لتشكيل الجمل المرادة.[5]

---

[1] عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في الجملة العربية، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص 15.

[2] عبد الجليل، عبد القادر، اللسانيات الحديثة، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، ط1، 2002م، ص 275.

[3] بلعيد صالح، نظرية النظم، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001م، ص 80.

[4] أئمة النحاة في التاريخ، دار الشروق، جدة، السعودية، ط1، 1979م، ص 09.

[5] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 207.

إن التحويل هو: الصورة المنجزة للقواعد التوليدية التي تخضع لقواعد تحويلية محددة هذه القواعد هي التي تحول البنية العميقة للغة إلى البنية السطحية بواسطة عناصر تحويلية كالحذف والزيادة والترتيب وغيرها من عناصر التحويل، بمعنى آخر أنها تنتقل من المرحلة الفعلية إلى المرحلة الملموسة كتابيا أو نطقيا فيقصد بالتحويل في النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم على النص فينتقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيان ظاهرة على سطح الكلام وتخضع بدورها إلى الصياغة الحرفية الناشئة عن التقطيع الصوتي.[1]

إن القوانين التحويلية هي قوانين إن جاز التعبير تكميلية تكمل الدور الذي تقوم به القواعد التوليدية، فهي تعمل بعد القواعد الظاهر عن طريق مجموعة من القواعد التحويلية، فلأية قواعد لكل جملة من اللغة نجد تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا، وتربط التركيبين بنظام خاص، يمكن أن تكون قواعد تحويلية ولو لم تصف نفسها بهذا الوصف، فالربط بين التركيب الظاهري والباطني هو التحويل.[2]

إن الهدف من مبدأ التحويل هو ضبط التركيب الذي يبنى عليه نظام اللغة والقواعد التي تحكمه التي تحكمه، وملخص مبدأ التحويل عند تشومسكي "أن أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل".[3]

أي أن التحويل هو العملية التي يتم من خلاله تحويل الجملة النواة الأصلية إلى عدد غير محدود من الجمل المحوّلة.

ج- بين التوليد والتحويل:

حاز المنهج التوليدي التحويلي على انتشار واسع بين المدارس اللغوية، وتصدر مكانة عالية بين المدارس الحديثة؛ كونه يهتم بالجانب التحليلي التفسير بدلًا من الجانب الوصفي، في محاولة جدية لتقديم صورة واضحة شمولية عن بنية اللغة وميزاتها الإنسانية.

---

[1] محمد الصغير البناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، الجزائر، دار الحكمة، دط، ص 81.

[2] الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ط1، 1981م، ص 22.

[3] استيتية، سمير، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، إربد، ط1، 2005م، ط1، 2005، ص 179.

مفهوم التوليد:

أ- لغة: والتوليد جاء من الفعل ولد وقد عرفه الزمخشري بقوله: "ولد- ومن أولاده وهم ولدة صغار، وهو وليد من الولدان ووليد من الولائد للصبي والصبية، وولدت المرأة ولادة وولادا ومولده، وميلاده وقت كذا، ومكة ومنشؤه، ونشأة والد: بينه الولاد وشاء ولدو، هذه مولدة فلان قابلته وولدتني فلانة...

ومن المجاز: ولدو حديثا وكلاما: استحدثوه، وكلام مولّد، ليس من أصل لغتهم وشاعر مولد، ليس من أصل لغتهم وتولدت العصبية فيما بينهم.

وأرض البلقاء تلد الزعفران والليل حبلي ليس يدري ماتلد، ورأيت وليدة من ولائد فلا ووليدا من ولدانه، يريد الجارية والغلام إذا استوصفا قبل أن يحتلما، وصحبة فلان ولادة للخير.[1]

ومن خلال هذا التعريف تستشف أن التوليد جاء من القبالة، ومن الإنتاج والاستحداث.

- اصطلاحا:

إن مفهوم التوليد مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجانب الإبداعي في اللغة، أي القدرة التي يمتلكها الإنسان على إنتاج الجمل وفهمها في لغته الأم وإن لم يكن له معرفة سابقة بها أي أن التوليد هو انبثاق تركيب أو مجموعة كمن التراكيب من جملة هي الأصل، وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية وأهم وصف للجملة التوليدية أن الجملة التي لها معنى مفيد مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات ومع كونها خالية من ضروب التحويل.[2]

مصطلح التوليدية جاء بنسبة إلى تولد الجمل أو انتاجها بكم كبير وغير متناه مع ارتباطها الوثيق بالجانب العقلي المنتج لهذه الجمل، وهذا يقودنا للحديث عن أهم سمة وجهت الفكر التوليدي وهي سمة الإنتاجية (productivity) وهي من أهم الخصائص التي تميز اللغة البشرية عن لغات الحيوانات فهي تعني: "أن المتكلمين يستطيعون أن ينطقوا

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، ط1، لبنان، دار الفكر، 2004م، ص 353-354.

[2] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 206.

بتركيبات لم يسبق أن يسمعوها من قبل ويعود هذا جزئيا إلى الوضع السابق للغة وجزئيا إلى استعمال المتكلم".[1]

وتعرف القواعد التوليدية في إطار النظرية الألسنية التوليدية التحويلية على النحو الآتي: هي مجموعة قواعد تولد من خلال تعاملها مع معجم مفردات محدودة ومجموعة متناهية أو غير متناهية من التتابعات الكلامية، وتحدد كل تتابع كلامي على أنه تركيب جيد في اللغة التي تصفها هذه القواعد، وتقرن القواعد التوليدية كل تتابع كلامي جيد التركيب وكل جملة تولده بوصف تبياني ملائم.[2]

ويحاول تشومسكي من خلال مبدأ التوليد كما يقول محمد محمود غالي: الوصول إلى القواعد البديهية intuitive التي يستعمل بمقتضاها صاحب اللسان لسانه الذي ولد فيه، وهو بهذا يرى أن لكل صاحب لسان الذي ولد فيه يجيد الحديث به واستظهار قواعده دون تلقين في مدرسة أو معلم"[3]، وفي محاولة أخرى لفهم مبدأ التوليد، عند تشومسكي يقول أحمد مؤمن: ويراد به عنده من جهة أخرى يقصد تشومسكي الجانب الإبداعي في اللغة أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين وفهم عدد لامتناه من الجمل في لغته الأم بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل، وكل هذا عند الإنسان بطريقة طبيعية دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معينة[4]، بمعنى أن الإنسان يمتلك قدرة إبداعية تمكنه من خلال إتباع قواعد نحوية لتكوين كل الجمل الممكنة في اللغة.[5]

بعدما تعرضنا في بداية هذا المبحث إلى الإلمام بالمفاهيم التي تطرقت إليها هذه المدرسة وقبل أن ندخل في بدايات ظهور النحو نلجأ إلى تحديد مفهومه.

---

[1] علي محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 33-34.

[2] زكريا ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية النظرية الألسنية، ص 124.

[3] غالي محمد محمود، أئمة النحاة في التاريخ، ص 09.

[4] أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 206.

[5] المرجع نفسه، ص 206.

د- تعريف النحو: Grammaite

"إن استعمال هذا المصطلح في اللسانيات لايزال غامضا، فهو يشير تارة، إلى المسار التقليدي في دراسة اللسان، وذلك مانلقاه في مستندات النحو مثلا، وفي هذه الحال يمكننا أن نقابل بين "النحو" واللسانيات (ينظر: Gary- prieur (1989، حيث يقوم الأول على مطمح بيداغوجي ومعياري بينما يتأسس الثاني على غاية علمية وقد تأتي تارة أخرى مكافئة (اللسانيات) فتتحدث إذ ذاك مثلا عن النحو المقارن أو عن اللسانيات المقارنة من دون تمييز وعلى حد سواء (Grammaire générative) يتوافق مثل هذا القبول مع التصور الذي لايرى اختلافا في طبيعة هذين الفرعين اللذين يحتفظان بالأهداف نفسها، المتمثلة في صياغة القواعد المحددة للسان".[1]

لاتزال استعمالات النحو غامضة في مجال اللسانيات فيمكن لنا أن نميز بين أمرين فالأول يشير إلى الدراسات القديمة أي أن النحو منفصل عن اللسانيات فهو يسعى إلى المعيارية، والثانية تسعى إلى العلمية أما الأمر الثاني يقال أنه ملازم للسانيات لايمكن الفصل بينهما فلها نفس الأهداف وصياغة القواعد المحددة للسان.

كما يدعى أيضا بالنحو عند المدرسة التوليدية التحويلية: ويرتبط مفهومها بالتصحيح (corrigibilitie) أي تصحيح ماهو غير مقبول نحويا انطلاقا من نظام قواعد اللغة ومن خلاله نستنتج مفهومين جديدين هما:

النحوية Grammaticalité والصحيح المعنى (Significative) فالأول متضمن في الملكة أما الثاني في الأداء فنضرب مثلا: "الجدران تأكل الأفكار" صيغتها النحوية سليمة لكن الجانب الدلالي لامعنى له والنحوية أيضا تهتم بقيمة الجملة، فالنحو التوليدي هدفه ليس معياري وتبتعد عن الحقيقة التي هي قريبة من الواقع، وأن قدرة المتكلم ترتبط بالملكة التي تميز بين أنواع الجمل.[2]

---

[1] ماري نوال غاري بريور، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، سيدي بلعباس الجزائر، 2007م، ط1، ص 56.

[2] ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2004م، ص 49-50-51.

هـ- علم النحو والمقاربة التوليدية:

لم تظهر البدايات الأولى للنحو إلا من خلال بداية القرن 20م لضعف منهجيته، وقد تم تصحيحها على ما كانت عليه من قبل في منهجية الصوتيات والصرفيات لأن ظاهرة التركيب حُللت من زاوية المعنى استنادا إلى معايير خضعت للسان، وهذا ما جعل التعريفات النحوية تفقد من قبل العناصر الضرورية المكونة لها كالدقة والعامية، ويقال أيضا أن النحو كان سبب في اكتساب اللسانيات سمعة سيئة وأنها تخصص ذهني.[1]

وبعدها أخذت الدراسات في هذا المجال تتوسع وظهرت معه اعتقادات كثيرة لفهم واستيعاب أي جملة والعلاقة الواردة فيما بينها لابد من تحليل الأطراف المشاركة في عملية التواصل وقد اهتم بكل هذا كـ: بوهلر واجارنر Geardamer يدرسون اللغة من وجهة أخرى وغيرو التعريف الذهني بالفيزيائي، وحددت الجملة من أنها وحدة لسانية، وحد التنغيم بين أجزائها، وهي مجموعة كلمات لتشكل في الأخير بنية، وقد تبنى هذا التعريف دي جروت A.Degroot.

وقد جعل المنهج البنيوي تبعا لمبادئ مدرسة "بيل" قفزة النحو ولم يعر أصحاب اللسانيات التقليدية اهتمام لمشكلات النحو لأنهم صبوا جل اهتمامهم على الدرس الصرفي في نظرهم يجب الفصل بين الصرف والنحو في النظري والتطبيقي والصيغ تستخدم فقط في النحو، أما أصحاب اللسانيات البنيوية لايقيمون أي فصل بينها وأن الصيغ في الأساس ذو طبيعة صرفية، وكان أتباع مدرسة بيل هم علماء الصرف وكانت دراستهم لبنية الجملة بإقصاء المكونات المباشرة في الجملة والنظر إلى قواعد التوزيع.

قبل 1960م تطور النحو الحديث وبعد ذلك وضع اسم جديد هو مصطلح النحو التوليدي Generatine Grammar ويقصد به الكشف عن القواعد التي تحكم بنية الجملة أو مصطلح التحويل ليحدد بنية التركيب Phrase Structre ويقصد به الكشف عن القواعد التي تحكم بينة التركيب والذي يقوم ببناء الجملة.

[1] ينظر: ميلكا إفيتش، تر: سعد عبد العزيز مصلوح- وفاء كامل فايد اتجاهات البحث اللساني، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000م، ص 377.

تأثر تشومسكي في بداية الأمر بأستاذه هاريس لكن فيما بعد جاء نقيضه بأسس جديدة أتى بها في النظرية التحويلية واستعمل منهج جديد وأصدر كتاب البنى التركيبية Syntactifues Structures عام 1957م، وبه أسس الاتجاه التحويلي، ومن بعدها أدخل استعمال الرموز إلى التحليل، بالرغم من أنه انطلق بالعكس في الوصف النحوي الذي ينتج منهجا يضمن الدقة والوصف النحوي الذي ينتج منهجا يضمن الدقة والوصف العملي.[1]

ويقوم أيضا النحو التحويلي على أساس استعمال وفهم الجمل ويبحث أيضا عن فهم وتحليل ما يجري بين المتكلم والمستمع التي لايمكننا الاستغناء عنها مادامت الظاهرة مستمرة وهذا مابين اختلافهم عن منهج بلومفيلد ودفع به الاقتراح نظرية عكسية تصف الجملة المنتجة.

يعد النحو نظام قواعد لأي لغة ويؤكد أصحاب هذا الرأي أنها يجب أن تكون متسلسلة في الأخير تشكل مجموعة رموز تتمثل في مستويين مستوى البنية ومستوى التحويل فالأول يتمثل في الجملة والثاني في القواعد والتي يجب أن نتبناها معا.[2]

"ويعمل النحو الخاص ببنية العبارة على أساس قواعد تتخذ الشكل

$y \leftarrow\!\!- x \leftarrow\!\!-$ حيث يقصد بالرمز

تعاد كتابة بالشكل كذا فهذه القواعد هي قواعد لإعادة كتابة رموز مفردة أي رمز واحد في المرة الواحدة.

إن كل جملة S (Sentence) ينبغي في تطورها الشكل الآتي:

$S \leftarrow\!\!- NP+VP$ حيث: NP تعني: المكون الأساسي Noun phrase و VP تعني: المكون الفعلي Verb phrase ثم يتبع ذلك مزيد من التشقيق يتمثل في إعادة كتابة المكون الاسمي والمكون الفعلي بحيث تعاد كتابة رمز واحد في المرة الواحدة فجملة جون يجب بيل Johnlikes BILL يمكن أن توصف على الوجه التالي: الجملة تعاد كتابتها في شكل مكون + مكون فعلي:

[1] ينظر: مليكا افيتش، تر: سعد مصلوح– وفاء كامل فايد، اتجاهات البحث اللساني، ص 380–381.

[2] ينظر: ميكا إفيتش، تر: سعد عبد العزيز مصلوح– وفاء كامل، اتجاهات البحث اللساني، ص 382.

S→ NP+VP

مكون اسمي ←—— جون VP → Johan

مكون فعلي ←—— فعل + اسم VP → V + P

فعل ←—— يحب V→ Likes

اسم ←—— بيل [1]N→ Bill

ويمكن تصوير هذا التشقيق في هيئة شجرة:

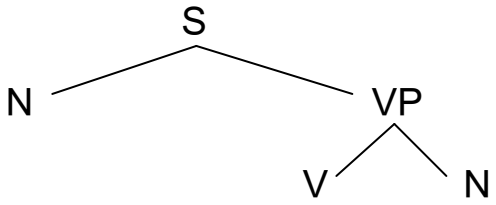

وهكذا يتحصل لنا دائما في مستوى بنية العبارة، على أشكال شجرية".[2]

وتعد الجملة عند التحويليين تركيب يتكون من مركب اسمي ومركب فعلي بعملية التشقيق إلى أبسط شكل لها وتعاد كتابتها بالرموز مثلها وضحنا في المثال السابق.

يوجد في الكتب التي أصدرها تشومسكي ثلاثة أنواع من النحو:

1- نحو الحالة المحدودة Finite State: وهذا النحو يحاول أن يبين فيه أن النحو هي القواعد المحدودة التي تولد إلى ما نهاية من التراكيب التي تخضع لقوانين القواعد.

2- نحو التراكيب العباري Phrase Structure: يأتي مباشرة بعد النوع الأول ويقوم بتحليل تلك الجمل المولدة في مجموعة كلمات وتصنيفها لأنها هي التي تمثل أجزاء الكلام المنجز.

3- النحو التحويلي Transformationnel: أضيف إليه النحو التوليدي وسمي Transformationnel Générative: يقوم بتوليد جمل من الجمل النحو وهي ثلاثة أنواع= الخبرية، البسيطة، المبنية للعلوم ويمكن استنتاج جمل أخرى مثل: الاستفهامية.

وهذا التحليل عند نوام تشومسكي يقسم الجمل إلى مستويين المستوى التركيبي syutantic الذي يقسم بدوره الجملة إلى عبارات، والمستوى الفونولوجي phonological lever ويقسم

[1] المرجع السابق ، ص 382-383.

[2] المرجع السابق، ص 383.

الجملة إلى وحدات صوتية كان صاحب اتجاه النحو في البداية يقوم على الوصف اللفظي لكنه في الأخير اقتنع بضرورة إدخال المعنى إلى تحليلاته، والشيء الذي يميز هذا الوصف هو الانتقال من الكل إلى الجزء أي من البنية العميقة للتركيب إلى البنية السطحية التي تمثل الشكل النهائي، والنحو التوليدي قد فتح للجملة العميقة عدة سبل في التركيب هذا ما أنتج الكثير من الجمل البسيطة المتنوعة فمثلا في الانجليزية.[1]

The manhittre ball نستطيع أن نولد بالتحويل جملا كثيرة سطحية منها:

Did the manhittre ball

The manhittre ball

The ball motihrit by the man

بالإضافة إلى هذه العبارات يمكننا صياغة عبارات أخرى فهذا يعني أنه بمجرد إدخال متممات الجمل كالظروف مثلا ننتج عدد كبير من الجمل ذات دلالة، وهذا ما يثرى القاموس اللغوي الذي يطبق عليه منهج تشومسكي التحويلي التوليدي.[2]

كذلك مع أي لغة أخرى مثلا في اللغة العربية.

أتى المعلم إلى القسم.

- هل أتى المعلم إلى القسم؟
- لم يأت المعلم إلى القسم؟
- متى يأتي المعلم إلى القسم؟

ما أتى المعلم إلى القسم؟

ويمكن استنتاج صياغات أخرى وهذا ينتج بتحليل جملة النواة و تقسيمها إلى عناصر بالإستناد إلى مركبين الاسمي والفعلي ويرمز إليها بـ "م إ" و "م ف" كما قلنا سلفا فسنحلل إلى النحو المشجر كما سمو أصحاب النظرية التحويلية ويأتي كالآتي:

---

[1] ينظر: غاري مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس للدراسات والترجمة، والنشر، ط2، ط2، دمشق، 2000م، ص 193-194.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 195.

أتى المعلم إلى القسم

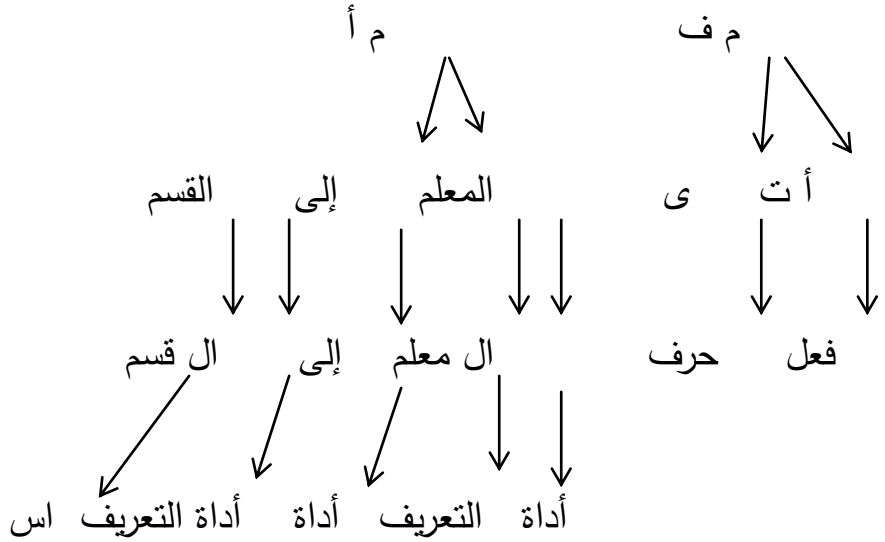

وهكذا تطورت آراء تشومسكي بعد أن أضاف عنصر المعنى إلى القواعد التحويلية التوليدية ما أوجد الكثير من أنواع التحليلات المختلفة.

النحو التحويلي نظام القواعد وتمثيل مجرد ومشتق بين البنية السطحية والبنية العميقة يولد مجموعة لامتناهية من البنى العميقة والسطحية التي لها معنى[1]، وتكمن الضمنية الأساسية للنموذج التحويلي في:

- إنه يجلي العلاقة بينهما بكيفية واضحة دقيقة وعملية تكاد تقترب من المنهج الشكلي.
- حل ظاهرة الغموض التي قد تتعلق بالجملة الواحدة فيصبح لها أكثر من معنى.
- إن التحويلات تعد بمثابة وسائل شبه تصحيح pre-correcturs مادامت تميز في إطار اللغة الواحدة بين الجمل النحوية وغير النحوية ثم تقوم بطرد الثانية من مجالها".[2]

بمعنى أنه قد أجملها في أربع نقاط أساسية هي وجود القدرة على تحليل التركيب بالاعتماد على المنهج الشكلي العلمي مع ضرورة التقيد بالمعنى بما أنه العنصر الأساسي، واعتبار أيضا أن التحويل هو تصحيح للغة وتمييز بين الصحيح والسليم نحويا وغير الصحيح نحويا وإلغاء كل ما هو غير نحوي من المجال.

[1] ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 58.

[2] شفيقة العلوي، المرجع نفسه، ص 59-60.

و- مبدأ الاكتساب اللغوي:

تعريف الاكتساب اللغوي:

الاكتساب اللغوي هو تلك القدرة التي تكون غريزية وفطرية تساهم في تعلم اللغة عن طريق العمليات الذهنية الداخلية والبيولوجية التي تمكنه من اكتساب وفهم اللغة.

تيقن تشومسكي إلى أن الاتجاه السلوكي عقيم في تحليلاته فهو يجعل الإنسان مجرد آلة تستجيب لمثيرات يتم اكتسابها من البيئة، حيث تكون لدى الأفراد استجابة عن طريق الكلام وعلى هذا الأساس فهم يعتبرون ظاهرة تعلم اللغة واكتسابها مجرد سلوك لا يختلف عن أي سلوك آخر يساهم في تعلم مهارة معينة وعن اكتساب معاني الكلمات، فهم يرون أن الطفل يكتسب مدلولات الألفاظ من خلال اكتشافه لمختلف الأشياء التي تشير إليها الكلمات عبر ارتباطها بالكلمة التي يقولها وبالتكرار المستمر بشيء له تركيب الجمل بطريقة صحيحة، حيث أن السلوكيين أهملوا تلك العمليات الداخلية والتي هي في الحقيقة مصدر هذا السلوك، ولهذا نجد نوام تشومسكي يرفض هذا التصور الشكلي فهو ذو منهج عقلي ينظر إلى اللغة في كونها قدرة يملكها كل فرد بالفطرة والغريزة وهي تخص الإنسان لاغيره وما يحيط بها يفسره من الداخل وليس العكس ذلك حين قال أن تعلم اللغة لدى الطفل إنما يكون بعيد عن العوامل الخارجية بل ويضيف إلى أن العمليات اللغوية ترتكز على أسس بيولوجية.[1]

فهو ضد فكرة أن الطفل أصلا لايمكن تركيب جمل صحيحة بعد سماعه لما قيل له وهو أيضا لايمكن له القيام بعملية الاختيار والانتقاد لما سيقوله فالمدرسة العقلة ترى أن الإنسان هو الذي يكون مفهوم اللغة، من هنا فإن الطفل غريزي بالفطرة وبالتالي فالاكتساب له ضوابط بيولوجية بالدرجة الأولى من خلال التفسير المنطقي والتعليل.[2]

[1] ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 139-140.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص 140.

ز- مبدأ الإبداعية والحدس:

تعريف الإبداعية:

الإبداعية هي محاولة ابتكار العديد من الاستعمالات اللغوية بشكل مستمر وتجددي أي يعني هذا تجاوز مبدأ التقليد لقواعد تلك اللغة نادى تشومسكي بمبدأ الإبداعية في اللغة ذلك من خلال قدرة الإنسان على إنتاج جمل غير متناهية ذلك بالاستعانة بعدد محدود من الفونيمات وتلك القواعد المخزنة في ذهن الأفراد.

ما يعني أن كل لغة بأصواتها يتولد عنها الكثير من الجمل اللامتناهية، وما يحصل هنا هو أن كل إنسان قادر على إنشاء وفهم اللغة التي لم يسمعها من قبل.

والإبداعية نوعان منها تلك التي تؤدي إلى تغير نظام اللغة تدخل فيها العوامل النفسية كالنسيان والتعب، هذه تكون مختلفة من شخص لآخر كما هناك إبداعية تحكمها القواعد التي تؤدي إلى إنتاج مالا نهاية له مما هو محدود وذلك عن طريق الحدس الذي هو شعور يتجلى عن الملكة اللسانية وهو القدرة على الإلمام بمختلف المعلومات التي تميز الجملة الصحيحة عن الخاطئة.[1]

حاول تشومسكي إحياء جملة من المفاهيم العائدة إلى القواعد الفلسفية أو اللسانيات الديكارتية –كما يدعوها هو – حين يظهر تأثره بشكل واضح بفلسفة ديكارت وقد أخذ يشير في كتابته الأخيرة إلى أن علم اللغة هو فرع من علم آخر أطلق عليه اسم علم النفس الإدراكي[2] ويظهر ذلك بوضوح في ثلاثة مؤلفات له:

1- مظاهر النظرية النحوية.

2- اللسانيات الديكارتية.

3- اللغة والعقل.

فهو بذلك يؤكد على ضرورة اتباع المنهج العقلي، وقد أشار تشومسكي أكثر من مرة إلى المغالطة الكبيرة التي أدت بعد إلى تغيير وجهة البحث العلمي والتي وقعت فيها

[1] ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 48-59.

[2] ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، مقدمة المترجم، بتصرف، ص 207.

اللسانيات الوصفية، كما ابتعدت عن المبادئ الفلسفية المتأثرة بفكر ديكارت، إذ دعى إلى ضرورة العودة إلى المسائل التي أثارها القدامى وإعادة استكشافها وتبني منطلقاتها العقلانية.[1] وتكمن أهمية المبادئ العقلانية عند تشومسكي في أنها تتيح بدرجة كبيرة وضع القواعد كلية تساهم بصورة أساسية في مجال إدراك سيكولوجية الإنسان، والجدير بالذكر أن تشومسكي لم يأت على ذكر القضايا الفلسفية في أولى كتاباته فإننا نستنتج من ذلك أنه لم ير مسوغا للجدل في نظرية المعرفة والإدراك التجريبية.[2]

"فالصفة الإبداعية"[3] للغة التي ركز عليها تشومسكي تبرز بوضوح كإحدى الصفات الأساسية التي تتمتع بها اللغة، وقد أشير كثيرا إلى هذه الصفة في القرن السابع عشر وخاصة النظرية الكلاسيكية ولاسيما عند ديكارت فاللغة تتسم بميزة أساسية من حيث أنها توفر للإنسان الوسائل اللازمة لكي يعبر بصورة غير متناهية عن أفكار متعددة.[4]

"إن الإبداعية هي استعمال اللغة وفهم كل ماهو جديد لا مجرد محاكاة سلبية لقواعد اللغة، إنها تتمثل في القدرة على الإنتاج اللامحدود للجمل انطلاقا من عدد محصور من الأصوات والكلمات والقواعد الثابتة، المخزنة في ذهن المتكلم تخزينا فطريا وهي الميزة التي تعرف الإنسان عن الحيوان مهما كان عيبا أو أبكها، مجنونا، فالآلة كما يقول تشومسكي لايمكنها أن تستخدم اللغة ومن ثم لا يمكنها أن تبدع.[5]

ج- شجرة تشومسكي:

ويطلق عليها أيضا: علامة الجملة moqueur de phrase أو الشجرة الموسومة arbre étiqueté .

[1] ينظر: ميشال زكريا، علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983م، ص 266.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص 88.

[3] ينظر: الصفة الإبداعية للغة: تعني مقدرة الإنسان على انتاج جمل لاحصر لها دون أن يكون سمعها من قبل.

[4] ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، ص 28-29.

[5] ينظر: شفيقة العلوي، دروس في المدارس اللسانية الحديثة، ص 47.

ويمكن أيضا تمثيل لهذه الجملة مثل: ضرب الولد الكرة، من خلال التشجير الذي جاء به تشومسكي.[1]

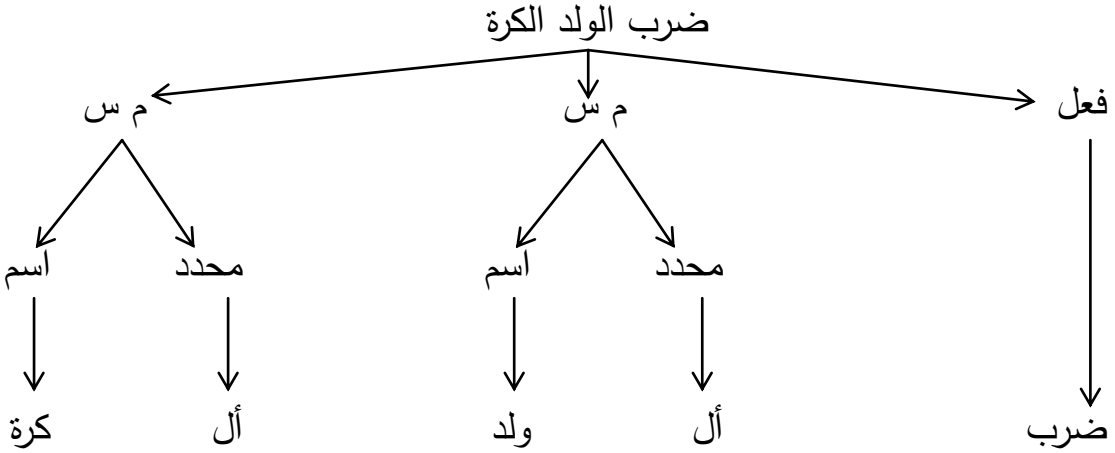

إن شجرة تشومسكي هي: أشهر التمثيلات البيانية لأنها توضح وتبسط الجملة، وهذه الشجرة ليست توليدية في حد ذاتها لأنها تمثل رسم بياني، وهذا التشجير يحتوي على تحليل للمكونات المباشرة، وذلك باعتماد على القواعد المعروفة عند "هاريس" في معادلة أو ما تعرف بـ "قواعد إعادة الكتابة والشجرة عبارة عن فكرة مجردة تمثل العلاقات القائمة مكونات الجملة.[2]

ويمكن أن نذكر الشروط التي تحملها الجملة في طياتها من معلومات هامة وإنها:

- تبين المستويات السليمة لمكونات الجملة من أصغر إلى أكبر.
- تبين المكونات المباشرة للجملة والمكونات المباشرة للمكونات المباشرة أخرى، وهكذا.
- تبين المقولات التي تنتمي إلى مختلف المكونات:

فعل ⟵ ضرب

اسم ⟵ الولد

أما عن الشروط فهي:

1- أن تتكون من مجموعة من العجر.

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، الأردن، ط1، 2010م، ص 61-62.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 62-63.

2- أن تكون لها مجموعة من الأوسام المحددة، مثل: المركب الاسمي SN والمركب الفعلي SV والفعل Verbe والاسم Nom وغيرها...

3- أن تتوافر على علاقات معينة تربط العجر بالأوسام، وهذه العلاقات نذكر "علاقة العلو" مثال ذلك.

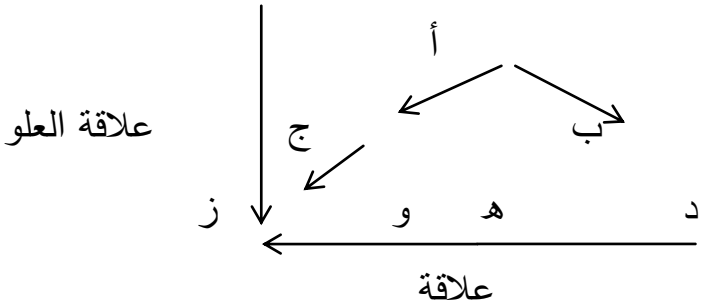

ويمكن قراءة المشجرة على النحو الآتي:

- أ تعلو ب
- أ تعلو ج
- ب تعلو د
- ج تعلو و

فهذه هي العلاقة المباشرة، ومن خلال هذا التشجير نجد أن تشومسكي اعتمد في دراسته على مبدأ التحويل والتوليد وتعتبر القاعدة التوليدية شكل قاعدة إعادة الكتابة، مثلا: ركن فعلي مؤلف من فعل وفاعل ومفعول به، وتمثلها كما يلي:[1]

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 63-64.

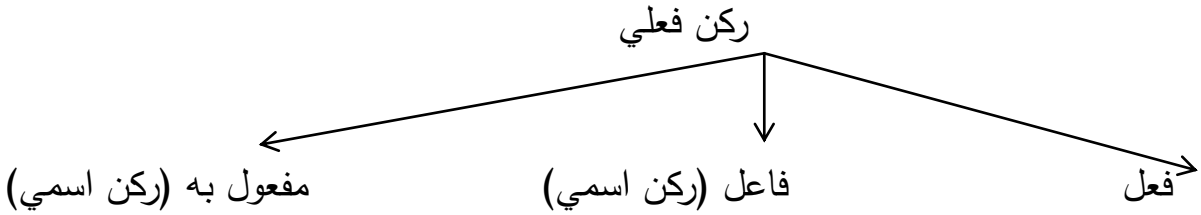

أما الركن الاسمي[1]، متكون من ال التعريف والاسم

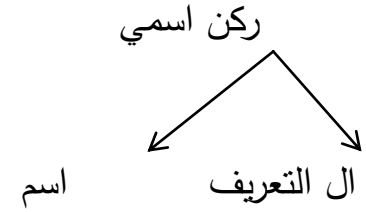

أما بخصوص التحويل فمفهومه يقوم على العلاقات الموجودة بين مكونات مع بعضها البعض، وحتى يتضح ذلك نأخذ أمثلة:

أ- أكل الرجل التفاحة.

ب- الرجل أكل التفاحة.

ج- التفاحة أكلها الرجل.

وحتى تفسر العلاقة بين هذه الجمل فلا بد من البحث عن علاقة الجمل بعضها ببعض ويسمح لنا إعادة تركيب عناصرها، نجد أن الجملتين ب و ت جملتان متحولتان عن الجملة الأولى – الجملة النواة – حيث نقل اسم الرجل في الجملة ب ونقل أيضا اسم التفاحة في الجملة ت، وضعها في موقع ابتداء الكلام ويكون هناك تعديلات بإضافة أو نقصان وهذا التحويل يكون عن جملة واحدة موجودة في مستوى البنية العميقة.[2]

توليد الجملة أ: أكل الرجل التفاحة.

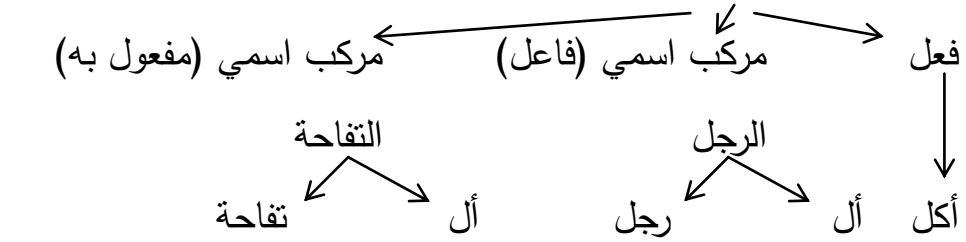

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (الجملة البسيطة، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م، ص 13.

[2] المرجع السابق، ص 14.

الفصل الأول

مراحل تطور النظرية التوليدية التحويلية

أولا: مرحلة المباني التركيبية (1957 – 1965م)

ثانيا: مرحلة النظرية الألسنية النموذجية (1965م)

ثالثا: مرحلة النظرية المعيارية الموسعة (1972م)

رابعا: مرحلة المنهج النحوي الدلالي

خامسا: مرحلة المنهج الدلالي التصنيفي

سادسا: مرحلة منهج الربط العاملي

لقد أحدث تشومسكي ثورة علمية في اللسانيات المعاصرة بحديثه عن النظرية اللسانية التي يجب أن تحلل مقدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التي لم يسمعها من قبل وعلى أن يفهمها، وذلك انطلاقا من قواعد ضمنية تمكنه من توليد الجمل وتحويلها توليدا وتحويلا لامتناهيين.

وقد مرت هذه اللسانيات الجديدة – التوليدية التحويلية génératives transformationnel بعدة مراحل يمكن تلخيصها في مايلي:

أولا: مرحلة المباني التركيبية (1957-1965):

تبدأ بظهور أول كتاب "لتشومسكي" بعنوان: المباني التركيبية structures syntactiques وفي هذه المرحلة استطاع تحديد الإطار النظري، وتعليل الآلية الضمنية الكامنة وراء بناء الجمل وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:[1]

- التركيز على النحو الشكلي واعتبار النحو أساسا للنظرية.
- تحويل منهج الدراسة من السلوكية إلى الذهنية العقلية.
- جعل الهدف ضمن الدراسة الألسنية منهجا تعليليا لا منهجا تحليليا وصفيا.
- تأسيس الأسلوب الاستنتاجي التجريبي.
- التمييز بين نوعين من التحويلات والتركيز على نوعي الجملة (المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول).
- التركيز على إبداعية اللغة وكذا الكفاية والأداء.
- اقتراح نوعين من الجمل: "جمل نواة- جمل محمولة".

وقد ميز تشومسكي بين ثلاثة أنواع من النحو:

أ- نحو الحالات المحدودة finiste state :

وهو أبسط النماذج النحوية التي قدمها "تشومسكي" أي أنه سلسلة من الاختبارات تتم في السياق الحظي للكلام، على أن الاختيار اللاحق يحدده اختيار العناصر السابقة:، وكل

[1] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، المرجع السابق، ص 127.

هذا يتم في إطار الجملة، ويوضح ذلك "جون ليونز" حيث يرى أن هذا النحو يقوم على مبدأ ينص على أن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختبارات تبدأ من اليسار إلى اليمين أو العكس كما في اللغة العربية أي عند الانتهاء من اختيار العنصر أو اللفظ الأول فإنه كل اختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر أو الألفاظ التي تسبق اختيارها مباشرة، وبناء على ذلك يجري التركيب النحوي للجملة.[1]

ب- نحو المكونات phrase structure :

وهو ما يسمى بـ النموذج الركني[2]، وهو أكثر من النموذج الماركوفي، ويندرج ضمن هذا النموذج التحليل بالعودة إلى المؤلفات المباشرة، وهي ذات الفكرة التي نادى بها بلومفيلد بواسطة مخطط الخانات[3]، إلا أن تشومسكي يقترح تمثيلا يلائم هذا النوع بصورة أفضل، ويعرف باسم (المخطط المشجر) فيمثل الجملة بالعودة إلى مؤلفها المباشر وكل مجرد بين مختلف العلاقات القائمة لعناصر التركيب[4]، إذ تقوم هذه الطريقة بإعادة الرموز المأخوذة من النحو التقليدي.

مثل: (جملة، فعل، اسم، نعت...) إذ تعاد كتابة التركيب وفق الرموز المرسومة بها، وتسمى (قواعد إعادة الكتابة)، أي أنها تعيد كتابة رمز برمز آخر إلى أن يتم توليد الجملة.[5]

وتمثل لها بالجملة التالية: (اللاعب قذف الكرة) ونحللها بالعربية:

1- الجملة عبارة اسمية + عبارة فعلية.

2- العبارة الاسمية أداة + اسم.

3- العبارة الفعلية فعل + عبارة اسمية.

4- فعل قذف...الخ.

---

[1] ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، القاهرة، دار المعرفة، ط1، 1955م، ص 103.

[2] ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، ص 92.

[3] ينظر: ميشال زكريا، الألسية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المرجع السابق، ص 130.

[4] ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، المرجع السابق، ص 92.

[5] المرجع السابق، ص 93.

5- اسم كرة، لاعب...الخ.

6- أداة ال.

ثم نطبق هذه الرموز على قواعد إعادة الكتابة:

1- الجملة عبارة اسمية + عبارة فعلية.

2- العبارة الاسمية + أداة + اسم.

3- أل + لاعب + فعل + عبارة اسمية.

1- أل + لاعب + قذف + عبارة اسمية.

2- أل + لاعب + قذف + أداة + اسم.

3- أل + لاعب + قذف + أل + اسم.

4- أل + لاعب + قذف + أل + كرة.

ونمثل لهذه الجملة بالمخطط المشجر الآتي:

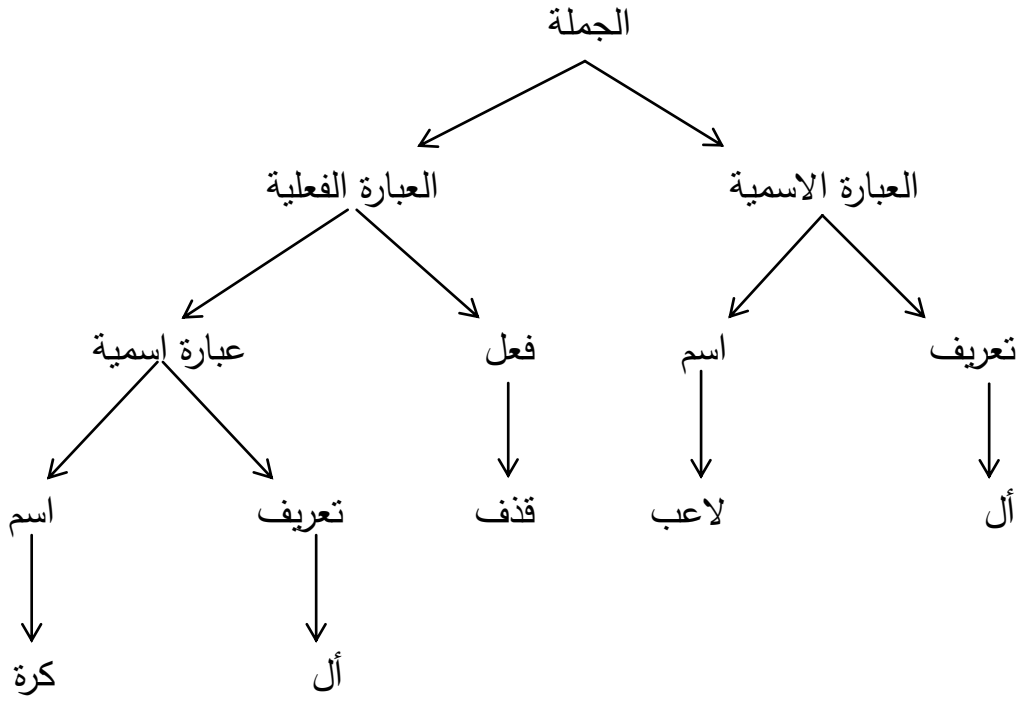

غير أن تشومسكي أهذه الطريقة تتسم بالضعف وذلك لأنها لا تستطيع ان تبين القواعد التي يحدث فيها حذف بعض العناصر أو تبديل مواقعها فيما بينها، كما يتعذر تحليل العلاقات القائمة بين الجمل المختلفة.

ج- النحو التحويلي transformationnel:

التحويل آلية من الآليات التي وظفها تشومسكي في مدونته اللسانية، وهو موكول له مهمة ربط البنى العميقة بالبنى السطحية، والسر في تفضيل تشومسكي للنحو التحويلي على غيره أن القواعد التحويلية تعكس حدس أصحاب اللغة أفضل من غيرها من القواعد، وتولد عددا لا حصرا من الجمل وتولي اهتماما كبيرا بالمعنى، وتزيل اللبس التركيبي الذي سبقت فيه القواعد، وباستخدام عناصر التحويل (التقديم والتأخير، الحذف، الزيادة...) يتم التمايز بين جملتين ما، وهذا يعني أننا نستطيع اننا نولد من خلال هذا المنهج مالا نهاية من الجمل في البنية العميقة وننطلق مالانهاية منها على البنية السطحية بعد المرور بقواعد التحويلات.[1]

وتسمى اللغات الحاصلة بهذه الطريقة التوليدية بلغات ذات حالات محدودة، كما تسمى الآليات التي تنتج هذه اللغات قواعد ذات حالات محدودة.[2]

ويمكن تمثيل ذلك بما يأتي:

1- الطالب مجتهد.

2- الطلاب مجتهدون.

إذ نجد أن العنصر الأول (ال) أعطى حقا اختيار للعنصر الذي تلاه **طالب** أو **طلاب** ولكن العنصر الثاني **طالب** أوجب أو ألزم مجيء **مجتهد** في الوقت الذي أوجب العنصر **طلاب** مجيء العنصر **مجتهدون**.[3]

[1] ينظر: رفعت كاظم السوداني، المنهج التوليدي والتحويلي دراسة وصفية تاريخية ، منتدى تطبيقي في تركيب الجمل في السبع الطوال الجاهليات، أطروحة دكتوراه، بغداد، 2000م، ص ص 112-113.

[2] ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، المرجع السابق، ص ص 89-90.

[3] المرجع نفسه، ص 107.

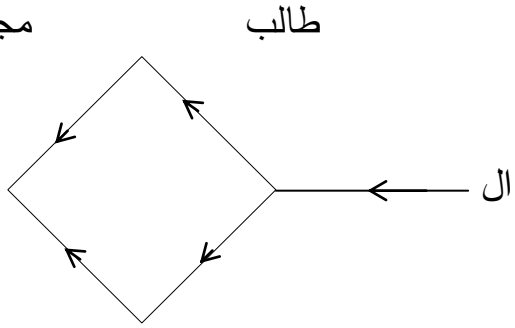

نستطيع بهذه الطريقة أن نوسع الجملة بالانتقال من حالة معينة إلى حالة نفسها بزيادة حلقة إلى الرسم التخطيطي:

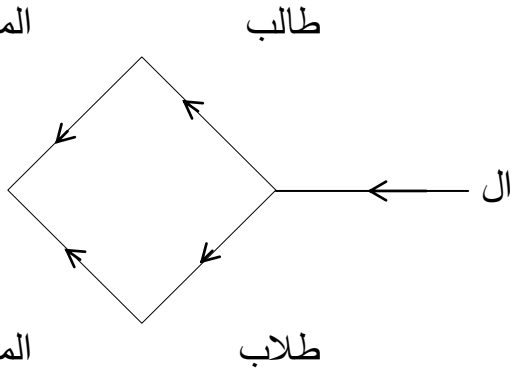

يقول تشومسكي أن الأجهزة التي تولد اللغات بهذه الطريقة تعرف ب (عمليات ماركوف ذات الحالة المحدودة.[1]

غير أن تشومسكي أعرض عن هذه الطريقة لأنها تقوم على افتراض، وهو أن الجمل تتكون بتوليد كلمة بعد كلمة ليتحقق الاقتصاد، ولأنها تقدم تحليلا إلا لعدد يسير ومحدود من الجمل في حين أن اللغة تقدم عدد غير محدود من الجمل.

كان تشومسكي عند بداية وضع النظرية في سنة 1957 مهتما بتحليل ثلاثة مكونات للتراكيب اللغوية هي:

[1] نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة بوشيليوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م، ص 27-28.

أ- "المكون التوليدي، الذي يجعل البنية العميقة أساسا في توليد التراكيب اللغوية، وتبعا لذلك ينظر الباحث، بمفترض هذه النظرية، في القواعد التفريعية التي تجعل البنى السطحية فروعا للبنى العميقة، ولايستطيع الباحث أن يفعل ذلك في معزل عن المعني المعجمية للألفاظ".[1]

ب- "المكون التحويلي: ويشمل القواعد التحويلية الوجودية، والقواعد التحويلية الجوازية"[2]، ويشمل هذا المكون على تحويلات وجوبية، وأخرى اختيارية وبأخذ كل تحويل ترتيبه بين التحويلات.

رسم توضيحي لعمل المكون التحويلي

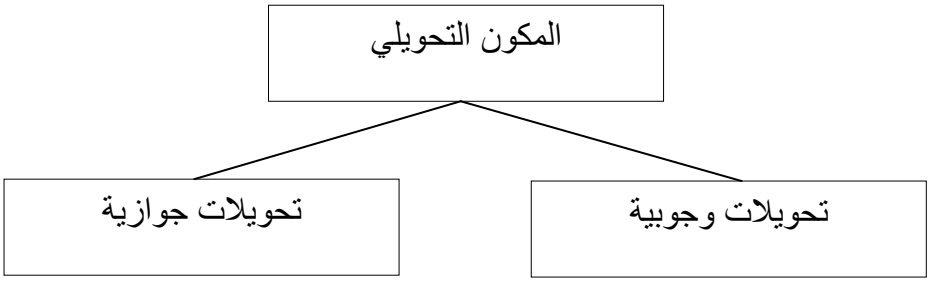

وعلى هذا لا بد من التمييز بين التحويلات الوجوبية "التي يجب تطبيقها ونتيجتها الجملة النواة، مثبتة وحديثة وتصريحية وبسيطة".[3]

والتحويلات الاختيارية التي تولد الجمل المشتقة عكس الجملة النواة، أي تكون منفية أو استفهامية أو مركبة... الخ.

ج- المكون الصوتي الصرفي الذي يدل على المباني الصرفية المختلفة، باعتبار التأثيرات الصوتية في تكوينها، ولم يعرض تشومسكي لدلالة التركيب في هذه المرحلة فقد اكتفى بالحديث عن الدلالة المعجمية والصرفية".[4]

---

[1] سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، الوظيفة، المنهج، ص 182.

[2] المرجع نفسه، ص 182.

[3] كاثرين فوك، بيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر: المصنف عاشور، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1984م، ص 89.

[4] سمير شريف استيتية، اللسانيات، المجال، الوظيفة، المنهج، ص 182.

ثانيا- مرحلة النظرية الألسنية النموذجية 1965:

"طور تشومسكي في نموذج النحو التحويلي في كتابه (مظاهر النظرية النحوية aspect of the theory of syntax وذلك بإضافته للعنصر الدلالي ورؤيته الجديدة للمعنى الذي رأى منذ ذلك الوقت أنه يجب أن يخضع للتحليل اللغوي، ومن ثم أصبح النحو عند تشومسكي نظاما من القواعد يربط معنى كل جماعة يولدها بالأصوات".[1]

"ويظهر كتاب (مظاهر النظرية النحوية) ظهرت النظرية التوليدية التحويلية بصورة واضحة وتطورت مفاهيمها ومن ثم توسيعها بتوسيع مبادئها وإضافة بعض المباد الأساسية الجديدة إليها ومن المبادئ التي تم التوسع فيها:

ا- التمييز بين الكفاية اللغوية والداء الكلامي:[2]

يقصد بالأداء الكلامي أو الإنجاز "ما يبلغه متكلم او سامع معين عند مباشرته الفعلية للغة".[3]

فالأداء الكلامي إذن هو الاستعمال الآني ضمن سياق معين، وهو حصيلة عمل الآلية اللغوية، وفي الأداء الكلامي يعود المتكلم بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية كلما استخدم اللغة في مختلف ظروف التكلم.

إن مفهومي الكفاءة والأداء يرتبطان بمفهوم اللغة والكلام عند دي سوسير لكن تشومسكي يرفض فكرة سوسير القائلة بأن اللغة كتلة من المادة أو قائمة من المفردات التي ينتهي منها الشخص المتكلم.

فالكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية لقواعد اللغة وهي قائمة في ذهن كل من يتكلم اللغة في حين أن الأداء الكلامي هو استعمال هذه المعرفة في عملية التكلم، فالكفاية اللغوية حقيقة عقلية كامنة وراء الأداء الكلامي بعبارة أخرى هو نظام عقلي يكون خلف السلوك الفعلي.[4]

---

[1] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربي، 1986م، ص 139.

[2] ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة العربية، بيروت، ط2، 1405هـ-1985م، ص ص 108-109.

[3] عبد القادر المهيري وآخرون، أهم المدارس اللسانية، ط2، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1990م، ص 85.

[4] ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 150.

فالكفاءة عند تشومسكي تتمثل في مدى تمكن الإنسان الربط بين الأصوات اللغوية وبين المعاني مع قواعد لغته وتكون الملكة منذ الطفولة.[1]

وقد ينحرف الأداء عن الكفاية لأسباب عائدة إلى ظروف المتكلم لأنه يخضع لعوامل نفسية، فالإنسان بحاجة إلى التفكير، ورغم ذلك يمكن لهم الوقوع في الأخطاء من خلال زلات اللسان.

وكذلك أثناء التلقي قد يتعذر عليهم فهم بعض قواعد موجودة في الذهن صحيحة نحويا مرتبطة بالكفاية والجملة غير الأصولية أو تقبل الجملة ذلك عندما نجيد عن القواعد وهذه الأخيرة مرتبطة بالأداء الكلامي.[2]

أ- يرى تشومسكي بان الكفاءة هي المعرفة الطبيعية للغة معرفة لغوية خاصة تشمل مجالات اللغة المختلفة من نحو ودلالة، وصوت، وهي أيضا مقدرة المتكلم على صياغة عدد غير متناه من الجمل.

الأداء هو النطق الفعلي للجمل، واستخدام اللغة ويخلص تشومسكي إلى أن الكفاية هي ما يحصل في عقل الجماعة اللغوية من قوانين، والأداء هو التحقيق الفعلي لهذه القوانين[3]، إن ما يقصده نعوم تشومسكي بالنحو التفريعي التحويلي لايمكن أن يفهم في نظرنا إلا إذا اطلعنا على المنطلق الذي ينطلق منه هذا اللغوي الأمريكي لوصفه الألسنية البشرية معتمدا في ذلك على اللسان الأمريكي.[4]

لذا فإن الأداء هو الاستعمال الفعلي للقدرة اللغوية، أي تحقيق الكفاءة اللغوية في الجمل والأقوال حيث يمكن ملاحظتها بكيفية مباشرة ملموسة، غير أن هذا الانجاز يبقى نسبيا لاختلافه من شخص لآخر حسب اختلاف موضوع الكلام ومكانة وثقافة الفرد ومحيطه الاجتماعي والنفسي.

---

[1] ينظر: نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية، مصر، 2000م، ص 337.

[2] ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص ص 150-152.

[3] ينظر: عاطف فضل، مقدمة في اللسانيات، دار الرازي للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005م، ص 65.

[4] ينظر: أسماء زروقي، صور الجملة المحولة لغرض النفي والتوكيد ودلالتها "إلياذة الجزائر" لمفدي زكريا أنموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجيستر علوم اللسان، جامعة بسكرة، 2007م-2008م، ص 07.

نذهب إلى التمييز بين مفهومي الكفاءة والأداء:

فالكفاءة: تتمثل في المعرفة اللغوية الباطنية للفرد، والتي نعني بها الرصيد القواعدي الذي تعلمه الفرد.

أما الأداء: فهو الاستعمال الآني للغة في عملية التكلم"[1]، أي الاستعمال الفعلي المباشر للبنى.

"ويقود هذا التميز إلى اعتبار أن الكفاية اللغوية حقيقة عقلية كامنة وراء الداء الكلامي".[2]

فنلاحظ من خلال هذين المفهومين فكرة أن الطفل باستطاعته فهم عدد من التراكيب اللغوية وتوليد عدد غير محدود من الجمل.

ب- التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية:

مفهوم البنية السطحية والبنية العميقة:

مفهومها: البنية السطحية هي تلك التي تبرز في تتابع الكلمات التي يتلفظها المتحدث أما البنية العميقة فهي تلك القواعد التي أوجدت هذا التتابع.[3]

والبنية العميقة حسب تشومسكي فهم الكلام وشرحه وتفسيره وتحليله وهي حقيقة عقلية موجودة في ذهن المتكلم فلها علاقة وطيدة بالدلالات اللغوية إذن لكل جملة بنيتين عميقة تعكس مختلف العمليات الفكرية وسطحية وهو ذلك الاستعمال اللغوي أي هي تلك الأصوات.[4]

تتميز البنية العميقة بأنها مولدة في قاعدة التركيب من خلال قواعد إعادة الكتابة وكذلك القواعد المعجمية وهي تمثل التفسير الدلالي للجملة، كما يمكن لها أن تتحول إلى

[1] ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 210.

[2] ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية – دراسات لغوية نفسية مع مقارنة تراثية – دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1993م، ط1، ص 61.

[3] ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص ص 52-53.

[4] ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص ص 157-158.

بنية سطحية، أما البنية السطحية فهي تنتج عن العملية التي يقوم بها المكون التركيبي فهي تمثل الشكل الصوتي النهائي للكلام المنطوق.[1]

فالبنية العميقة كما يراها تشومسكي "بنية مجردة مفترضة ينتجها الأساس وتحتوي على كل العلاقات النحوية، والوظائف التركيبية والمعلومات الدلالية اللازمة لتفسير الجملة واستعمالاتها الممكنة"[2]، أما البنية السطحية "فهي البنية النهائية الظاهرية المستخدمة في سياق ما في سلسلة أفقية من الكلمات ذات سمات صوتية أو كتابية ... وهي لذلك تحتوي على كل المكونات الفونولوجية".

تعتبر كل من البنيتين السطحية والعميقة مفتاحا من مفاتيح اللسانيات التوليدية: "فالبنية العميقة قواعد مجردة مع وحدات معجمية تمثل المادة الأولية للجملة"[3]، شكل تجريدي "فهي تمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية من خلل سلسلة من الإجراءات التحويلية".[4]

أما البنية السطحية، فهي تتمثل في الجملة الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي يتلفظ بها المتكلم بمعنى عملية التواصل.

لقد وضع تشومسكي هذين المبدأين معترفا بتفاصيل نسبتها لنظرية من أجل تسيير دراسة الجملة المنجزة في الواقع الكلامي المادي وفهم دلالاتها.

أ- إن البنية العميقة، ب ع هي التركيب الباطني المجرد القائم في النص قياما فطريا وهي أول مرحلة من مراحل انتاج الكلام المفيد، ولذا تتحدد البنية العميقة بأنها التفسير الدلالي للجملة أي القواعد والبنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتكون جمل اللغة، إذن هي مجموعة القواعد المخزنة في ذهن المتكلم للسامع المثالي، والمتمظهرة في شكل بنى سطحية متعددة،

[1] ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 212.

[2] محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص 60.

[3] احمج محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، برامكة، سوريا، 2008م، ط3، ص 320.

[4] أحمد مومن، المرجع السابق، ص 212.

أي أنها إفراز المعنى مادام دور النحو التوليدي التحرك داخليا من العمق إلى السطح اعتمادا على القوانين المحققة لهذا التحول.[1]

ب- تعرف البنى السطحية بأنها ذلك التمثيل الأصولي للجملة أي أنها البنية الظاهرة للعيان عبر تولي الكلمات وانتظامها في سلك الجملة من حيث النطق فهي التركيب اللفظي المشاهد الخاضع لتسلسل نحوي معين.[2]

نستنتج مما سبق أن البنية السطحية تمثل الحالة النهائية أو الخيرة في التاريخ التحويلي للتوليد، وهي جسم للروح التي تمثلها البنية العميقة.

ج- أهمية المكون الدلالي في النموذج التوليدي:

"كان تشومسكي قد أهمل في البنى التركيبية علم الدلالة أو المعنى، ولكن تنبه لذلك فعدل نظريته بحيث أدخل في الدراسة المكون الدلالي في كتابه ملامح النظرية التركيبية .

وقد اعتنى عالما اللسانيات "كاتز" و "فودور" 1963م بالقضية الدلالية وحاولا تطويرها، وذلك بوضع نموذج تأويلي دلالي على غرار النموذج التركيبي، إذ وضعا نوعين من القواعد

الدلالية هما:

أ. القواعد المعجمية.

ب. القواعد التفسيرية.[3]

فوظيفة القواعد المعجمية إيضاح المفردات المعجمية ثم تبيان وظائفها الدلالية في التركيب، كما أن وجود القواعد المعجمية "لا يتم بصورة آلية وغنما تصادفه عقبات من نوع خاص، يمكن التغلب عليها بوصف الوحدات المعجمية اعتمادا على مجموعة خصائصها المعنوية والصوتية".[4]

---

[1] ينظر: حمدان رضوان أبو عاصي، التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، فلسطين، المجلد 4، العدد 3، ص ص 125-134.

[2] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 212.

[3] نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص 159.

[4] سليم بابا عمر وباني عميري، اللسانيات الميسرة (علم التراكيب)، الجزائر، 1990، ص 61.

أما وظيفة القواعد التفسيرية فهي "تحديد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أن تنتظم بعضها إلى بعض، وذلك من أجل تفسير التراكيب دلاليا".[1]

حاول تشومسكي دمج المبادئ الدلالية المتورطة في منهجه، ويتكون منهجه هذا من ثلاثة مستويات:

1. المستوى التركيبي: ؛ ويعمل على مكونين هما:

أ- مكون توليدي: ويتألف من قواعد تفريعية، تصنيفية، معجمية.

ب- مكون تحويلي: ويتألف من قواعد وجوبية، أسلوبية، جوازية.

2- المستوى الدلالي: وهو مستوى تفسيري يعمل على البنية العميقة للتفسيرات الدلالية من خلال القواعد الدلالية التي تضم معاني الأركان اللغوية المختلفة من أجل التمثيل الدلالي المركبي.[2]

3- المستوى الصوتي: وهو مستوى تفسيري يعمل على مستوى البنية السطحية للتركيب.

2/ التمييز بين الجملة الأصولية وغير الأصولية:

أشرنا فيما سبق أن المتكلم العرف بلغته قادر على إنتاج عدد غير متناه من الكلمات المتتالية والتي تكون جملا وهذه الجمل قد تكون صحيحة كما قد تكون خاطئة، فنسمي النمط الأول جملا أصولية بمعنى الجمل التي توافق الأصول اللغوية.

فالبحث اللساني عند تشومسكي لا يكتفي بمجرد معرفة التراكيب الموجودة بالفعل، بل يحدد ما يقبله النظام اللغوي وما يرفضه، "فالجملة تمثل بالضرورة تتابعا من الوحدات الصرفية أو المورفيمات، ولكن ليس كل تتابع من الوحدات الصرفية هذه يكون بالضرورة جملة مفيدة...".[3]

[1] ملزن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاست، دمشق، 198م، ص 54.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 54.

[3] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، 1998م، ص 126.

ويجب الإشارة في هذا المقام إلى أن القواعد وحدها هي التي تحكم أصولية الجملة أو عدمها، كما تحدد كل الجمل المحتملة في اللغة، وتمنع في الوقت ذاته الجمل غير الأصولية من أن تتكون، كما أن الحكم على أصولية الجملة لا ينحصر بقبول جملة ما أو رفضها، وإنما ينص على وجود تفاوت في الجمل الأصولية من حيث درجة انحرافها عن قواعد اللغة. ومثال ذلك:

أبحر الإسكندرية من سعد اليوم إلى باريس.[1]

يعلق ميشال زكريا على هذا المثال بقوله: "لايمكن اعتبار هذه الجملة مفيدة وذلك أن كلمة الإسكندرية تقع فاعلا للفعل أبحر... إلا أنها غير مقبولة، وذلك لأنها لا تخضع لقاعدة الملائمة بين سمات الاسم والفاعل والفعل".[2]

كما أننا لو قارنا الجملة السابقة بالجملتين المواليتين:

- سيعود حاملا مصر إلى الاستقلال ←1

-مصر حاملا الاستقلال إلى سيعود ←2

فنلاحظ أن الجملة الأولى غير أصولية أيضا وكذا الثانية، ومن هذا يتبين أن درجة انحراف الجملة السابقة في المثال السابق.

كما لا يجب الخلط بين الجمل الخاطئة نحويا والجمل الخاطئة معرفيا، وكذلك استطاع تشومسكي التفريق بين الجمل الأصولية والجمل غير الأصولية، الجملة أصولية إذا كانت مركبة على نحو جديد، وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدد الأصولية في اللغة أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية ولكي تكون الجملة أصولية يجب أن لا تنحرف بالنسبة لأي قاعدة من القواعد التي تعين توافق العناصر اللغوية في مستويات اللغة الثلاثة، المستوى الصوتي

[1] الجملة مأخوذة من رواية نجيب محفوظ (قصر الشوق) وقد تلفظ بها أبطال الرواية بعد أن فقدوا توازنهم بسبب إكثارهم من الشرب.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص 10.

والتركيبي والدلالي، ومفهوم الأصولية ينتهي إلى دراسة الكفاية اللغوية ومثال ذلك الجملتان التاليتان:

1- كتب الطالب الدرس.

2- كتب الجبل الدرس.

فهاتان الجملتان صحيحتان نحويا أي من جهة التركيب أو المبنى، ولكن من جهة المعنى فالأولى صحيحة والثانية غير صحيحة على الرغم من أن المكونات الأساسية لهما متساوية فتتكون كل منهما من:

جملة: فعل + اسم + اسم.

إلا أن الجملة الثانية منحرفة معنويا ومرد ذلك راجع إلى أن المكونات الدلالية للفعل (كتب) لا تتفق مع المكونات الدلالية للفاعل الجبلية.

من هنا أقر تشومسكي بأن التفسير الدلالي ينبغي أن يكون له نفس قيمة التحليل النحوي والقواعد النحوية ماهيالا نظام متصل بدلالة الجمل التي تولدها هذه القواعد.

ومما أضافه كتاب (مظاهر النظرية النحوية) ضرورة إدراج المعجم في المكون الأساسي، وبعد إضافة تشومسكي للمكون الدلالي أضاف صندوقا جديدا وانتهى إلى الشكل الآتي:[1]

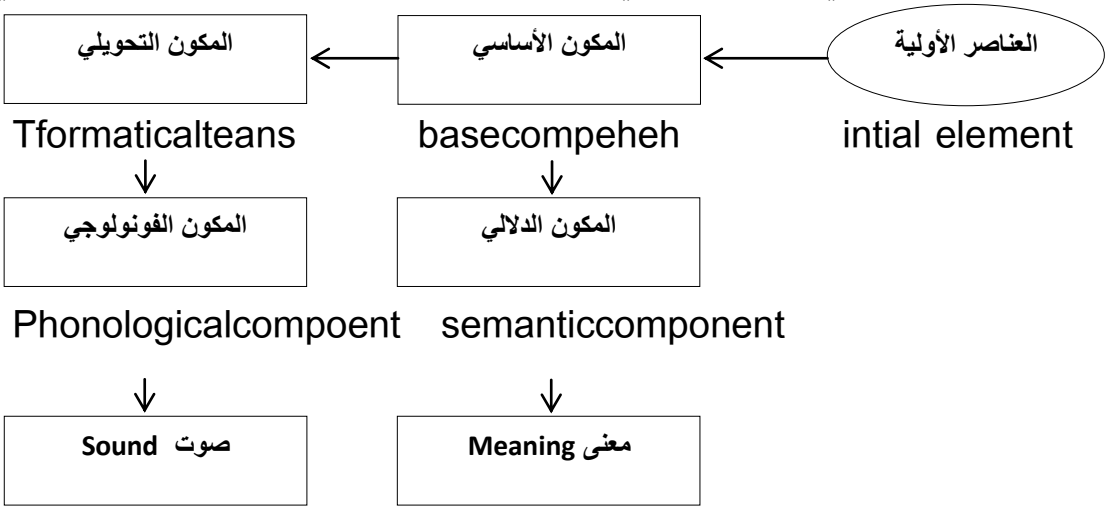

[1] جون ليونز، المرجع السابق، ص 158.

فالعنصر الأساسي يمثل البنية العميقة للجملة والصندوق الثاني والثالث يمثلان معا الوصف الدقيق لبنية الجملة العميقة وهما اللذان يحددان العناصر التي تتكون منهما الجملة، ثم يتوازى يعد ذلك كل من المكون الدلالي والمكون الفونولوجي من حيث إنهما مفسران، فالمكون الدلالي يفسر معنى الجملة، والمكون الفونولوجي يفسر معنى الصورة الصوتية للجملة.[1]

ويتناول المكون الدلالي القضايا المتعلقة بالدلالة ويدرس دلالة العناصر اللغوية ويلجأ إلى قواعد الإسقاط الدلالية التي تسقط المعنى على بنية معينة التي تربط بين الكلمات والبنى التركيبية، كما يحتوي على التمثيل الدلالي للمؤلفات بواسطة القراءة الدلالية والمثير الدلالي اللذين بصفات بنية الجملة ويمثلان مؤلفاته الدلالية.[2]

أما المكون الفونولوجي فيدرس أصوات اللغة ويتكون من القواعد الفونولوجية التي تتناول التغيرات التي تطرأ على المقطع الصوتي والمعجم الفونولوجي الذي يقدم تمثيلا للمورفيمات بواسطة مركب سمات فونولوجية مميزة.[3]

"ويمثل عمله في أن المعجم الفونولوجي بعدما يقدم السمات الفونولوجية الخاصة على المؤلفات، تقوم قواعد التكرار بضبط التمثيل الفونولوجي العائد إلى هذه المؤلفات في البنية السطحية، ثم تقوم القواعد الفونولوجية"[4]، بتحليل التغيرات الصوتية الحاصل عليها من حلل تتابع السمات الفونولوجية الخاصة بكل مؤلف، وينتهي بتخصيص كل مركب لغوي بتمثيل فونولوجي خاص به.

ومما سبق لنا ذكره يتبين لنا أن المكون التركيبي يولد مجموعة غير متناهية من البنى التركيبية (الجمل) التي تحتوي على تمثيل دلالي يستمد من المكون الفونولوجي فيكون المكون التركيبي بمثابة جسر يربط بين المعنى والصوت".[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 159.

[2] ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة العربية، المرجع السابق، ص 116.

[3] ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة العربية، ص 117.

[4] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص 139.

[5] المرجع نفسه، ص 139.

2- إدراج المعجم في المكون الأساسي للمكون التركيبي:

إن النموذج النسقي (أي المشروع الأول) لم يكن قادرا على تجنب توليد بعض من الجمل غير النحوية، مثل أكل الولد أو وضع قيود وميكانيزمات تحد من هذه النقائص "لذلك عمد تشومسكي إلى حل هذا الإشكال بتوسيع المكون التركيبي للنحو (ت،ت) حيث أدرج فيه معجما تحدد فيه بعض الصفات الدلالية والنحوية، التي تعد سمات مغايرة لمورفيمات الجملة".[1]

إذا كان المشروع الأول لتشومسكي يضم المكونات الثلاثة، المكون التركيبي والمكونات التفسيريان (الدلالي والفونولوجي) فإن نموجه المعياري قد توسع بفضل إثراء المكون التركيبي بالمعجم والقواعد الدلالية.

"في هذه المرحلة قام بإدخال ثلاثة أنماط من القواعد في جسم النظرية القواعد التفريعية والقواعد التفسيرية وهي تفسير التراكيب المتولدة في مستوى المكون التوليدي دلاليان، وتهدي إلى الطريقة التي يجب أن تسلك للإسهام في ذلك كما أنها تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي والنمط الثالث القواعد المعجمية، ويتلخص إسهامها في إيضاح المفردات المعجمية ووظائفها الدلالية فتتلاءم كلها في تركيب صحيح.[2]

كان للبحوث والدراسات الناقدة التي قدمها كل من كاتز وبوسطال وفودور أثر كبير في تطوير التوليدية التحويلية "فقد تناول تشومسكي هذه البحوث بعقل متفتح وأجرى تعديلات على منهجه فأصبح في سنة 1965م على النحو الآتي:

أ- المستوى المركبي وله مكونات هما:

- المكون التوليدي الذي يتضمن القواعد التفريعية، والتصنيفية والمعجمية.
- المكون التحويلي الذي يتضمن التحويلات الوجوبية والجوازية.

ب- المستوى الدلالي الذي يفسر البنية العميقة.

[1] شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 77.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ص 54-55.

ج- المستوى الصوتي الذي يظهر منطوقا في البنية السطحية. [1]

كما أكد تشومسكي في هذه المرحلة على "دور المعنى في الدرس اللغوي وارتباطه بالتراكيب والأصوات، ونجده يفصل بين التراكيب الداخلي الذي يضم كل المعلومات النحوية ذات الصلة بالتفسير الدلالي والتركيب الخارجي الذي يشمل على المعلومات النحوية ذات الصلة بالتفسير الصوتي".

والسبب الرئيس وراء تفجير المرحلة المعيار "يكمن أساسا فيما قدمه اللسانيون عام 1964 مثل كاتز وفودور من آراء تدعو إلى ضرورة توسيع وإثراء المكون التركيبي الإبداعي بالقواعد الدلالية". [2]

وكذا ضرورة إضافة معجم يحتوي كافة العناصر والصفات الدلالية (les traits senantique) والنحوية (les traits sgntastique) التي تقدم التفسير الدلالي للجملة (son interpretation semantique) بفضل قواعد تدعى قواعد الإسقاط (les megies de progections) التي تمزج دلالة كل وحدة معجمية (une unité lescicale) موجودة في مستوى المؤشر النسقي القاعدي (L'indicateune syta gmatque bars) إلى أن يتوصل إلى الدلالة النهائية للجملة المنتجة. [3]

لقد كانت هذه الاقتراحات الجديدة التي قدمها تشومسكي بمثابة محاولة جديدة لتوسيع أنموجه الاول نحو أنموذج معياري يهتم أكثر بالمكون الدلالي.

أدرج المعجم المكون الأساسي وما ميز هذه النظرية عن الكلاسيكية هو إضافتها للمكون الدلالة، ورأى أن الدلالة لا بد أن تندرج في التحليل النحوي فالنحو هو نظام من القواعد التي تساهم في الربط بين معاني الجمل. [4]

---

[1] سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة والمنهج، ص 183.

[2] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ص 67-99.

[3] ينظر: أسايا بلمحنوف، أثر النظرية التشومسكية في تعليمية اللغة العربية، رسالة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، علوم اللسان، جامعة جيجل، 2014-2015م، ص 28.

[4] ينظر: تواتي داية، دراسة نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني والاستبدال عند تشومسكي، رسالة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، علوم اللسان، جامعة بجاية، 2015-2016م، ص 44.

ثالثا- مرحلة النظرية المعيارية الموسعة 1972:

وجد تشومسكي أن النظر في البنية لايحل المشكلة الدلالية للتراكيب فتوجه في سنة 1971م غلى تعديل النظرية، وانصرف حل جهده إلى إبراز الدلالة المعجمية، وتقديمها على القواعد التحويلية، بل إحلالها محلها، لأن القواعد التحويلية لاتبرر الدلالة المعجمية للكلمات، وقد وضع فرصتين هما:

أ- الفرضية المعجمية القائمة على اعتبار معاني المفردات الأصلية، وكل ماا شتق منها.

ب- الفرضية التفسيرية القائمة على اعتبار رؤية المتكلم، من تركيز وقصد واهتمام أو نقيض ذلك.[1]

"لم يكن تشومسكي مرة أخرى راضيا عما توصل إليه، خاصة بعد الانتقادات التي وجهت له من قبل علماء الدلالة، فأعاد النظر من جديد في نظريته وعدلها وذلك بوضع فرضيات جديدة لتبسيط القواعد التوليدية التحويلية وللتغلب على المشاكل ربط تشومسكي التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على السواء وذلك من خلال:

أ- قاعدة تفسير دلالية أولى للبنية العميقة.

ب- قاعدة تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية.[2]

وفي هذه المرحلة أصبحت القواعد التحويلية "لا تطبق إلا بعد اقتحام الكلمات المأخوذة من المعجم في رسم أركان الجملة العميقة، وكل هذا يختلف عما في النظرية الأصلية لتشومسكي، ويؤدي إلى التحلل من المبدأ الذي يقول إن التركيب العميق وثيق الصلة بتحديد صورته الدلالية"[3]، ونتيجة لذلك أسقط تشومسكي من منهجه فرضية كانز و فودور التي ترى أن القواعد التحويلية لا تغير المعنى.

ففي هذه المرحلة أجرى تشومسكي على نظريته في الفترة 1971-1973م تعديلا بعد شعور ملح أن ضبط بعض الحقائق النحوية سيظل متعذرا إلا إذا أجرى تخفيف التجريد الذي

[1] سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، ص 184.

[2] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 64.

[3] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ط1، دار المعرفة الجامعية، جامعة الاسكندرية، ص 98.

تمتاز به البنى العميقة، وهو يلخص الصعوبات الماثلة في هذا الصدد بعدم القدرة على تفسير التراكيب الدلالي للموضوع والتراكيب العميقة، كما أن التفسير الدلالي في التركيب الضميري العائد على البنية السطحية لارتباطه بقاعدة النبر الصوتي.[1]

تعد هذه المرحلة امتدادا تطوريا للمراحل الأولى لنظرية النحو (ت،ت) ولكنه ليس بالامتداد التام الكلي "فقد أحدث تغير في مستوى المكون الدلالي التفسيري بسبب عاملين هما:

1- ظهور الاتجاه التوليدي الدلالي كنقيض للنحو (ت،ت).

2- عجز النظرية المعيارية عن حل بعض القضايا المعجمية.[2]

إن من أهم القضايا التي أكدت لتشومسكي هذا المنحى ودفعته دفعا إلى توسيع النظرية المعيارية ما يلي:

إن كل جملة ينطق بها تتضمن أمرين، أولهما الكلمة التي تحمل الخبر وتعد مركز اهتمام المتكلم، لكونها تحتوي حركة التأكيد القوي يوضح أنها المقصودة من الخطاب وتسمى البؤرة (le focus) وهي الكلمة التي تحتوي النبر.[3]

وأما الافتراض la présupposition فهو: "مالم يصرح به المتكلم بالألفاظ بل ما يؤخذ به ضمنا حينما يعبر عن أمرا ما..."، انه التعبير المتحصل عليه بتعويض البؤرة بتغير.

ب- المكممات les quantificatenrs والنفي la négation:

إن هذين العاملين يقران أيضا بقيمة البنية السطحية ودورها في تفسير المعنى.[4]

ج- مفهوم الأثر:

لقد عرف تشومسكي الأثر بأنه: "عنصر معدوم من الوجهة الصوتية، غير انه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتله في البنية العميقة عنصر معين كان قد تم حذفه أو

[1] ينظر: التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في لبحث، ص 54.

[2] شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية، ص 84.

[3] عدل الفاخوري، اللسانية والتحويلية، 1980م، ص 78.

[4] ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية، ص 87.

إزاحته بواسطة تحويل معين ... إن الأثر هو نوع من الذاكرة او الحافظة للبنية العميقة في البنية السطحية".[1]

وبناء عليه، فالأثر عنصر فارغ صوتيا ومعجميا، ولكنه يبقى محتفظا بالوظيفة النحوية للكلمة مشيرا إليه بعد حذفها.

إن التغير المهم الذي ميز هذه المرحلة يكمن في إقرار تشومسكي بان البنية السطحية هي المسؤولة وحدها عن التفسير الدلالي لهذا الشكل المنطقي وأما البنية العميقة، فغنها تقوم بتحديد العلاقات المحورية les melationsthématicques النحوية بين عناصر التركيب اللغوي.

تعد هذه المرحلة امتداد للمرحلتين السابقتين، غير أن هذا الامتداد ليس كليا فقد ظهر تغيير بسيط في مجال التفسير الدلالي يساعد هذا الأخير في حل المشاكل التي ظهرت لاحقا، ويتطلب إعادة النظر في مجال عمل قواعد إعادة الاسقاط.[2]

لم يكد يمضي وقت على ظهور النظرية النموذجية ومفهوم البنية العميقة الذي جاءت به حتى تفجر ما يشبه الثورة عليها وكان السبب في ذلك هو اختلاف وجهات النظر بشأن علاقة النحو بالدلالة.[3]

وكان ظهور نظرية موسعة تعد النظرية الاندماجية دليل قصور الرؤية السابقة.

لقد شككت هذه النظرية في صلاحية التمييز بين البنية العميقة والبنية الدلالية وأصرت في المقابل على أنه إذا كانت هناك بنية عميقة فهي حتما أعمق بكثير إلى الحد الذي يجعلها وافية بالمراد دلاليا أن تكون بنية عميقة دلالية لا نحوية، وقد صرح بذلك احد أعلام المدرسين وهو لاكوف قائلا: [4]"إن البنى العميقة يجب أن تكون دلالية"، فإن لم تكن

---

[1] جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، 1979م، ص 141-142، بتصرف وتشومسكي ومشكلات المعرفة ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، ص ص 73-78.

[2] زكريا ميشال، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ص 186.

[3] فوزي حسن الشابي، محاضرات في اللسانيات، ص 400.

[4] بالمرافرانك علم الدلالة، ت مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص 141.

دلالية فلا أقل من أن تكون مساوية للتأويل الدلالي للجملة، غير تاركة أي دور لتأويل دلالي منفصل.

إن ما عابته هذه النظرية على النظرية السابقة قد تمثل بشكل أوضح في فصلها بين البنية العميقة والتفسير الدلالي، الدلالة الذهنية تسير سيرا متوازيا مع اتجاه البنية العميقة التي يكون دخلها معنى المتكلم كما بصمته حاجاته ونفسيته.

فكيف يكون المفهوم المتعلق بالبنية العميقة سابقا للتفسير الدلالي؟.

إننا إذا حكمنا هذه القضية من منطلق منطقي صح لنا أن نقول: إن هناك بنيتين عميقتين تسيران سيرا متوازيا يمكنهما أن تتطابق لتشكلا بذلك اتجاها واحد هو اتجاه البنية العميقة التي بها يكتمل التفسير الدلالي، وقد اتجهت هذه النظرية إلى تبني نموذج نحوي قائم على مبادئ دلالية لا نحوية وكان نموذجهم الذي قدموه للوصف اللغوي على النحو التالي:[1]

التفسير الدلالي←قواعد تحويلية ← بنية سطحية ← قواعد فونولوجية←تمثيل صوتي

p.rules s.s t.rules s.t p.r

والفرق واضح بين هذا النموذج وسابقه الممثل للنظرية النموذجية إذ أننا لانلاحظ مكانا للبنية العميقة ويعد التمثيل الدلالي أي المعنى الذي ينبغي نقله أو التغبير عنه من وجهة نظر هؤلاء نقطة البدء في الاعتبار التوليدي للجملة فالنحو إذ ينطلق من شرح معنى الجملة ثم يأخذ بتوليد البنى التركيبية باستعمال القواعد التركيبية والقواعد المعجمية وعلى هذا يبدو ان النحو مجموعة من القواعد وظيفتها نقل التعبير عن المعنى وبهذا تكون الدلالة سابقة للنحو في متبوعة لا تابعة، والمكون الدلالي مكون توليدي.[2]

لقد استكملت هذه النظرية ثغرات نظرية تشومسكي النموذجية التي نراها تتناقض مع منطلقه، فهو الذي وضع رؤى جديدة تتجه إلى الفكر المتمثل بالبنية العميقة موضحا أن مثل تلك البنية هي وحدها المالكة للمعنى الأول كما ارتبط بالنفس حتى فهمنا من ذلك كله أننا عندما نقول البنية العميقة نفهم التركيب العميق الذي أوجدته مضامين نفسية سابقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص 402.

[2] نظرية، تشومسكي اللغوية، ت حلمي خليل، ص 180.

ويمكننا القول إنه على الرغم من هذا التباين بين النظريتين فإن هناك جذعا مشتركا تنطلق منه كل نظرية هو الأصوات والدلالات، فالقواعد الخاصة بأي لغة من اللغات هي في حقيقتها نظم توليدية تربط بين الصورة الدلالية والصورة الصوتية، وقد قصدت مثل هذا الترتيب في هذه العبارة الأخيرة (الصورة الدلالية والصورة الصوتية)، كوننا نعيش فكرا داخليا مسبقا الفونيمات تأكيد له وإخراج لوحداته اللغوية القاعدة المعجمية التحويلية فالبنية السطحية ذات البعد الفنولوجي اللاحق.

إن القضية المطروحة بين النظرية النموذجية لتشو مسكي والنظرية النموذجية الموسعة تنحصر فقط في العلاقة بين الدلالة والنحو.[1]

وفي هذه المرحلة يشتمل النحو على ثلاث قواعد هي:

- قواعد تركيبية وهي تحدد كيفية تكوين الجمل.
- قواعد دلالية تحدد كيفية فهم الجمل.
- قواعد صوتية تحدد كيفية نطق الجمل.[2]

وقد عرفت نظرية النحو التوليدي التحويلي نوعا من الركود طوال السنوات التي تلت نظريته الموسعة حتى 1980م.

حيث طبع كتابه الجديد المعرفة اللغوية، وهو عبارة عن سلسلة من المحاضرات أنعشت درس تشومسكي القديم وأعطته نفسا جديدا إذ تعرض هذا الكتاب لنظرية الربط العملي، إذ قام تشومسكي من خلال رسمه لصورة هذه النظرية الأخيرة بتحديد الكثير من المصطلحات التي كانت نائمة في الصورة الأولى والأقدم نسبيا للنظرية التحويلية وعلى رأسها مصطلح النحو ومصطلح النحو الكلي.[3]

---

[1] ينظر: بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية في الفكر اللساني العربي الحديث، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في اللغة العربية وآدابها، جامعة الأردن، 2003م، ص 30.

[2] اسحاق المين، دليل الطالب إلى النحو التحويلي، مختصر شروح راد فورد على نظرية تشومسكي المعيارية الموسعة، مطابع الظهرة، أبوظبي، دط، ص 54.

[3] ينظر: توام تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، ص 06.

رابعا- مرحلة المنهج النحوي الدلالي

يركز المنهج على المعطيات الدلالية التي تقدمها التراكيب، ومن هذه التراكيب من هم عمدة (ركن أساسي) كالمبتدأ والفاعل والمفعول به ومنها ما هو فضلة، كالزمان والمكان والهيئة وغير ذلك"[1]، ويتألف هذا النموذج الدلالي الجديد من أربع تراكيب دلالية هي:

1- التركيب الوظيفي: الذي يمثل العلاقات الدلالية بين الأركان اللغوية في التركيب الأساسي، كالعلاقات الدلالية بين المبتدأ وأدواره (المكان، ابتداء الغاية، الخبر...الخ).

2- التركيب السياقي الموضح: وهو الذي يحدد السياقات الدلالية المختلفة مثل التطابق والتبعية والربط والمجاز.

3- التركيب التطابقي: الذي يبين ما إذا كان في التركيب ركنان لغويان اثنان يعودان على بعضهما بعضا من حيث الربط الإحلالي.

34- تركيب العناية والاهتمام والتقديم: وهو الذي يدل على المعلومات الجديدة والقديمة في التركيب الأساسي".[2]

وهذه التراكيب هي التي تعطي التقييم الدلالي للأركان اللغوية في كل تركيب.

خامسا- مرحلة المنهج الدلالي التصنيفي.

يهدف المنهج الدلالي التصنيفي إلى وصف المضمون الدلالي للتركيب والواقع إن المنهج الدلالي التصنيفي أعمق من المنهج المعياري الموسع من الناحية الدلالية وذلك لأن الظاهرة الدلالية من وجهة نظم أصحاب هذا المنهج هي أعمق وأدق من البيئة العميقة في المنهج المعياري الموسع".[3]

---

[1] سمير شريف استيتة، اللسانيات المجال، الوظيفة، المنهج، ص 184.

[2] ينظر: الصديق آدم بركات آدم، النظرية التحويلية التوليدية وتطبيقاتها على النحو العربي (الرتبة أنموذجا)، أطروحة لنيل الدكتوراه في اللغة العربية، جامعة السودان، كلية اللغات، 2010م، ص 95.

[3] مازن الوعر، دراسات لسانية تصنيفية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1989م، ص 75.

أعاد تشومسكي النظر في المكونات السابقة لنظريته على أساس ذلك وقد صنفت دلالات الألفاظ باعتبار ما يميزها من حركة أو سكون أو شعور وباعتبار مايميزها، وباعتبارها سببا أو نتيجة.

سادسا: مرحلة منهج الربط العاملي.

اخرج تشومسكي النموذج عام 1981م، وبعد تطورا بارزا في نظريته وقد أقام "منهجه هذا على مجموعة من التصورات النظرية وسمى كل تصور منها theory، وليس المقصود ان كل واحد من هذه التصورات نظرية مستقلة إنما يقصد بكلمة theory وهو يصف بها كل تصور فكرة او فرضية"[1]، ونظرية العامل تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال يتكون منهج اربط العملي من الفرضيات النظرية الأساسية الآتية:

1- فرضية زمرة السينات x-bar thory

2- فرضية الأدوار المحورية o-theory

3- فرضية الحالة case theory

4- فرضية الربط binding theory

5- فرضية العامل govemment theory

وهذا وصف موجز لكل واحدة من هذه الفرضيات.

1- فرضية زمرة السينات x-baetheory:

الأساس الذي تقوم عليه هذه الفرضية، هو أن الجملة تتكون من زمرة (متلاحقة) من الوحدات المعجمية، وتسمى كل واحدة منها المكون المعجمي عدد هذه المكونات ليس ثابتا ولا محددا في كل جملة، ومن هنا جاء وصف الزمرة المعجمية التي تتكون منها الجملة بأنها الزمرة النسبية x-bar إذ أن x يشير إلى عدد غير محدد.

[1] سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، الوظيفة، المنهج، ص 159.

2- فرضية الأدوار المحورية o-theory:

ترمي هذه الفرضية إلى تحديد الأدوار المحورية theory roles في الجملة والأدوار المحورية هذه هي المواقع ذات الدلالة المركزية في الجملة وتشمل هذه المواقع المركبات الاسمية والفعلية والتي يمكن ان يكون كل مركب منها عمدة فجملة في الفرقة رجل ذات أدوار محورية إذ ان كل ما فيها عمدة وليس فضلة.[1]

3- فرضية الحالة cas etheor :

تعالج فرضية الحالة الجمل التي تشبه الجمل فيها مصادر مؤولة في العربية، وذلك كمافي يعجبني استعدادك للعمل، كما هو معلوم فإن أصل هذه الجملة هو يعجبني أن نتستعد للعمل، تعمل هذه الفرضية على استقراء التغييرات، واستنباط القواعد التي تحكم تحول المركب الاسمي أو الفعلي إلى مصادر المؤولة.

4- فرضية الربط binding theory:

تقوم فرضية الربط على دراسة انماط الإحالة amapnone والعود الضميري promoniral ويمكن تعريف الربط بان العنصر (أ) يربط العنصر (ب) إذا كان الأول يتحكم باعتبار المكونات بالثاني أما الإحالة فمثلها في الإنجليزية التركيب الآتي:

They like eqch other، فإن المركب Each other مرتبط بالضمير theory، فالربط هنا ربط إحالي لأن المركب each other ليس ضميرا وإن كان مرتبط بضمير وأما العود الضميري فمثل he left tohis country فإن ضمير الملكية his يعود على الضمير he.

5- فرضية العامل govemment theory:

تدرس هذه الفرضية عناصر السيطرة والتحكم التي تستخدمها اللغة في بناء التراكيب والجمل ويمكن أن تستوعب جوانب نظرية العامل في النحو العربي، أو بعضها ضمن

[1] جوهر عيساوي، الجملة المحولة في الخطاب القرآني سورة الملك أنموذجا، رسالة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، لسانيات عامة، جامعة المسيلة، 2016-2017م، ص 33.

التصور الذهني لفرضية العامل وتعمل فرضيات فرعية ضمن هذه الفرضية ومن أهمها فرضية القيد baunding theory وكذلك فرضية التحكم cantral theory.[1]

وهكذا نكون قد تعرضنا لأهم التطورات التي مرت بها نظرية تشومسكي اللغوية بدءا بالنموذج الأول الذي عرفه في البنى التركيبية ثم النموذج الثاني في مظاهر النظرية التركيبية والنموذج الثالث الذي عرضته في المعرفة اللغوية.

[1] ينظر: سمير شريف استيتة، اللسانيات، المجال، الوظيفة، المنهج، ص 187.

الفصل الثاني

الدلالة في النظرية التوليدية التحويلية

أولا: مبررات تناول الدلالة في النظرية اللسانية

ثانيا: حدود الدلالة وتعريفاتها

ثالثا: المكون الدلالي في اللسانيات التوليدية التحويلية

رابعا: الدلالة في صلب الدرس اللساني التوليدي التحويلي

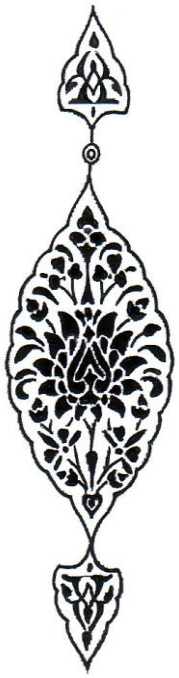

أولا: مبررات تناول الدلالة في النظرية اللسانية.

بالرغم من الأوصاف العديدة والمتفاوتة التي نعتت بها هذه المدرسة بين الأتباع والنقاد إلا أنه من الوهلة الأولى كانت الدلالة هي الحلقة الأضعف في النظرية اللسانية الحديثة ليس فقط في طرح تشومسكي وإنما في الدرس اللساني بالإجمال، مما جعل اللسانيين المنشقين عن تشومسكي يستنجدون بهذا النقص وتوجيهه إلى نموذجه الأول كما أنهم أخذوا يتسابقون – بعدها – إلى تعديل هذا الجانب كنقد في بداية الأمر ثم لاستمالة تشومسكي نفسه ليكون شريكا لهم في ميلاد الدلالة التوليدية التحويلية ومع حدوث ذلك لم يعد بالإمكان بعد سنة 1963م، وصف التفرعات الهائلة التي أدت إليه عملية إلحاق الدلالة باللسانيات في كلمة واحدة.

وفي الجانب الآخر من العالم فقد تسارع الباحثون العرب في قفزة عملاقة ونوعية إلى نقل هذه المعرفة إلى الدرس اللغوي العربي، وإلى تطبيق مقولاتها العلمية التأسيسية على اللغة العربية قصد توصيفها توصيفا أعمق، وفهم بنياتها الداخلية بشكل أكثر وضوحا ودقة من ذي قبل، كما أن بعضهم قد حاول في خطوة سابقة، اختبار النتائج التحليلية التي توصل إليها علماء التراث في هذا المجال الأصيل من اللغة ومقارنتها بهذا الصرح العظيم[1]، كما عرف بروز أنواع جديدة من المستويات اللغوية التي شهدت تغيرات أساسية في الطرح فإلى جانب الدلالة برزت الفونولوجية التوليدية التحويلية والمعجمية التوليدية التحويلية، وأمام هذه النزاعات لم يعد بالإمكان تصنيف النظرية اللسانية الأمريكية في الفترة المعاصرة ضمن النظريات اللسانية التقليدية التي شملت مجمل الفترة الأولى من القرن الماضي، وعليه فإن هذه المدرسة بعد 1957 أصبحت لسانيات من نوع آخر هي اللسانيات التوليدية والتحويلية. إذا مع النقود المسهبة والعميقة التي تخللت النموذج التوليدي التحويلي الأول والذي يليه فيما بعد، هذا الأخير الذي شارك فيه تشومسكي نفسه على الطريقة التي التف حولها.

[1] ينظر: عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 101.

قبلها سوسير وسائر البنيويين (في أوروبا وأمريكا) حيث علق كمال بشر على هذه المسألة المشتركة بين اللسانيين الغربيين بأنه سوسير"... قد اكتفى أحيانا بلمس بعض المسائل الهامة لمسا خفيفا، فيترك القارئ نهبا للغموض وسوء الفهم، وقد حصل ذلك عندما عرض للدلالة [...] فقد أشار إلى هذا الموضوع إشارات عابرة لاتشفي غلة، ولاتمكن الدارس من تعرف رأي دي سوسير فيها تعرفا دقيقا..."[1]،وهذا مثل حسب المعاصرين نقلا لهم جميعا وبالتالي فإنه لم يعد بالإمكان معه تجاوز الدلالة ضمن المتطلبات الابستمولوجية للنظرية اللسانية، وما تجدر الإشارة إليه – هنا – هو أن جعل الدلالة عنصرا في النظرية اللغوية أمر قد انتبه إليه العلماء العرب من الوهلة الأولى، فيمكن الظفر بملاحظات عميقة بهذا المجال في ثنايا "الكتاب" لسيبويه وابن جني وكاملة في مؤلفات عبد القاهر الجرجاني.

وفي الحقيقة لقد ربط العلماء الغرب المسألة اللغوية مباشرة بالمسألة الدلالية* وكان محل اهتمام يصب مباشرة في هذه الخانة لفهم مختلف العمليات اللغوية والأفعال الكلامية ثم بدأت أعمالهم تعرف مستويات مختلفة من التجريد والتنظير فلا يمكن تصور أي نظرية لغوية عربية مستقلة عن البحوث الدلالية وهذه المسألة يبررها ربط البحوث اللغوية مباشرة باللغة التي أنزل بها القرآن ففهم هذه اللغة وفهم بنيانها الداخلية يعني فهم النص القرآني وبالتالي استخلاص الأحكام الصحيحة ومعرفة الشريعة على حق.

أما في العلم الغربي فإنهم في البداية لم يكونوا ملزمين بهذه المسائل مما يبرر لهم في البداية استبعادها من المسائل اللغوية وإدراجها ضمن البحوث الفلسفية والميتافيزيقية إلى أن جاء "ريتشارد"وأوعن بكتابهما (معنى المعنى، دراسة لأثر اللغة في الفكر والعلم والرمزية)

[1] كمال بشر، نقلا عن خالد الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتجاهات، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2012م، ص ص 61-62.

* ونلاحظ في هذا السياق أن عبد القاهر الجرجاني مثلا قد شدد الانتباه إلى ضرورة الربط والمواءمة بين الاستقامة النحوية والسلامة الدلالية في عملية الكلام والتحرير، باعتبار أن فاعلية النحو تكمن في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته ونضيف إلى ذلك قوله الشهير في تعريف (النظم) إذ يقول: "... اعلم أن ليس النظم إلا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي بهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك، فلا تخل بشيء منها...:، ينظر" عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص 81.

المنشور سنة 1923م الذين جعلوا من مسألة المعنى والدلالة ظاهرة قابلة للدراسة العلمية شانها في ذلك شأن باقي القضايا اللسانية.

وأخذ بعد ذلك المجال الدلالي يستقطب اللسانيين والفلاسفة وعلماء من اختصاصك مختلفة، يقول عبد القادر سلامي: "... وهناك بحوث جليلة بذلت في سبيل تطوير الدرس الدلالي واستقلاله من ذلك ما كتبه "تيروب" عام 1913م، وما تعرض له دي سوسير وما عمقه دارسون تالون مثل "فيرث" و"أولمان" و"ليونز" و"بالمير" و"غريماس" وغيرهم حتى أيامنا هذه مع الاعتراف بأن نشأة المصطلح الحديث كانت من الفرنسية ومنها انطلقت إلى اللغات الأخرى بسرعة بالغة..."[1] ومع هذا نلاحظ بأن التاريخ الذي بدأت فيه بالشكل الذي تعفه الآن، فقد تناسبت من حيث الظهور مع اللسانيات العامة.

ثانيا: حدود الدلالة وتعريفها.

لقد جاء في المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية تعريفا دقيقا لعلم الدلالة حيث عبر عنها بـ"... في إطار النظرية اللسانية العامة وسيلة لتمثيل معنى الجمل..."[2]، وبالتالي فهي محاولة علمية موضوعية للمعاني الناجمة عن تعاضد البنيات اللغوية المتناسقة وقد تصور التوليديون منذ البداية بوجوب "... النظرية أن تتيح التواصل إلى التأويل الدلالي لكل الجمل النحوية المولدة بشكل طبيعي..."[3] وهذا العلم ليس بدعا عن التوليديين التحويلية بل واللسانيات ككل وإنما كان مركز اهتمام العلماء منذ القديم نظرا لأهميته في استعمال اللغة، يقول مازن الوعر... إن هذا المصطلح لم يستخدم على نحو واسع حتى القرن العشرين إلا أن هذا الموضوع الذي يدرسه هذا العلم قديم جدا، يرجع الفلاسفة والمناطقة أمثال أفلاطون وأرسطو..."[4]، بما في ذلك البحوث العربية التراثية التي عمقت أكثر هذا الموضوع بحق،

---

[1] ينظر: عبد القادر سلامي، مقال التفكير الدلالي عند العرب، دراسة تأصيلية نشر يوم الجمعة 20 آب 2004م، في الموقع الآتي:

Btt:/www.diwanalarb.com/sip.pbplarticle.

[2] جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ط2، المغرب، مطبعة النجاح، 2002م، ص 134.

[3] ينظر: المرجع السابق، ص 135.

[4] مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ط1، دار طلاس، دمشق، 1986م، ص 44.

وبشكل خاص في أعمال الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي انتبه مبكرا إلى علاقة الدلالة بالأوضاع النحوية والتراكيب والبناء عليها، وتوسع في ذلك حتى كاد يصقل نظرية دلالية كاملة وبالمعايير العصرية لها، أما قبله فقد تعددت الإشارات وتشتت الملاحظات كما أسلفنا في مختلف مصنفات النحوية واللغوية بدءا من زمن الخليل وسيبويه لتمتد إلى غير اللغويين كالفقهاء والأصوليين وعلماء الكلام.

وفي الحقيقة لانعرف عالما اشتغل بأي فرع من الفروع الدينية أو اللغوية والفلسفية إلا وجعل مبحث المعنى من أولوياته وأصول ملاحظاته، أما في النظرية اللسانية الغربية فإنها وسيلة منهجية وإجراء علمي لتمثل وتفحص البنيات الجميلة بمختلف أشكالها مشترطة التفريق بين معاني الكلمة كأوضاع مفردة على مستوى الفهم وبين الإحالة الموسعة التي تهتم برصد مختلف العلاقات المعنوية فيها والقابلة للتفسير والتأويل، "... ويجب على النظرية الدلالية أن ترصد القواعد العامة التي تتحكم في التأويل الدلالي للعبارات ومن المفيد أن نفرق بين نظرية تقوم بتحديد الكلمة على مستوى الفهم وبين نظرية الإحالة التي تتوسع في معنى الكلمة ويربطها بغيرها..."[1]، وهنا يتضح أن هذه الدلالة هو تعقب هذه العلاقات وأنسقتها حتى تتموضع في خانة التحديدات العلمية الصارمة التي تسعى سعيا حيث إلى البحث عن معني المفردة داخل إطار أوسع هو الجملة ومن ثمة الكلام وأنساقه المختلفة مع غيره وفق البيانات الأساسية قصد صياغته في نموذج صوري عام ومطرد إذا تمثلت صعوبة التعامل مع المواد الدلالية ضمن النظرية اللسانية الكامن في وجوب ورصد المواد اللغوية القابلة للتجريب فقط وهو أهم معيار في عملية اللسانية، ولكن فيما يبدو أن الدلالة لا تستطيع أن تكون حقلا سهلا لهذا الإجراء، فاللسانيات تهتم بالنظام اللساني المجسد للتغلغل إلى الدلالة هناك طريقة واحدة فقط والمتمثل في تحويل اللسانيات اهتمامها من هذا النظام إلى البحث عن كيفيات تحقيقه، وبالتالي فإن تشومسكي سينظر في البداية إلى الدلالة لاتكشف عن نفسها ولا تقدمها للاحتواء بيسر من باب قدرة المتكلمين واستطاعتهم على

[1] جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ص 134.

استعمال اللغة ومرة أخرى تجد التوليدية التحويلية تبريرات للتوسع إلى المجالات المنشودة عندها مثل: النفسية والذهنية وحتى السياقية والمقامية التي يفرضها استعمال محدد للغة عند المتكلمين والسامعين معا.

يقول تشومسكي: "... لقد حاولنا في اللسانيات المعاصرة خلال السنوات الأخيرة بناء أنحاء توليدية واضحة بالنسبة للغات الخاصة مع تحليل النتائج المتوصل إليها على الرغم من عدم ذهنية أي أحد من تلك المناقشات والجدل الذي مس صياغة النظرية الملائمة للنحو التوليدي والوصف الصحيح للغات قيد الدراسة..."[1]، حيث إن هذه المحاولات التي أخضعها التوليديون إلى تجريب مستمر بحد ذاته يعد إنجازا عظيما ليس فقط على المستوى الدلالي أو التوليدي، وإنما في مجمل الدرس اللساني عموما وقد كانت من نتائج هذا التجريب اقتراح وتعديل المكون الدلالي وجعله مكونا من مكونات الجهاز التوليدي التحويلي، وفي هذا السياق الدقيق يقول الإسماعيلي "...إذا كان بناء المكون الدلالي في النحو التوليدي قد قدم النظرية اللسانية وفتح آفاقا جديدة تمثلت في إمكانية إحداث دلالة شكلت ولادة (بنية الدلالة) على غرار التمثلات التركيبية، فإن تقديم النظرية قد سمح بإقامة تمييز بين المكون الدلالي الناتج عن المكون التركيبي وآخر اعتبر أساس البنية العميقة حيث الأول أفرز لنا الدلالة التأويلية بينما الثاني أفرز لنا الدلالة التوليدية...".[2]

[1] نوام تشومسكي، البنية المنطقية للنظرية اللغوية، ص 03.

[2] ينظر: عبد الله الإسماعيلي، مقال بعنوان الاتجاه اللساني الأمريكي، النظرية التوليدية، نموذجا نشر في الموقع الآتي: http://elaph.com/wblculture/2013/5/813790.html. 31 مايو 2013م، بتصرف.

ثالثا: المكون الدلالي في اللسانيات التوليدية التحويلية.

عالجت النقاط السالفة فكرة أن المدرسة الساقية النبوية أقامت الدراسة اللسانية على أساس عزل المعنى عن تحليل اللغة؛ لأنه لا توجد في رأيها علاقة تقابلية بين المعنى و الشكل. فيمكن للعناصر الصوتية أن تختلف فيما بينها ثم هي تعني الشيء نفسه. أي يمكن للوحدات اللغوية أن تأخذ أشكالا مختلفة لمعاني مشابهة.

وعلى الطريق نفسها أول الأمر مضى تشومسكي"، غير أن إحدى الخبرات التي طرأت على فكره بشكل واضح هو أن مفهومه للقواعد اللسانية توسع ليشمل مركبا أو مكوكا دلالي، وبقي مركبه كما كان عليه سابقا. وهكذا أصبحت القواعد النحوية تشير إلى توارد سلسلة "المورفيمات" لتمثيل الجمل القواعدية. غير أن كل جملة أصبحت تفتر دلالية، أي أصبحت الدلالة تحكم على أي جملة من الجمل بالصحة و المغولية، فحينما تعثر قبول الجملة دلالية حتى ولو صكت قواعديا فإنها تصبح حينئذ مستبعدة. وبالتالي أصبحت السلامة النحوية لا تشفع من حيث القبول إذا ما اعترضت الدلالة سبيلها.

وبهذا الاعتبار تم إدراج المكون الدلالي في صلب النظرية العراقية التوليدية المنوعة عند تشومسكي": من الأحياء التي ولدتها في جمل بالمعنى القديم ولكن بها معان تلتصق بها الآن وبدقة، فقد أصبحت الجمل مؤلفة من ازدواجية من التمثيل الصوتي و التمثيل الدلالي.[1] ولقد أحسّ تشومسكي بالحاجة إلى إدراج التحليل الدلالي في صلب النظرية اللسانية؛ لأن عزل المعنى من النحو قد ضيّق من محل اشتعال اللسانيين الذين تشكل التحليلات النحوية لوحدها عندهم نواتج ملفوظية تكون صحيحة من الناحية النحوية وذلك بسبب احترامها الشديد لقواعد النحو الصارمة؛ ولكنها بمعياري المعنى والدلالة لا تكون مستساغة ولا مقبولة والتحام النحو ومستوياته مع الدلاله شكل محور المراجعة التي أجراها تشومسكي على مجمل النظرية التوليدية التحويلية؛ وكان ذلك سببا في بروز المكون التأويلي courposante interpretative ما الذي يجمع بين هذين القطبين لتحقيق فاعلية القول اللساني :

[1] ب.ه ماثيوز، اللغة مقدرة عقلية، الموسوعة اللغوية، ترجمة: محي الدين حميدي، جامعة الملك سعود الفيصل، المملكة العربية، السعودية، 1999م، ص 120.

"En prammaire générative, on donne le nom d'interprétative aux deux composantes phonologique et sémantique, parce que la composante attribue un sens à la structure profonde générée par la sémantique composante syntaxiques"[1]

في النحو التوليدي نعطي اسم التأويلات للمكونين الفونولوجي والدلالي ، وذلك لأن المكون الدلالي بربط معنى بالبنية العميقة المتولدة من المكون النحوي".

إن التحام الدلالة مع النحو يمكن من فهم النظام الداني في شموليته وكلنه وهذا ينطبق على كل الألعاب التي تتوفر على نظام نحوي ذابت. ولأهمية دور الدلالة في عملية الإنتاج اللساني ظهرت عدة محاولات لدراستها دراسة علمية منهجية فأول وهلة يلاحظ توارد استعمال مصطلحين شائعين لدى الباحثين الغربيين وهما signification و meaming sans أي المعنى والدالة". وهذان المصطلحان يستعملان جنبا إلى جنب الدي هؤلاء الباحثين بطريقة تراد فيه غالبا.

تمثل عملية إدخال الدلالة في صلب النظرية التوليدية التحويلية نحو منهجيا مهما جدا؛ وذلك لأن المكون الدلالي تم إقصاؤه سابقا، فحتى التوليدية التحويلية لم تهتم به أول الأمر إلا بعد التطور الحاصل في رحاب اللسانيات المعاصرة؛ وهذا ما يقود إلى التساؤل عن الكيفية التي يتم بواسطتها اعتماد المكون الدلالي؟.

يجب بادئ ذي بدء التذكير أن اجتماع الساقين على اعتماد المكون الدلالي لم يكن متسيرا بصفة آلية منذ الإرهاصات الأولى للتطور اللساني المعاصر، وذلك بسبب النظرة إلى علم الدلالة على فه علم تتجاذبه عدد علوم و اختصاصات لغوية و غير لغوية.

ولكن هذه النظرة تغيرت من قبل اللسانيين وقت اللسانيات المجال أمام علم الدلالة للإدلاء بما يمكن أن يساهم في نقاول علمي للمشكلات اللسانية.

[1] Jean Dubois: dicationnnaire de la linguistique la rousse 1er édition 2001, p254.

"Du point de vue linguistique, la signification tient à la fois de syntaxe et de sémantique, elle en est la résultante, et ne sawait appartenir exclusivement a aucture d'elle"[1]

من وجهة النظر اللسانية في الدلالة ترتبط بالنحو وأيضا بعلم الدلالة. إنها ناتج عنهما ولكنها لا تنتمي إلى أي واحد منهم.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الارتباط بين الدلالة والنحو كليهما وإن خفي الذي بعض الباحثين المعاصرين إلا أن التراث اللساني العربي القديم حفل بإشارات استباقية شكلت إطارا هاما البقاء نظرية العراقية في الدلالة العربية و على رأس هذه الإشارات ما يلي

و مما ينبغي أن يعلمه الانسان ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفردا ومجردة من معاني النحو. فهذا النص واضح في دلالته على أهمية الانسجام بين مستويات اللغة الكونية والترفة و المعجمية و النحوية و الدلالية.

يتم إدماج المكون الدلالي بإضافة المداخل المعجمية وربطها بالبنى التركيبية لإعطاء تفسير لجملة من الجمل الممكنة؛ وبواسطة قواعد الإسقاط يمكن اعتبار اللغة نسقا من المفردات و القواعد التي يشترك فيها متكلمو تلك اللغة؛ ذلك أن مفردات اللغة أو ألفاظها في المداخل وطرق تجميع هذه اللفظ مع بعضها قصد تكوين الجمل ليس عشوائيا بل تحكمها قواعد مضبوطة؛ ذلك أن الخروج عن هذه القواعد ينتج بنيات لاحقة".[2]

وتتم عملية الربط الدلالي هذه بين البنية العميقة وبين البنية السطحية بواسطة قواعد الإسقاط وهذا كله بقصد إقامة التفسير الدلالي الذي يمكن المتكلم للغته من التمييز بين ما هو من كفايته اللغوية الممكنة وبين ما هو أداء لغوي يخرج إلى السطح وينتقل منه إلى السامعين داخل المجموعة اللسانية الواحدة.

---

[1] . Mustapha Zaoui : Sematique sende de langa Algeria, OPU, 1993.P1221

[2] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 59.

وهنا يشار إلى كل من مفهومي السلامة النحوية و المقبولية الدلالية"؛ ويعني به أن المتكلم المثالي بعدما يختار في إطار لعته بين ما هو سليم نحويا من الجمل؛ ينتقي من الجمل ما هو مقبول دلالية فتتزاوج بالتالي السلامة النحوية مع المقبولية الدلالية.

فالمتكلم قادر على الحكم على جملة ما تحتوي على التباين الدلالي بالنظر إلى علم انتظامها نحويا أو عدم مقبوليتها الدلالية معا. فلأعراض التواصل اللساني يملك المتكلم المنسجم مع لغته آليات دولية تمكنه من تميز الجمل التي يتفاعل معها دلاليا لأنها توافق أفقه الدلالي و يستبعد التي تشكل خرقا لمبادئ المقولبة الدلالية.

فكفاية بإمكانها التقاط الالتباس أي بإمكانها تحديد التفسيرات الممكنة بالنسبة للجملة الواحدة فتعود على المكون الدلالي مهمة تحليل الجمل غير المقولة من حيث الدلالة والتي لا يمكن تحليلها من خلال تراكيبها.[1]

وهذا ما يجعل الملاحظة تتجه إلى أن هذه التفسيرات تظهر مدى استفادة اللسانيات من علم النفس ؛ لأن هذه الإمكانيات اللسانية التي بحوزة المتكلم، والتي تجعله قادرا على الاختيار بين الجمل الممكنة والمحتملة ثم الحكم بعد ذلك بالسلامة والمقبولية عليها، إنما هي إمكانيات ذهنية وفكرية تدخل في مجال اختصاص علم النفس.

ويتقاطع بالتالي ما هو لغوي مع ما هو نفسي؛ و همزة الوصل في هذا الإطار الذهني تنجز بواسطة قواعد الإسقاط، هذه القواعد تقرن بين المفردات المعجمية وبين البنية التركيبة قصدا إلى إقامة النموذج الدلالي الذي يجمع بين المعجم والتركيب والدلالة" ضمن سيرورة ذهنية آلية.

[1] ميشال زكريا، المكون الدلالي في القواعد التحويلية التوليدية، مجلة الفكر العربي المعاصر، لبنان، بيروت، مركز الإنماء القومي، العدد 40 تموز 1986م، ص 15.

رابعا: الدلالة في صلب الدرس اللساني التوليدي التحويلي

أصبحت الدلالة عنصرا في النظرية اللغوية المعاصرة، وهو المطلب الذي جعل تشومسكي يعيد النظر في طرحه الأول الذي تأسس على المحاور الآتية:[1]

1- المكون التركيبي.

2- المكون التحويلي.

3- المكون الصوتي الصرفي.

يهتم المكون الأول بتوليد الجمل السليمة بشكل طبيعي بالاعتماد على عدد معقول من القواعد يقول الفاسي الفهري "... وآلة التحليل الغوي التي ترد عند تشومسكي 1957م، في المكون التركيبي هو عبارة عن مجموعة من القواعد مهمتها توليد كل – وفقط كل- الجمل النحوية مقرونة بأوصاف بنيوية تبين كيف تأتلف الأجزاء لتكون جملة"[2]، في حين يقوم المكون الثاني الذي بدوره يبنى على عدد محدّد من القواعد التحويلية التي تصنف إلى قسمين:

أ- القواعد الجوازية الاختيارية.

ب- القواعد الوجوبية الاجبارية.

ثم أخيرا القواعد الصوتية الصرفية التي تطبق على التراكيب الأساسية والمشتقة معا، لتخرج من عالم القواعد والذهن إلى العالم التواصلي، وهو التعديل النهائي قبل الإعلان عنها بشكل ملموس.

ولايفوتنا – في هذا السياق – تسجيل ملاحظة هامة مفادها أن المكون الأول أهم من المكونين الآخرين اللذين عداهما تشومسكي مكونين تفسيريين ليس إلا، وقد غلبت في الحقيقة هذه النظرية على مجمل النماذج اللسانية التي اقترحت بدءا نمن النصف الثاني من القرن الماضي، ويصف خالد الهويدي هذه المرحلة بقوله "... فبهذا المكون التركيبي المكون

[1] خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ط1، الدار العربي للعلوم، ناشرون، بيروت، لبنان، 2012م، ص 196.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات والغة العربية، دط، در توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1984م، ص 65.

(الناضج) لأحد هذه المنزلة المركزية في النحو، وذلك مقارنة بالمعطيات الهزيلة آنذاك في مجالي الصوتية والدلالة، فقد اعتبرت الصوتيات أدنى مشتقا من التراكيب الذي ينظم الكلمات في التركيب المطلوب.

ولم يكن في المجال الدلالي سوى الاقتراحات الأولية كانز وفودور 1963م، وكانز وبوسطال 1964م.."[1] ومن جهة أخرى "... نجد أول محاولة لإدخال الدلالة كجزء نسقي في التحليل، وإلى جانب هذا نجد اهتماما بإعادة النظر في تنظيم المكونات المختلفة للنحو".[2]

وبالتالي فغن النظرية اللسانية بالشكل المقبول لدى التوليديين التحويليين لايمكن أن تقوم على غير التراكيب والقواعد النحوية التي تشكل أساسا الحدث اللغوي، ثم تتعرض هذه الجمل إلى التحويلات الجوازية والاجبارية كما مرّ بنا.

وذلك باعتبار "... التحويلات الجوازية يجوز تطبيقها وعدم تطبيقها عند صياغة مشتق ما، ويظل الناتج في الحالتين جملة نحوية، أما التحويلات الوجوبية فإنها إن لم تطبّق لا يكون الناتج جملة أبدا ..."[3]، وبعد ذلك يأتي التمثيل الفنولوجي ليجعل منها حدثا لغويا إعلاميا، لأنه في الأخير كل هذه العلاقات الداخلية محكومة بالتراكيب ويمكن أن توصف من خلال بنياتها، ويمكن توضيح ذلك بالتمثيلين الآتيين:

[1] خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ص 196.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 67.

[3] عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في اللغة العربية، ص 16-17.

التمثيل الأول:[1]

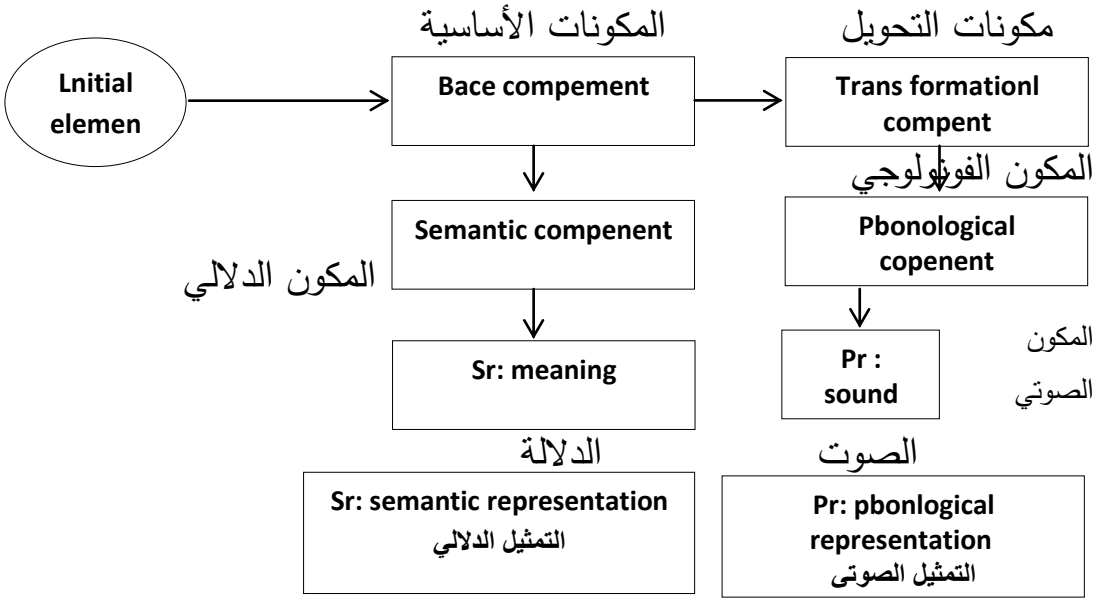

التمثيل الثاني:[2]

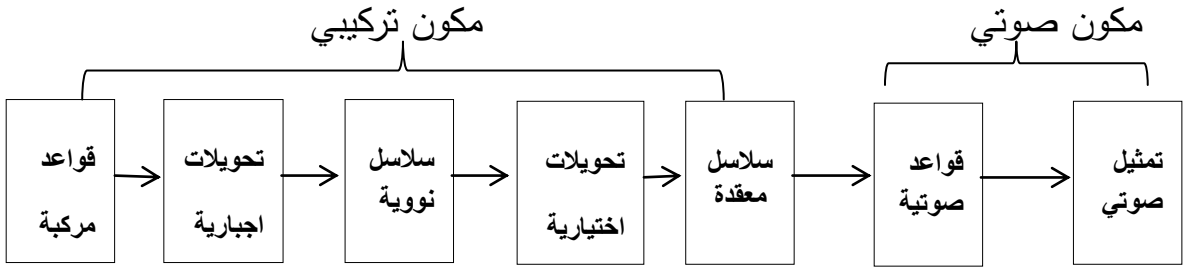

ومن هذا الذي نعرضه نلاحظ بأن تشومسكي لم يتعمق أكثر في طرح النموذج الدلالي بالشكل المناسب، وإنما مازال مدينا ومقتنعا بالوصول إليها بناءا على تعديل بسيط في الجانب النحوي بل أكثر من ذلك فإننا نحس بنوع من الالتفاف حول هذه القضية، ويجعلنا بطريقة أو بأخرى نلمس بقايا وفائه للبلومفيلدية التي أخرت تقدم الدراسات الدلالية[3]، واكتفائها بمعالجة الجانب الشكلي البنائي للغة الممكن ملاحظته، ولما كان الجانب الدلالي غير قابل للملاحظة على أقل تقدير عند (هاريس وبلومفيلد).

[1] Johnlyons, linguistics, se;qntics, p212.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 66.

[3] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 215.

لكن ما يشفع لتشومسكي هو أن نظريته الأولى (نموذج 1957م) قد كان من شانها طرح هذا الموضوع بإلحاح فقد منح نقاده فرصة جديدة ونوعية لإحلال الدلالة محل البحث اللساني بطريقة "... مكنها من التبلور في كنف القواعد التوليدية التحويلية..."[1]، بالرغم من الدور الأساسي الذي أسند إلى التراكيب في حين أن هذا المستوى هو واحد من مستويات عديدة لا يقل أهمية عن الأخرى مع التأكيد بأن هذه النظرية ليست تحليلا لسانيا للنحو فقط، وإنما هي نظرية لتفسير اللغة عموما، وبالتالي فإن الفهم الحقيق للطبيعة الذهنية للغة يستوجب الاهتمام بجميع المستويات على نحو واحد، وإذا تجاهلنا التطورات التي حصلت بعد الستينات من القرن الماضي ونقتصر الحديث على هذه المرحلة بالذات فإننا نلاحظ بوضوح الاعتلاء الذي خص التراكيب في النحو، والذي أدى في الأخير إلى ميلاد نظرية نحوية لم يكن لها من القوة ما تستطيع به تجاوز المشكلات الفعلية التي تطرحها اللغة، ولقد لخص لنا "برين جاكندوف" هذه الأزمة التي وقعت فيها التوليدية التحويلية بقوله: "... ماالذي كان صحيحا في النحو التوليدي إبان الستينيات، بحيث كان يجعل من هذا النحو نحوا واعدا؟، الذي كان خاطئا فيه بحيث حال بينه وبين تحقيق وعوده؟ كيف يمكن أن يثبته ثانيا"؟.."[2]

وبالتالي فإن اعتماد تشومسكي على التراكيب النحوية قصد صياغة نظرية صورية لتحليل الأحداث اللغوية كان خطئا علميا فادحا من القدرة التفسيرية للنظرية اللغوية وسارع في استقطاب النقاد أكثر من الأتباع والرواد لها، وهذا لم يثبط عزيمة تشومسكي بل بدأ في الحقيقة يعمق نماذجه أكثر فأكثر بتجبير كل ما توفر عنده من أدوات ابستمولوجية ومقولات المنطق الطبيعي للغات الطبيعية.

وبالرغم من انتباه تشومسكي إلى هذه العقبة إلا أنه سلم بمعمول التعارف عليه آنذاك وواصل بشكل غريب الدفع عن ذلك فغي مرحلة المظاهر، دون أن يقدم الاستدلال الكافي

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 248.

[2] Brain jarkenddoff, paries of bebavioral and brain science evolution meaning grammar, 2003, NW.rout, p651-655.

عن المسألة التي تعد من صلب النحو التوليدي التحويلي،[1] حيث أصبح أنه وبالرغم من الشهرة العارمة التي حظي بها في العالم إلا أنه لم يبلغ بعد حد الكمال المطلق، ولا يمكن النظر إلا بنظرة الإجلال والتقديس، ولما كان ذلك كذلك فإن استدراك النقائص وتدعيم الجانب الدلالي لا من حيث هذا العنصر من عناصر التركيب أو مكون من مكونات النحو الفرعية، الذي لايهدف إلا إلى التفسير فقط، وإنما تم إطلاق مشروع جديد كان من شأنه جعل النظام الدلالي مكنا يقف ندا إلى ند مع التراكيب "... لقد تم تطوير المساهمات المبكرة لدى كاتزوفودور (1972/1963م) وبيرفيتش (1969/1967م)، وفنريش (1966م) من بين الآخرين في سياق نظرية المظاهر التي ربطت البنية العميقة مباشرة بالمعنى...".[2]

وهنا سيعود – مرة أخرى– تشومسكي لكنه ليس كمؤسس وإنما لينضم إلى المنشقين عنه فيشاركهم في محاولتهم حل إشكال الدلالة بشكل نهائي ليعد هذه المرة بصياغة نظريةأكثر إقناعا تعيد للمعنى مكانته ضمن البحوث اللسانية، ثم زاد الاهتمام أكثر من ذي قبل بضرورة ربط المعنى بسياق النظرية اللسانية حتى تتكون معرفة علمية بجوهر اللغة صوريا وبآلية عمل الإدراك البشري، أو بعبارة أخرى يعني ربط اللغة بالإدراك ومن ثم الفهم غير المسبوق والإمساك المحكم بجوهر الطبيعة العقلية البشرية ومن هذا المنطلق قامت في البداية مدارس فرعية سرعان ما تحولت إلى مدارس أساسية يمكن في الغالب تصنيفها إلى مدرستين، هما مدرسة الدلاليات التأويلية، ومدرسة الدلاليات التفسيرية.

يقول تشومسكي: "... يمكن لجملة مبهمة أن تتوفر على أكثر من تأويل في حين أن جملتين يمكن أن تتوفر على تأويل مشابه..."[3] وعليه فإن الانطلاق من تصور افتراضي تفسيري يوضح وجهة نظر التوليديين بخصوص التأويل (interprétation)، لكن من

---

[1] ينظر: برلين جاكندوف، جاكندوف ضد تشومسكي... المنشور في الموقع الآتي:
Mustafahaddard.blagsport.com بتاريخ: 15-05-2007م.

[2] جاكندوف، تشومسكي، ر. فندلر، دللة اللغة وتضمينها، تر: محمد غاليم ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، ط1، دار توبقال، المغرب الأقصى، 2007م، ص 12.

[3] ينظر: السعيد فيكراد، مقال: "مواضيع وأساليب التأويل" تر: عبد العلي اليزمي، نشر في الموقع:
Bttp://www.sadbangrad.net/inv/yozom/3.btm.

الناحية الشكلية فقط، إذ أنه لا يطرد من النواحي الأخرى، ومن هنا يمكن الاعتماد بأن أي تأويل لأوضاع محددة هو بمثابة ترجمة لغة إلى أخرى لكن إذا سلمنا بأن التمثلات الدلالية والتركيبية والفنولوجية ستعتمد إلى الشكلنة فإن التأويل من وجهة نظر تشومسكي هو تمثيل مكون بمكون آخر حيث سيصبح تمثيل لإحدى اللغات إلى أخرى (اللغة الذهنية/ واللغة اللسانية)، (البنية العميقة/ والبنية السطحية)، بمعنى آخر هو تمثيل الجمل بالقواعد، كما يحدث بالضبط في تمثيل القواعد الرياضية لإنتاج اللغة التي يشتغل بها الحاسوب، حيث تتحول العمليات الرياضيات إلى جمل لغوية مفهومة، وهذا بالأساس لا يخالف مقارنات المسهبة بين الذكاء الطبيعي والذكاء الاصطناعي.

ومن خلال العرض الموجز لأهم القضايا التي تم مناقشتها على مدى واسع خلال السنوات الخمس بعد نشر كتاب (المباني النحوية) نستنبط أنه من الضرورة بما أن النظر إلى التأويل على أساس أنه مفهوم دلالي بالدرجة الأولى، لكن ليس من مبدأ مطلق وإنما يكون ذلك صحيحا إذا وفقط إذا كان التأويل مفهوما دلاليا بالمعنى الإجرائي للكلمة، الذي يتجسد في مجموعة من المحاور على نحو ما نجده عند احتساب القيم وتعيين درجاتها وحصر المعاني الممكنة حصرا أفقيا...الخ، على كل حال فإن السياق التاريخي لهذه الأفكار جعلت النظرية التوليدية لكاتز وفودور ثم كاتز وتشومسكي هي وحدها النظريات التي اقترحت نفسها لتكون منسجمة [1]مع الحل المؤقت لمسألة الدلالة في صلب النظرية التوليدية التحويلية، وفيما يأتي نتعرض لأهم النماذج التي بنت الصروح الدلالية متخذين التدرج الآتي:

1- الدلالة التأويلية.

أ- النموذج التجريبي الأول كاتز وفودور (1963م) وأعمال كاتز وتشومسكي (1964م).

تعديل مكانة الدلالة في إطار البرامج التركيبية:

[1] جورج لايكون: اللسانيات ومنطق اللغة الطبيعي، تر: عبد القادر قنيني، ص 25.

"لقد مر – سريعا – معنا أن الدرس الدلالي في إطار البرنامج التوليدي التحويلي جاء كضرورة نقدي على غلو وسطوة التراكيب الذي افترضه تشومسكي سنة 1957م، أي الافتراض أن جميع البشر يولدون بمهارة وكفاءة قبلية وباستعداد لغوي جيني وراثي".[1]

تبدو هذه الفكرة مثيرة فعلا، ولكن من الأمور الغريبة في هذه النظرية وفي فكر تشومسكي عموما أنه لم ينتبه إلى أن هذا الاعتبار – فضلا – عن ميولاته الداروينية فإنه عندما يزعم بأن الطفل مثلا يستطيع أن يستعمل عددا لا متناهيا من الجمل الصحيحة والتي لم يسبق له وأن سمعها، كما أنه يستطيع أن يفهم جميع الجمل الجديدة ويميز بسهولة الجمل اللاحنة والصحيحة، ونظرا للطابع الجيني الذي يسم العموميات اللغوية فإن هذا الطفل أيضا قادر على أن يتعلم لغة أي مجتمع وجد فيه، أيضا دون تكلف، هذا الطرح يقترب إلى حد ما الطرح الذي عرضه الفلاسفة في القرون الوسطى وعلى رأسهم ديكارت ولكنهم لم ينالوا به مانالاه تشومسكي، ثم إن التسليم بهذا الأمر ألا يجعل من هذا الطفل (وحشا اجتماعيا) أكثر منه ملكة لغوية فطرية؟.

ثم واصل هذا الافتراض إلى حد جعل معها هذه المقدرة ملكة فطرية يمكن من خلاله إقناع المجتمع اللساني وتبرير هذا الاستعمال الناتج عن قواعد اللغة ومدى ضبطها استنادا إلى الحالات المحدودة لها، وبالتالي فإنها تعتمد على مقولة النحو الكلي غير المعني بنواميس السياق؟ مبدئيا يمكن قبول ذلك إذا كانت مدعمة بقواعد تحويلية، لكن الحل الذي اعتبره تشومسكي أكثر فعالية هو اعتبار الاستعمال اللغوي المحقق ناتجا عن اشتغال المقولات التركيبية بنظام يسمح بتوليد الجمل الأصولية (السليمة) في اللغة التي يتكلم بها، ويخطو في ذلك خطوة، جبارة وبخاصة عندما يؤكد بأن هذا المكون ينتج فقط الجمل الأصولية ومسؤوليته هو الحفاظ على ذلك، وبالتالي فقد قلل من دور وتعسف هذا المكون[2]، وجعله يركز على مراقبة مدى احترام جميع القواعد النحوية للجملة، ويلغي كل الجمل التي لا

[1] جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: أحمد حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1988م، ص 289.

[2] عبد الحميد حجفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط1، دار توبقال، المغرب الأقصى، 2000م، ص 62.

تستجيب لهذه المعايير آليا، كما تم تعديل مهام المكون الصوتي الذي أصبح يؤدي دور الإسناد الصوتي في عمله التأويل الدلالي، ومن هنا نستنتج مع تشومسكي بأن البنية العميقة أصبحت تدل بكل أشكالها على المعنى، لكن وبالرغم من هذه التعديلات الإجرائية إلا أن هذه الفرضية تفتقر بشكل واضح إلى مكون خاص يسند مختلف العمليات التأويلية الدلالية إلى العبارات والجمل التي تولدها المكون التركيبي، وهذا ما يجعل النظرية الدلالية الأولى مع (كانز) تتجه نحو تدعيم المكون التركيبي بالمعجم وقواعد الإسقاط، تحت تسمية (جهاز التأويل الدلالي) يقول الهويدي: "... وكانت نظرية كاتز وفودور 1963م، أول نظرية في إطار المقاربة التوليدية عالجت الدلالة في أفق التركيب، أي وضعت الدلالة في نظرية تقوم على أساس استقلال التراكيب وافتراض مكون دلالي ذي طبيعة تأويلية..."[1]، وبالتالي فإن أهم ما يميز هذا النموذج هو إضافة المعجم الذي أصبح يغذي باستمرار البنية الدلالية والتمثيل الصوتي على نحو ما يوضحه هذا الشكل:[2]

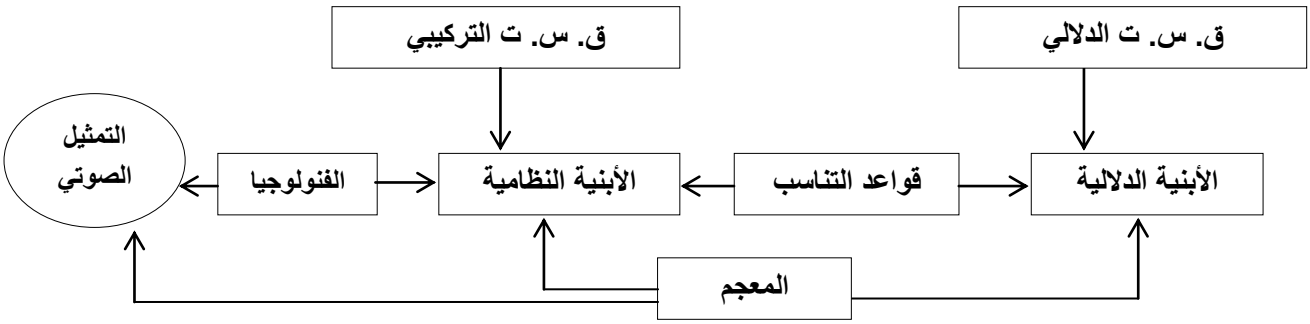

[1] خالد هويدي، التفكير الدلالي في الدرس العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ص 200.

[2] راي جاكندوف، علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، ط1، المركز الوطني للترجمة، دار سيناتر، تونس، 2010م، ص 56.

وبالتالي فإن المعجم يقوم بإسناد قراءات دلالية للوحدات المعجمية أي أنه يقوم بالكشف عن معاني المفردات المكونة للجملة من خلال تحديد جميع مدخلاتها، قصد حصر جميع المعاني الممكنة، وبعد الانتهاء من مرحلة تأويل المعنى المفرادتية مرحلة التأويل الشامل للجملة ككل، وهذا من خلال قواعد الإسقاط، ليتحول الشكل السابق إلى هذه الصيغة:[1]

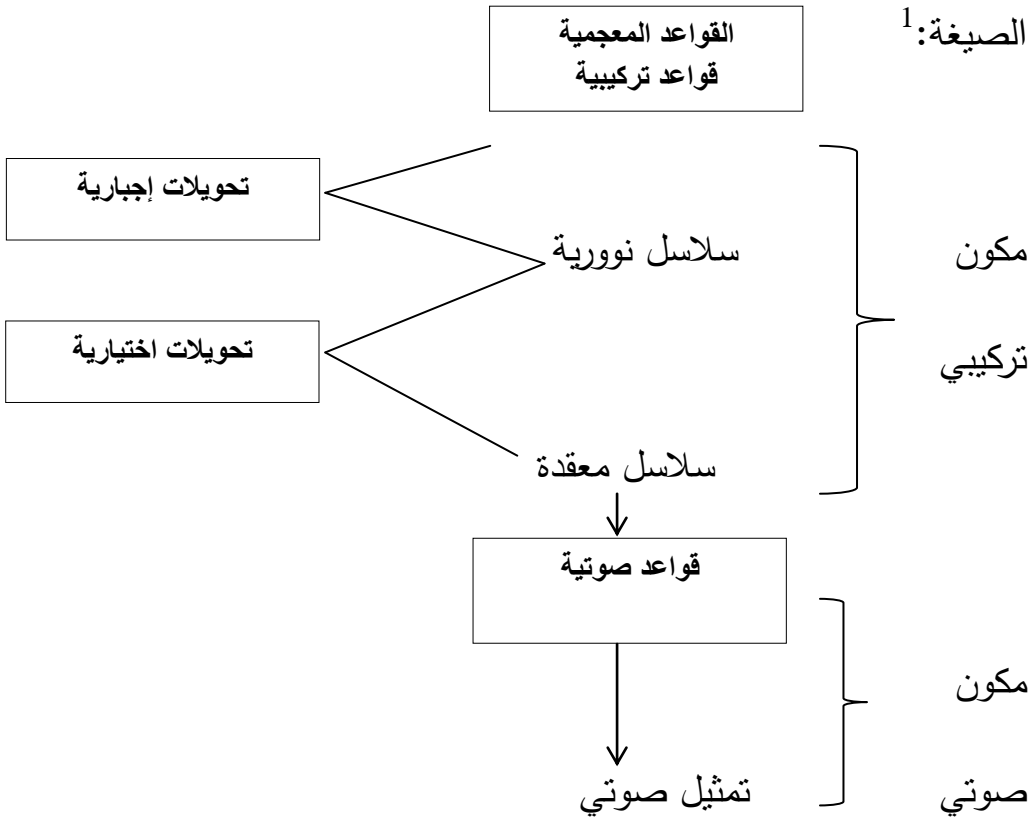

نلاحظ أنه من بعدما كانت القواعد التركيبية خاضعة للتحويلات المباشرة من خلال تحويلات اختيارية وإجبارية بقيت كذلك لكن بإضافة قيد جديد تمثل في القواعد المعجمية، فمن خلال ما قدّمناه لتشومسكي في هذه (الخطاطة) فإن للقواعد التفسيرية دورا هاما في التوضيح يقول مازن الوعر: "... إن وظيفة القواعد المعجمية هو إيضاح المفردات المعجمية ثم تبيان وظائفها الدلالية في التراكيب، أما القواعد التفسيرية فهي تحديد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أن تنتظم مع بعضها ببعض وذلك من أجل تفسير التراكيب دلاليا...".[2]

[1] عبد المجيد حجفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 61.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 54.

وعلى هدا تشتغل باقي المقولات النحوية التركيبية على توليد الجمل السليمة نحويا فقط، كما تقوم كل بنية تركيبية على وصف وكشف مدى تعاضد مختلف العلاقات التي تنتج من خلال تآلف العناصر المتكونة منها، ثم يأتي دور الضوابط التحويلية لتقوم بإعادة فحص نظم هذه العناصر البنيوية أو حذف بعض منها أو تدعيمها، وكما هو واضح (في الخطاطة السابقة) فإنه يتم التمييز بين نوعين من هذه التحويلات، الإجبارية يكون إسقاطها على السلاسل النووية بينما تؤدي التحويلات الاختيارية إلى الإسقاط على السلاسل المعقدة.

فبعدما افتقرت الفرضية التوليدية الأولى من أي مكون دلالي فإن كاتز وفودور قد أضافا هذا المكون بشكل واضح وذلك باعتبارها الدلالة جزءا نسقيا في تحليل اللغة[1]، وبالتالي صياغة مكون خاص بإسناد معاني الكلم غلى الأوضاع اللغوية الممكنة، هذه الإضافة اللطيفة التي ستتعرض على مدى نصف قرن إلى التعديل والتعميق المستمرين بدءا من أعمال والتركوك سنة 1979م[2]، أما كاتز وفودور، فقد اكتفيا برعاية دلالة التركيب في حين سيعمل كاتز وبوسطال على تقوية الرابط المكون التركيبي والمكون الصوتي الفونولوجي، يقول مازن الوعر "... وذلك من خلال تقديم مفهوم جديد للقواعد التفسيرية وللتحويل الدلالي المبني على أسس مضبوطة، وأيضا من خلال التحديد الدقيق للعلاقات التي تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي..."[3]، أما الأسس المضبوطة التي سعى إليه دلاليو هذا النموذج، فهي في الحقيقة تبني على مقولتين هامتين هما:

أ- بنية مقولة المعجمية (القومسة): يعد القاموس رصيدا للمفردات والكلمات ونظاما معرفيا ماديا يستمده الفرد (مستعمل اللغة) من الذاكرة الجماعية.[4]

وقد فرق عبد المجيد جحفة في هذا السياق بين القاموس والمعجم ولم يعدّهما شيئا وهذا ما انتبه إليه الدلاليون التوليديون من البداية، فلقهم عملية (المعجمية) في إطارها الدلالي

[1] عبد المجيد جحفة، مدخل غلى الدلالة الحديثة، ص 63.

[2] مازن الوعر، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية، محاولة إلى سيرها وتطبيقها على النحو الغربي مقال مجلة اللسانيات، العدد6، مركز البحوث العلمية والتقنية اللغة العربية، الجزائر، 1982م، ص 34.

[3] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 54.

[4] عبد المجيد جحفة، مداخل إلى الدلالة الحديثة، ص 60.

التوليدي فإنه يجب التعرف عن كثب على المعجم والقاموس والدور الذي يقوم بها كل واحد منهما في هذا البرنامج، حيث ينبغي ويجب أولا: التمييز بينهما في أمرين:

يقول عبد المجيد جحفة: "...أولهما أن المعجم جزء من المكون التركيبي بينما القاموس في إطار المكون الدلالي أو الجهاز التأويلي بمفردات من المعجم أي ما يدعى بقواعد الإدماج الدلالي وهذا الإدماج يتم بصورة آلية لا تأخذ في الاعتبار الصفات الدلالية التي يعبر وجودها ضروريا في المفردات التي تعوّض القواعد التركيبية، أما القاموس فمهمته تمثيل المفردات تمثيلا دلاليا، فلكي تحصل على تأويل دلالي مناسب يشمل كل مفردات المعجم فإنه يتم رصد جميع المداخل المعجمية التي تحتويها المفردات...".[1]

ومعنى هذا أن المعجم يقوم بإسناد المعني الأولية إلى المفردات اللغوية المتألفة، ويخصها بسمات دلالية انطلاقا من مدخلات معجمية تعد لائحة كاملة تحتوي على تمثيل دلالي يقوم على "... القراءة الدلالية والمشير الدلالي، تشمل المدخلات المعجمية على سمات تركيبية ودلالية ومميزة وقيود الانتقاء، لأن المعجم في النهاية يقدم لكل عنصر معجمي صورته الفونولوجية وخصائصه الانتقائية...".[2]

إذا التأويل الدلالي للمفردة أو الكلمة عبارة عن حصر عدد معين من المداخل المعجمية التي تحدد الخصائص الدلالية أو الذرات الدلالية"[3]، فهذه الخصائص والسمات الدلالية تقوم بتشكيل المداخل على أساس تصنيف معاني الكلم، فإذا عكسنا هذا الترتيب فإن القاموس يزودنا بالسمات الدلالية المختلفة للكلمة ويقدم مختلف أوجه تأويلها مع القدرة على تمييز الجمل الصحيحة من الخاطئة، ودرجات سلامة الجمل.

---

[1] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 61.

[2] عبد القادر الاسماعيلي، مقال الاتجاه اللساني الأمريكي، النظرية التوليدية أنموذجا، مجلة إلكترونية مأخوذة عن الموقع الآتي:

Elapb.com/webtulture/2013/8/3790.btml.

[3] كاترين فوك بيالي فونيك، مبادئ في قضايا لسانية معاصرة، تر: منصف عاشور، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 90.

وأيضا درجات انحرافها وهكذا بدا الكل من كاتز وفودور في المحاولة الأولى وفي الثانية كاتز وبوسطال، أنهما قد تجاوز عقد تشومسكي وبدأ يقتنعان بأن هذه الفرضية بإمكانها تمييز المداخل المعجمية إلى خصائص نوعية تأخذ الترتيب الآتي:[1]

* الخصائص التركيبية:

ووظيفتها العمل على التمييز الوضعي للمفردة فتسهل عملية الاندراج الدلالي والتمييز فيها، بين السمات الأصلية والفرعية، فالكلمتان (زيد وخالد) هما اسمان مشتركان في السمات الأصلية كونهما اسمين، أما سماتهما الفرعية فذلك كونهما تدلان على المفرد العاقل، الذكر، عربي...الخ، كما هو واضح في الشكل الآتي:

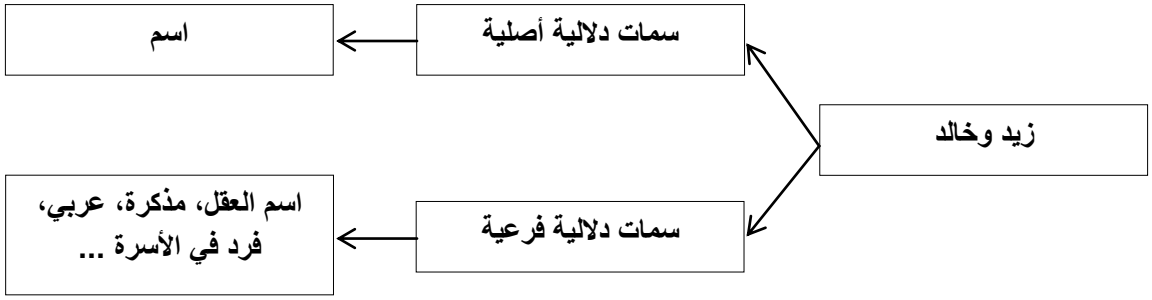

* الخصائص الدلالية في إطار الوظيفة التأويلية:

بالرغم من هذه المحاولة في طرح الدلالة التأويلية إلا أننا مازلنا نرى بأنهم يقدمون التراكيب، مرة أخرى، على الدلالة، ويرون بأن النحو إنما هو مركز النظرية التوليدية، وقد عمد كل من (تشومسكي وكاتز وبوسطال وحتى جاكندوف) إلى طرح هذه العلاقة بين الدلالة والتراكيب، وينحصر دور ووظيفة الدلالة في تأويل هذه الأشكال النحوية المجردة "... الخالية من المعنى (العلم نور/ مسند إليه + مسند) هذه النظرية تعكس تصورا يعتبر التراكيب بنية ذهنية مستقلة عن الدلالة..."[2] وبالتالي فإن هذا المكون يؤول المفردات ضمن

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 62.

[2] ينظر: في هذه المساءلة وفي مركز التراكيب وهامشية الدلالة، مجني العمري، مقال بعنوان: قضايا المعنى في الدلالة التركيبية:

موقع:beeh://sementique3.blogspot.com/2016/05/blog-post4.html بتاريخ: الأربعاء 4 مايو 2016م.

تحليل جملة من سماتها الدلالية المشتركة والمتداخلة، لكن الاعتماد فقط على تحديد المعاني المباشرة للمفردات أمر فيه نظر وهي القضية التي لم يهملها أصحاب هذا الطرح التجريبي الأول حيث صقلوا شرطين لضبط عملية التأويل الدلالي للبنيات اللغوية ولمراقبة كمية تدفق الدلالة وهذان الشرطان اللذان سماها (كاتز) وأتباعه (قيود الضبط الاختيارية).

ليكون تفصيلها على النحو الآتي:[1]

* السمات الجامعة الملمة: ويسميها مازن الوعر (شراكة الوحدات الدلالية)[2]، وهي خصائص تشترك فيها المفردة مع المفردات الأخرى في معانيها الحسية عادة كما تشترك فيها المفردة مع باقي المفردة المحاقلة لها أي تلك المفردات والمداليل التي تشارك في الحفل الدلالي الواحد فإن أخذنا مثلا كلمة (قسم) فإنها تشترك وتتقاسم الحقل الدلالي نفسه مع (الطاولات ، السبورة، طباشير، نوافذ، ستائر...الخ) مشكلة حقلا دلاليا لأجزاء القاعة الدراسية، وبالتالي فإن هذا المفهوم لا يختلف من خلال عما كان قد حدده فيرث عندما قال: "... ينبغي أن نعرف معنى الكلمة من خلال الشراكة التي تنتمي إليها..."[3]، وبالتالي فإن تصنيف الأوضاع اللغوية باعتبار الخانات الدلالية يسهل أكثر عملية رصد المعاني الولية للعبارة.

* السمات المانعة المغلقة: وهي سمات تخص كلمة محددة دون سواها وتميزها حق أشباهها من المفردات التي تشكل حقلا لغويا واحدا، فإنها تدل جميعا على إدراك العلم الخارجي بواسطة جارحة (العين) لكن عندما نذيبها في الاستعمال فإن معنى (الإبصار) يختلف عن معنى (الرؤية) لأن الأولى لاتستعمل إلا في حالة النظر الحسي العادي، ولا يستقيم القول (أبصرت بعقلي، وأبصرت في منامي) على نحو ما جاء في قوله تعالى: (إني رأيت أحد عشر كوكبا) [سورة يوسف، الآية 04] فالمقابلة بين (إبصار / رؤية) كشف عن اختلاف في سماتها الدلالية كون (الرؤية) تستعمل في معناها الحسي والمجرد على حد سواء، بينما

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 63.

[2] ينظر: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ط1، دار طلاس، دمشق، 1986م، ص 45.

[3] المرجع نفسه، ص 45.

تكتفي كلمة (إبصار) بمعناها الحسي فقط، وهذا ما يمنع المفردتين عن التناوب الدلالي في استعمال واحد، وما تجدر الإشارة إلى في هذا الموضوع هو أن السمات المانعة لا تكون استعمال سلفا، وإنما تظهر فقط أثناء التحليل الدلالي.

* خصائص الاختيار وشروط الانتقاء:

من قيم هذه الشروط أنها تختص المحمولات فقط فمهمتها توفير ما تشترطه هذه المحمولات من المفردات المناسبة لها، وبالتالي فإن القياس الشرطي يلزم أن لكل محمول موضوع، وهذا الموضوع يجب أن يستجيب آليا لما يشترطه المحمول فيه، يقول مازن الوعر: "... إن الفعل يشرب(drink) يرتبط بالماء (water) والحساء (soup) ..."[1]، ونفهم من هذا الكلام أن هذه الأوضاع اللغوية لا تتناسق إلا مع المحمولات المنطقية لها، فمثلا إذا أخذنا الفعل (احتسى) فإنه يتطلب فاعلا سمته الدلالية (+حي) فلا نقول مثلا [احتسى الكتاب تفاحة]، ذلك أن (الكتاب)= (–حي/وتفاحة (–سائل)، ومن هنا تصبح المعادلة:

شرب ← [+سائل]= تأويل / شرب + [– سائل= ؟

وبالتالي فإن الجملة (شربت الكتاب تفاحة) خاطئة في موضعين، الأول منها متعلق بالفعل، لأن سماته الدلالية تساوي (–حي) والموضع الثاني في مفعولها الذي كانت قيمته الدلالية تساوي (–سائل)، وبالتالي فإن التناقض، هاهنا، يظهر بين (–سائل) و (+شرب) ولتعديل هذا الخلل تتدخل قيود الاختيار لتحدد سمات المحمولات والموضوعات ودرجات التناسب بينها.

إذ أهمية هذه القيود (التنبؤية على حد تعبير الوعر)[2] تمنع إنتاج جمل غير مطردة – شاذة أو منحرفة من حيث الدلالة كما هو واضح النقصان في فرضية تشومسكي الأول، حيث لم تمنع توليد الجمل السليمة نحويا والمنحرفة دلاليا، كما أن الاهتمام بمركزية الفعل في هذا النموذج قد أقضى إلى ايجابيات عديدة فهذا الإجراء يجعل الوحدات الدلالية ناتجة عن علاقات المحمولات بالموضوعات القائمة على عدد محصور من التنبؤات والتي لن

[1] مازن الوعر: دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

تتجاوز (اثنتا عشر وحدة دلالية) على أقصى تقدير تصف جميع الأفعال الموجودة في اللغات البشرية جميعا[1]، وبالتالي فان النظرية اللسانية بهذا التقديم أصبحت تتوجه بقوة نحو تقليل القواعد والقيود التي أشكتي من كثرتها في الأطروحات اللسانية التي سبقت تشومسكي على النحو الذي نجده في أوروبا بعد سوسير والأمريكية مع هارييس وبلومفيلد، التي أثقلت كاهل المحلل اللغوي إلى درجة أن اهتمامه أصبح يعتمد على تمثيل هذه القواعد أكثر من التغلغل أكثر في حقيقة اللغة المدروسة والمحللة بهذه الإجراءات.

- قواعد الإسقاط والربط:

مصطلح الإسقاط (la projection): "هو من المصطلحات الرياضية، إسقاط نقطة على مستقيم معلوم لتشكيل زاوية قائمة ويدل في الفيزياء الضوئية على إرسال شبكة من الأشعة نحو مركز العين وفي علم النفس التحليلي يستعمل في عبارة لوحة الإسقاط، وهي لوحة بيضاء تلطخ بطريقة اعتباطية بنقاط سوداء، ويطلب من المريض التغير عما يشاهده في هذه اللوحة فالعملية التي يقوم بها المريض هي عملية إسقاط".[2]أما قواعد الإسقاط والربط هي قواعد تقوم آليا الإسقاط وإنزال القراءة الدلالية على المكونات التركيبية، وهي قواعد ربط، حيث تسقط قراءة الصرفيات على قراءة المركبيات وقواعد الاسقاط تعمل على تعويض العلامات المستعارة بوحدات معجمية، كما تشير إلى المواقع التي تدمج فيها الوحدات المعجمية، فكل علامة تعرف مقولة معجمية (س – اسم، وق– فعل، وص= صفة..) فإذا لم يعد بالإمكان إعادة كتابتها فغن ذلك يتم عن طريق تطبيق المعادلة الآتية: أ ⟵ △.[3]

وبالتالي فهي عملية تقنية تقوم بإلحاق الوحدات المعجمية بما يناسبها من الوحدات النحوية الشكلية، ومن خلال هذه العملية يتم تداول الدلالة المناسبة وحصرها في عدد قليل مجدا، ومن المؤكد أن هذه العملية لا تكون عشوائية وإنما من خلال "... إسقاط بنية

[1] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 78.

[2] أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ط2، سلسلة الكتاب الجامعي، الغمارات العربية المتحدة، 2013م، ص 249.

[3] ينظر: عبد الاله الاسماعيلي، مقال بعنوان: "الاتجاه اللساني المريكي النظرية التوليدية أنموذجا.

الخصائص على البنية الموضوعية للكلمة أولا..."[1] إذا هذه الفرضية المطورة عن النحو التوليدي التحويلي[2] جعل من عملية إسقاط الدلالة على المركبات أمرا ممكنا حيث لكل جملة تفسير دلالي محدد[3] كما هو مبين في التمثيل الآتي:

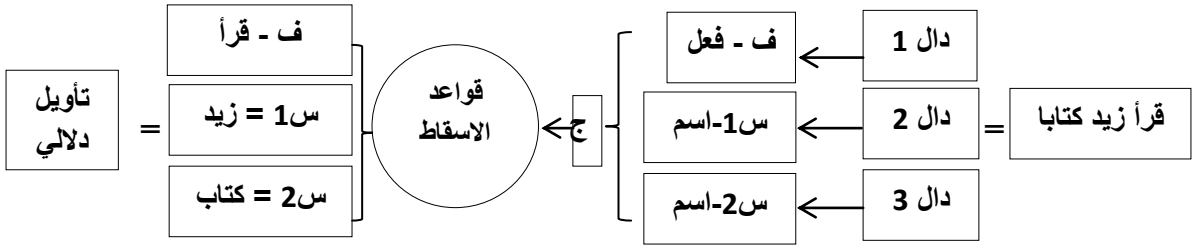

بترجمة هذا التمثيل التراتبي وإعادة كتابته في تحليل جدولي نضل إلى بناء العجزة الخاصة بكل وحدة معجمية (مفردات) الأتي: [أكل زيد تفاحة]

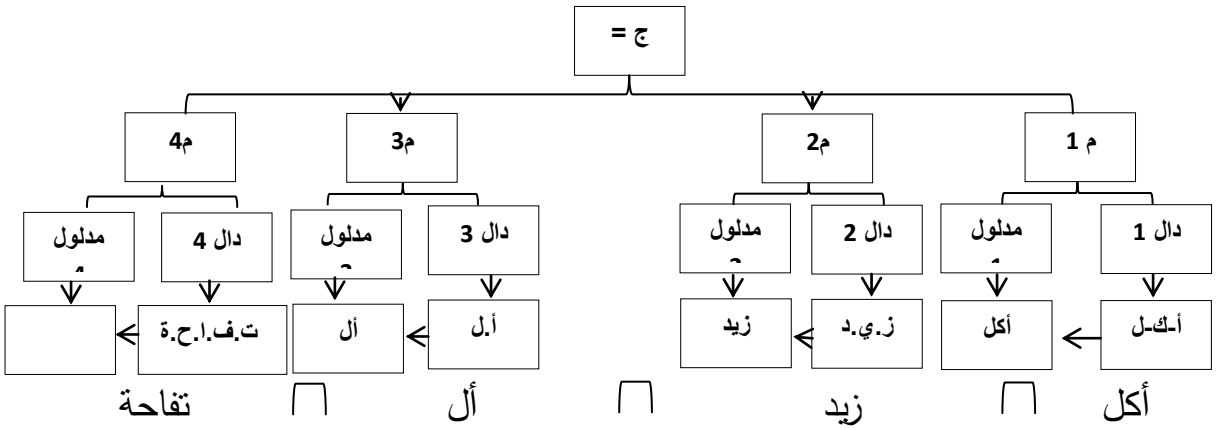

إن العجرتين تبينان بوضوح ان الجملة تتشكل من وحدت معجمية تحددها (كميا وشكلا) السعة الدلالة التي يحتاج إليها المتكلم، حيث يتم الإعلان عنها بشكل خطي ترتيبي عبر سلسلة من الأصوات المشكلة للوحدات المعجمية التي تنتظم وفقها المقولات النحوية الصحيحة التي تتشكل من (الأسماء والأفعال والصفات...) وتموقعها بدقة في المكان الذي يستلزم معها دورا دلاليا دقيقا، وهنا يرى الدلاليون أن المعاني التي يجب أن يتم تاويلها هي الوحدات المفردة[4]، ثم تعميم التأويل على الوحدة الجملية كاملة بناء على حصر المعاني

[1] ينظر: أحمد بريسول، دلالة أفعال الحركة في إطار المعجم المولد، ص 66.

[2] جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 120.

[3] أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 249.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية التحليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، ص 89.

الافراديةالمتآلفة والمتحدة، وكل ذلك يجب أن يتم بحرص شديد وتحت رقابة دقيقة للمعايير الآتية:

– المعيار الأول: معامل التراكيب: وهو معيار شديد الأهمية في هذا الجهاز الدلالي التأويلي يعمل على مراقبته ومتابعة عمليتي (التضام والإدماج)، فهو يسهر على مراجعة الصورة الشكلية التي تم الإسقاط عليها بوحدات معجمية محددة، تتفق أولا مع الغايات والمقاصد التي يريدها مستعمل اللغة، وبناءا على الخصائص التي تختلف فيها أو تتفق عليها اللغات مع ضرورة دفع التناقض بين الوحدات اللغوية المتضافرة[1]، وهذا في الحقيقة يذكرنا بالنموذج الأول لتشومسكي عندما طالب بإعادة الجملة إلى نواتها قصد فهمها واستيعاب معانيها، يقول تشومسكي "... من أجل أن نفهم جملة ما من الضرورة أن نعرف الجمل النواة التي اشتقت منها هذه الجملة، وبعبارة أدق علينا أن نعرف السلاسل النهائية التي تعتمد عليها الجمل النواة هذه، والقواعد المركبة لهذه المكونات الأولية، وكذلك التاريخ التحويلي للجملة التي نحن بصددها.

وتطورها من الجمل النواة، وهكذا تصبح المسالة العامة لتحليل الفهم في أحد معانيها مسألة شرح الجملة النواة التي تعد العناصر الأساسية للمحتوى الذي تشتق منه جمل أكثر تعقيدا مألوفة..."[2] إذا على التراكيب أن تراقبه كل عملية جميلة تهدف إلى إيصال غاية ما وتوجب الالتزام بجميع القواعد التي تفرضها هذه التراكيب.

– المعيار الثاني: معامل المعنى: يشترط هذا المعيار ويوجب بالضرورة القوى أن تكون الوحدات الدلالية متحدة مع بعضها بعضا، من حيث التلاؤم والانسجام، إذ لايمكن بأي وجه دلالي ممكن الفائدة ضم الوحدات الدلالية المتناقضة أو المتنافرة.

فعلى سبيل المثال، ليس بإمكاننا أن نقول (أطالع كتابا مفيدا) فكلمة (مفيد/قيم) في هذا التركيب متنافرة مع وحدة (غير مفيد) لأنه لا يمكن للمقيد أن يكون غير مفيد بأي حال من

[1] مازن الوعر، دراسات دلالية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 45.

[2] توام تشومسكي، البنى النحوية، (النسخة الفرنسية)، ص 123.

الأحوال، لذلك لا يمكن ضمه إلى الوحدات الدلالية المتآلفة[1]، وإذا استمر الأمر على هذا النحو فإنه سيكون تهيئة للمرحلة القادمة وهي مرحلة الفرز والانتقاء.

إن مقولة الفرز والانتقاء تعمل على ضبط وتمييز المعاني الدلالية على مستوى قواعد الإسقاط حيث تصفي المدلولات المنسجمة، فقواعد الإسقاط تسقط صفحات المعلومات التي يخزنها المعجم على مستوى المكون التركيبي.

إن ضمان نجاح العملية الدلالية حسب (كاتز وفودور وبوسطال وتشومسكي) تتوقف على مدى اعتبار المعجم رصيدا ماديا للوحدات الكلامية حيث يتم إسقاطه على البناء التركيبي السليم، وهذا ما يضمن توفر تأويل مناسب، أو على الأقل لنتحصل على تأويل مقبول للمتوالية اللغة مالم يظهر المانع مع احتساب إمكانية تعدد التأويلات وتنوعها باعتبار السياق والموقف الكلامي ومثال ذلك:[2]

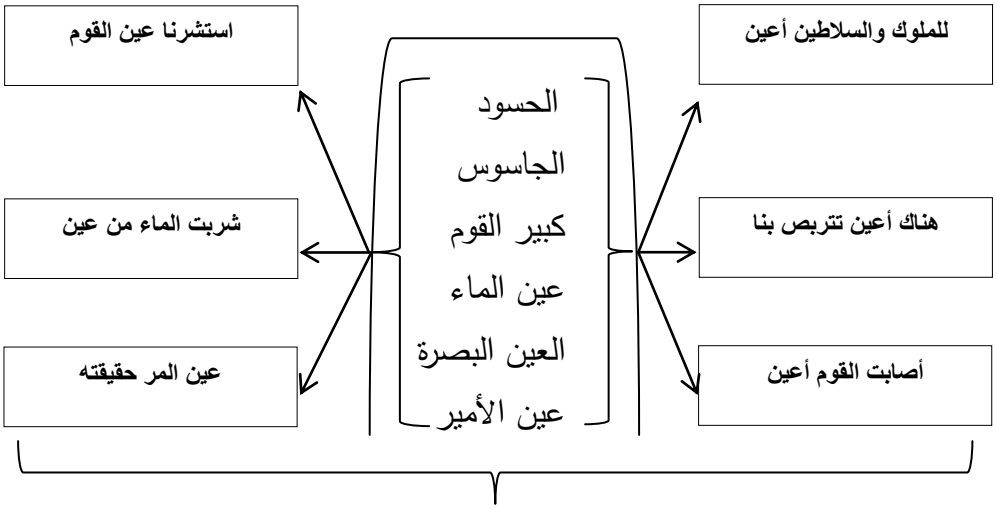

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

وبالتالي فإن هدف صياغة قيود التلاؤم هو ضبط عين المعنى وإزالة اللبس والغموض وإبعاد تعدد القراءات والتأويلات حيث لايستدعي ذلك، إذا قبول الجملة لتأويلات كثيرة تؤدي حتما إلى الغموض، فمثلا نلاحظ في هذه الجمل أن كلمة (عين) كوحدة دلالية غير معنية بالسياق مفهوما واحدا ولكن ضمن سياق جملي تحتمل أوجها عديدة من الاستعمال، فيمكن أن تكون الجارحة كما يمكن أن تكون مجازا وحدت دلالية متعددة، في حين أن الجملة يجب أن تتوفر على قراءة واحدة فقط حتى تتم الشراكة التواصلية المثالية بين (المخاطِب والمخاطَب) كما بينه تشومسكي في مرحلة المظاهر (1965م).

إن شروط الانتقاء قد طرحت إشكالات عديدة، فقد عدّها الدلاليون ذات طبيعة دلالية، في حين يرى التوليديون التحويليون أنها ذات طبيعة تركيبية، أيا كان الأمر فقد وضعت هذه القيود على عملية الغمّ[1]، بحيث بإمكانه فرز قائمة دلالية للجمل التي رمزها [+ تأويل].

أما الجمل التي تحتوي على زخم دلالية رمزه [0 تا] أي فإنها لا تحتاج إلى كل هذه القيود الانتقائية، كما أنها غير مستقيمة دلاليا، ولهذا فإن هذه القيود يجب أن تكون – كما عدّة الدلاليون – وليس كما حدّدتها التوليدية التحويلية، ولكن مع ذلك يمكن النظر إليها على أنها شرط تركيبي وشرط اختياري في آن واحد، وبالتالي فإن شروط الانتقاء تؤدي إلى نوعي من التطابق، وهما: (التطابق التركيبي والتطابق الدلالي)، وهنا فقد نفرز تأويلا واحدا أقوى من جميع التأويلات الممكنة، ولنأخذ مثلا على ذلك في تحليل جملة [شهد زيد الحادثة].

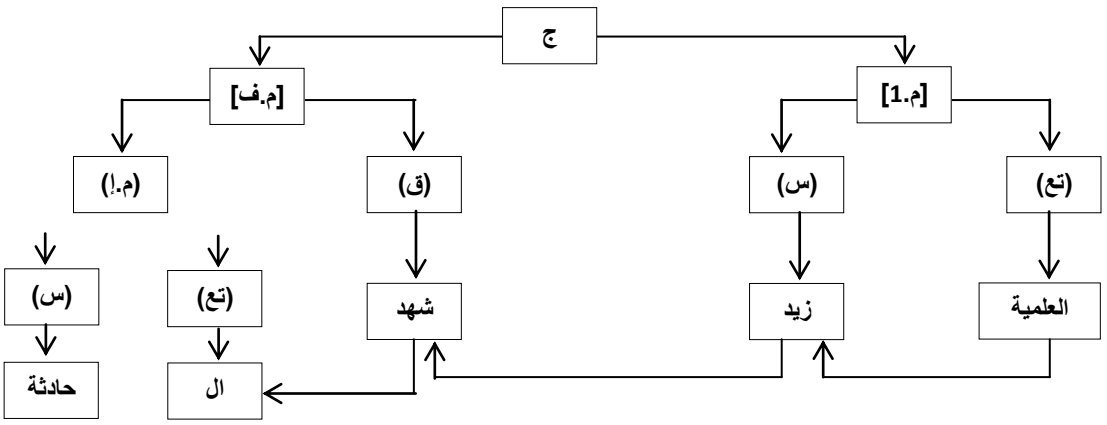

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 64.

سيرورة التأويل.

بعد رصد أهم المميزات الدلالية الناتجة عن التحليل العجري – أعلاه – تأتي الضبط الجدولي، والذي سيقوم بفرز كل وحدة دلالية على حدة حيث تصبح وحدات معجمية رأسية نستنتج على أنها الكلمة المركز في تأويل الجملة ككل، وللتوضيح نأخذ المثال الآتي:

السرير												
السمات	بظهر	مرفوع	موضوع	مقلوب	مستطيل	مربع	للجلوس	للوقوف	للنوم	للأكل	مرن	صلب
سرير	+	+	–	–	–	+	–	–	–	+	+	–
أريكة	+	+	–	–	–	+	–	+	–			–
سرير لشخص واحد	+	+	–	–	–	+	–	–	–	+	+	–
سرير متعدد الأشخاص	+	+	–	–	–	+	–	–	–	+	+	–
سرير واسع	+	+	–	–	–	+	–	–	–	+	+	–

إن هذا الفرز السماتي الجدولية الذي تم فيه تصنيف المعني الدلالية والتركيبية للوصول إلى تأويل دلالي مقبول ومحدد، ونلاحظ أن كلمة (سرير) قد فصّل فيها إلى مجموعة من الخانات التي تحدّد وسمها الدلالي مع الاحتمالات التي تصاحبها، ثم يتم إلغاء السمات ويتم فقط الاحتفاظ بالخصائص الايجابية لتقديم تحديد للمعنى المنشود.

إن هذا التحليل المعجمي للكلمة يمكن من حصر الخصائص التي يمكن للكلمة أن تحملها أثناء الاستعمال، ولذلك فإنه يمكن أن نستنتج الشعار الذي رفعه (كاتز وفودور) الذي مفاده إن (علم الدلالة = الوصف اللساني – النحو)، ولتحليل ذلك نأخذ المثال السابق شهد زيد الحادثة، على النحو الآتي:

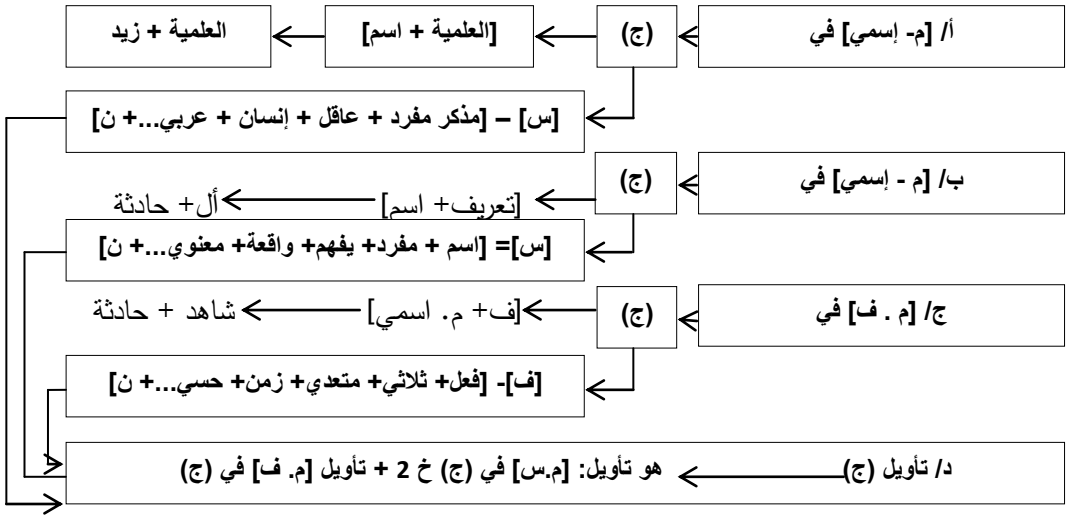

ب- النموذج الثاني المستحدث: تشومسكي (1965م) البديل اللساني للدولة:

لم يكن تشومسكي بالرجل الملزم إن أفكاره التي عرضها بنجاح في المرحلة الأولى في طرحه بالرغم من اشتهاره بها، وإنما كان أكثر رزانة في تأمل النقد الجاد الذي وجّه إليه، كما كان شديد التركيز على المحاولة التي حاول بها (كاتز وفودور وبوسطال) أن يدّعموا بها المستويات التركيبية في الجهاز التوليدي التحويلي، وبالرغم من أنهم لم يسلموا –بدورهم – من النقد بالشكل المقبول.

ومن خلال ذلك فإن تشومسكي سيكون ملزما هذه المرة بالتنسيق بين المقولات النحوية التي اقترحها ومازال متمسكا بأغلبها، والحلول الممكنة التي تطرحها مشكلات الدلالة، وهذه الفكرة قد شكّلت محمل أفكاره في المرحلة الثانية (1965م) مع إضافة أفكار جديدةّ ...إن من أهم الأشياء الملاحظة في هذه المرحلة هو تشومسكي مكونا لم يعطيه حقّه من الاهتمام سابقا – وإن كان قد وما إليه – يتمثل هذا الشيء في المكون الدلالي الذي كان له دور كبير في تغيير نظرة تشومسكي إلى القواعد، ويرجع الفضل في اشتراك هذا المكوّن إلى فودور وكاتز وبوسطال، والهدف منه أن يكون مكتملا مع القاعدة التركيبية في مستوى البنية العميقة"[1]،

[1] نوام تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، ص 49، وينظر: كذلك، مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية بأسس والمفاهيم، مجلة (الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، العدد (13)، 2015م، ص 10.

ومن هنا فإن أهم شيء سيرصد في النظرية اللسانية المستحدثة هو تعرضها للدلالة، هذا الأخير الذي سيضفي على الدرس التوليدي التحويلي صبغة متميّزة، ولكنها من جهة أخرى ستضعها مباشرة أمام تحد جديد مكمنه كيف لتحليل دلالي في إطار مكون خاص أن يجمع بين التراكيب والمعجم؟.

- المنطلق الأول: معايير النحوية ومشكلات الدلالة.

لقد أدى نمو اعتماد التراكيب ومختلف القواعد النحوية عند التوليديين وعلماء الدلالة التركيبية إلى طرح مشكلة موضوعية متعلقة بسلامة الحمل من حيث المعاني، وقد انتبهوا من الوهلة الأولى إلى أن الاعتماد فقط على معيار (السلامة النحوية) لا يؤدي بالضرورة إلى سلامة المعنى، ولو قارنا بين الجمل الآتية والتي لها الشكل النحوي نفسه فإننا نتوصل إلى الآتي:

أ- ضرب زيد خالدا.

ب- ضرب زيد جبلا.

ج- ضرب الهواء بحرٌ.

فإنها جميعا متكونة من المقولات النحوية نفسها مشكلة علاقات تركيبية تتمثل في (الفاعلية والمفعولية) مع بؤرة ومركز التركيب الذي هو فعل (ضرب)، ولكننا نرى أن الجملة الثانية مستحيلة من حيث المعنى وهي منحرفة دلاليا بشكل واضح، ولكنها قد تجوز مجازيا على نحو قولنا (ضرب زيد في الأرض) بمعنى (سافر وارتحل)، ولكن التوليديين يخطئونها بالرغم من أنهم يبنون التراكيب على الحدس، قال تشومسكي: "... إنه ينبغي أن يستجيب المعطى النحوي لحدس المتكلم بشأن قدرته اللغوية..."[1]، والأمر نفسه مع الجملة (ج) إلا أن هذه الأخيرة أكثر انحرافا من الأولى، لأن الفعل (ضرب) يتطلب فاعلا ومفعولا سمته الدلالية (+حي)، لكننا نرى بأن الفاعل والمفعول كليهما لم يناسبا هذه السمة، وبالتالي فهي جملة لاحنة على مستويين، المستوى النحوي إذ جاءت بالرفع عوض النصب، وعلى المستوى

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 66.

الدلالي إذ إن وسمها الدلالي هو (–حي) – ومن هنا [1]"...ميّز العلماء بين الجمل غير المقبولة لأسباب نحوية، والجمل غير المقبولة لأسباب معجمية، أو لأسباب متعلقة بالمعنى فالجملة قد تكون صحيحة نحويا، ولكنها ليست كذلك دلاليا، وقد ذكر تشومسكي جملة أصبحت شهيرة في الدراسات اللغوية المعاصرة للدلالة على ذلك، وهي:

الأحلام أو الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام غاضبة..."، فالنحو إذ يولد (مالا طائل إلى حصره) من التراكيب المقبولة – لغويا وبهذا يكون مفهوم النحوية خاصية ما يولده النحو، وهو نظام يقوم أساسا على مقابلة حدس المتكلم، كما أشرنا إليه أعلاه، بالكلام المنجز، ومن جهة أخرى : نجد تشومسكي يبلور أكثر فأكثر مفهوم (الطابع التقني) عند تعرضه لمفهوم النحوية (إذا فالامر هنا يتعلق مطلقا يمنع استعمال الجمل المنحرفة).[2]

بل إنه مفهوم تقني (tecbnique): ذلك أننا نلاحظ أن هذا النوع من التراكيب معترف به في التواصل الفعلي بواسطة الكلام – لا اللغة – والحال الناتج عن هذه الشروط أن النحو بمقدوره إلا أن يصف السلاسل اللغوية ليس إلا.

أمام هذه الضرورة القصوى، أي ضرورة تزويد النحو"... بنسق قادر على توليد (إذن وصف) الجمل جيدة نحويا، اختلف تشومسكي وكاتز [..] وهذا التباين يوضح أن مفهوم القدرة مفهوم يرتبط أساسا بتصورنا للأهداف التي نرجوها من النحو..."[3]، وهذا يعني أن تشومسكي لن يكون بحاجة إلى أي اعتبار دلالي لتحديد معايير القبول النحوي، وإنما يركز –أيما تركيز– على تبرير عدم انتماء وجملة غير مقبولة من حيث بناؤها إلى مجموعة الجمل المقبولة (بمعنى الجمل التي يولدها النحو)، ونفهم من هذا أن تشومسكي –ضمنيا– يضع قانون السلامة النحوية المتمثل في مراجعة القواعد النحوية لتحديد المكان الذي لم يحترم فيه النحو وبعدها يستطيع الباحث اللغوي أن يحدد درجة نحوية معينة لتلك الجمل.

---

[1] ينظر: عطية سليمان أحمد، مقال العلاقة بين الدلالة والتركيب، مأخوذة من موقع الآتي: بتاريخ جوان 2010م .Bttp://maamri-im2010yooh.com/t1839-topic

[2] مازن الوعر، درسات لسانية تطبيقية، ط1، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1989م، ص 57.

[3] عبد المجيد جحفة، مدخل للدلالة الحديثة، ص 68.

أما إذا قرّرنا أن النحو قادر إلى جانب ذلك، على بناء تأويل دلالي للجمل، فإنه ينبغي أن نوسع مفهوم (القدرة/الكفاية النحوية) ليشمل –منطقيا– الاعتبارات الدلالية، وبهذا لن نكتفي بالنحو لتغطية مفهوم الانحراف، لأن الإجراءات التي سنقبل بها لتمكننا من معالجة الجمل المنحرفة لن تكتفي بالجانب التفسيري، وإنما سنحتاج إلى جانب وظيفي يعدل هذا الانحراف.

أما كاتز من خلال ما سنعرضه، فإنه يفرق بين الجمل المنحرفة ولكنها مفهومة ويسميها (jemi– phscase) والجملة السليمة غير المفهومة ويسميها (phscase asemantique)[1]، وبالتالي فإن هذه التحديدات لاتشمل جانبا واحدا من التراكيب أو المعاني، ولهذا بدأ الكلام في هذه النظرية عن المستويات القياسية (les nivause) كمستويات السلامة النحوية والدلالية، وانحرافات دلالية وتركيبية، ولهذا فإن أصحاب هذا التعديل لم يلتفوا – فقط– إلى تجنب توليد الجمل اللاحنة، وإنما أيضا إلى تحديد مواطن البحث بدقة وتصحيحه وكل ذلك بقواعد وقوانين مطرّدة.

– المنطلق الثاني: استنتاج الدلالة من خلال مستويات النحو ودرجاته (1965م).

في هذه المرحلة يتحول المكون الدلالي إلى مكون مستقل بذاته ضمن أساسيات التحليل النحوي حيث "...إن الدلالة يجب أن تدرج في التحليل النحوي بوصفها جزءا مكمّلا لا يمكن الاستغناء عنه..."[2]، وبهذا فإن إطار النظرية التوليدية التحويلية أصبح مبنيا على ثلاثة مستويات، المستوى التركيبي، الذي يعتبر مستوى توليديا يعمل على مكونين اثنين هما:

المكون التوليدي التركيبي، والمكون التحويلي، أما المكون التوليدي، فهو مؤلف من ثلاثة أنواع من القواعد وهي:[3]

أ– القواعد التفريعية.

ب– القواعد التصنيفية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 68.

[2] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 232.

[3] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 55.

ج- القواعد المعجمية.

أما المكون التحويلي فإنه يتألف بدوره من :

1- القواعد الوجوبية.

2- القواعد الأسلوبية الجوازية.

أما المستويات المتبقيان فهما: المستوى الصوتي، والمستوى الدلالي، هذا الأخير الذي يشتق معنى كل الجملة من بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي، "...ويعد هذا المكون عنصرا أساسيا جديدا، كان تشومسكي قد أهمله من قبل كما أهملته اللسانيات التوزيعية التي سبقته..."[1]، وبهذا التعديل فإن البنية الشكلية العجرية للتركيب في هذه المرحلة يأخذ الشكل الآتي:[2]

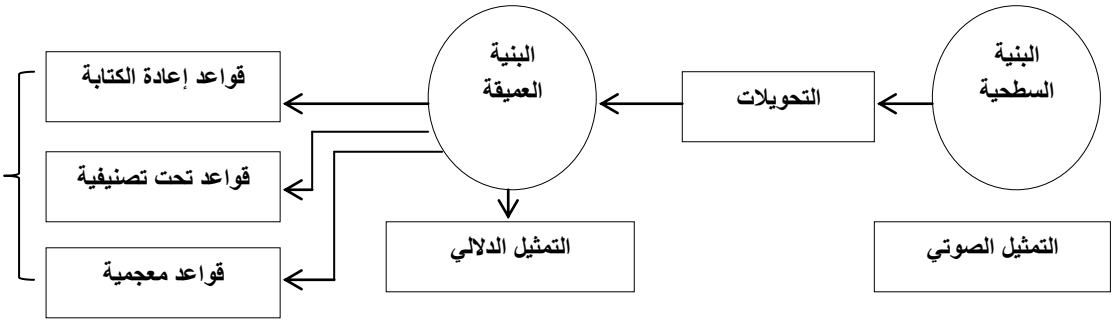

إذا انطلق تشومسكي كما يوضحه هذا التمثيل العجري الذي طرحه في نموذجه المعياري من الفرضية الأساسية الآتية "... إن كل جملة تتألف من بنيتين عميقة وسطحية، مرتبطتين آليا بوساطة مجموعة من القواعد التحويلية، بحيث تؤول البنية العميقة دلاليا، في حين تؤول البنية السطحية صوتيا، وعلى الرغم من ضم تشومسكي المكون الدلالي إلى مكونات النحو الأخرى إلا أن المكون التركيبي بقي مركزيا، بوصفه مستوى توليدي، في حين كان دور المكونين الدلالي والصوتي دورا ثانويا، يقوم بتأويل ما ينتجه المستوى التركيبي..."[3]، فالملاحظ في هذا التعديل – القواعد – أن تشومسكي قد بقي وفيا لأفكاره

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشاة والتطور، ص 232.

[2] مختار درقاوي: نظرية تشومسكي التحويلية: الأسس والمفاهيم، ص 10.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 67.

التي عرضها سابقا والمتمثلة في الأساس بإعطاء المكون التركيبي دورا توليديا أساسيا، بينما يبقي على الدلالة كمكون تفسيري يرتبط مباشرة بالبنية العميقة أي بالمتصورات الذهنية التي يتستر وراءها المتكلم، يقول الفاسي الفهري، "...ضع هذا النموذج تتضح الأجوبة عن عدة أسئلة، منها ما يتعلق باعتبار الدلالة مكونا من مكونات النحو، واعتبار الشكل (وضمنه التراكيب) مستقلا عن المعنى، والقول بتوليد التركيب وتأويلية الدلالة، ووجود مستوى تركيبي مستقل هو البنية العميقة، والقول بارتباط الدلالة بالبنية العميقة فقط... الخ، وهي أسئلة وأجوبة فجرت خلافات كثيرة، وقادت إلى استثناء نظريات جديدة..."[1]، وبالتالي فإن التأويل الدلالي يتم عبر الخطوات الآتية.[2]

أ- توليد مجموعة كبرى وغير قابلة للحصر من المؤشرات التركيبية التحتية من طرف القواعد الأساس (قواعد إعادة الكتابة، قواعد تحت تصنيفية، القواعد المعجمية)، وتمثل المؤشرات الآنفة البنية العميقة لكل جمل اللغة.

ب- تتحول المؤشرات الأولى عن طريق استخدام التحويل إلى مؤشرات تركيبية ثانية ومشتقة وكمثل هذه البنية السطحية للجمل، وتصبح قواعد التحليل كلها في هذه الحالة ذات صيغة إجبارية.

ج- معنى كل جملة يشتق كلية من بنيتها التحتية (العميقة)، وذلك عن طريق التمثيل الدلالي الذي يوضح الفعل الكلامي.

د- يشتق التمثيل الصوتي لكل جملة من بنيتها السطحية، وذلك عن طريق توظيف قواعد فنولوجية، هذه الأخيرة التي يتم من خلالها تحويل كل الأغراض التواصلية الكامنة في ذهن المتكلم والإعلان عنها إلى العالم الخارجي، ثم يقوم المستمع بعكس كل هذه خطوات هذه العملية ليستقر على معاني محددة.

[1] عبد القادر الفاس الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 67.

[2] مختار درقاوي، نظرية تشومسكي التحويلية، الأسس والمفاهيم، ص 40.

– نحوية الجمل وأصوليتها: في مستهل هذا العرض اقترح تشومسكي إقامة جهاز لساني يتكون مبدئيا من ثلاثة مستويات، وظيفتها الحكم على نحوية الجمل وسلامتها، وهي:[1]

المستوى الأول: (حزمة 1، $ح_1^1$) وهي الحالة الأولى التي تظهر بها الجملة.

المستوى الثاني: ($ح_1^2$) وتتكون من أسماء، وأفعال وصفات...الخ.

المستوى الثالث: ($ح_1^3$– ن) وهذا المستوى موجه خصيصا إلى التعامل مع بعض الخصائص التي تنفرد بها لغة ما ولا يمكن تصنيفها ضمن الكليات اللغوية.

وتصاغ هذه المستويات على الشكل الآتي:[2]

* المستوى الأولى:

1)– $ح_1^1$ – طبقات الألفاظ من حيث هي ألفاظ، ويمثلها متن المعجم من ألفاظ وكلمات، مثل: (ضرب، أكل، رأى، سمع، الرجل، خالد، عمرو) الدرجة الأولى

2)– $ح_1^2$ – طبقات الأسماء فقط: مثل: (رجل، امرأة، فرس...الخ).

3)– $ح_2^2$ – طبقات الأفعال فقط: مثل: (ذهب، أكل، تمرن، شرب،...الخ).

4)– $ح_3^2$ – طبقات الصفات فقط: مثل: (جميل، طويل، نحيف، وسيم...الخ).

5)– $ح_2^4$ – طبقات متنوعة، مثل: (حروف الجر، أسماء الإشارة، الروابط...الخ).

6)– $ح_1^3$ – ..... $ح_1^3$، وتتمثل العناصر المنفردة في لغة من اللغات.

في حين يضمن المستوى الثاني ($ح_1^3$) المقولات والقواعد الآتية:[3]

أ– الدرجة الأولى: [$ح_1$ + $ح_3$ + $ح_1$] حزمة كل الألفاظ.

ب– الدرجة الثانية: [$ح_1^2$ + $ح_2^2$ + $ح_3^3$] ⟵ (فعل، اسم، اسم).

ج– الدرجة الثالث: [$ح^3$ x $ح^3$ x $ح^4$] ⟵ فعل (x) + اسم (y) + اسم (ع).

توضيح: لدينا هنا تفريع آخر للجزم من خلال تخصيص مقولة ($ح_1^3$–ن) التي يقصد بها تشومسكي تضمين نظرية السياق، فيشير إلى أن الفعل ($ح^3$x) في الدرجة الثالثة عليه أن

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 69.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 69.

[3] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 69.

يقبل دمج الاسمين (حy^3 + ح^4 ع) فلا يظهر بينهم تناقض أو تنافر، فإذا كان الفعل (x) وليكن مثلا (سمع) فإنه لا يتعاضد إلا مع الفواعل والمفعولات الحيّة (العاقلة وغير العاقلة)، بينما إذا كان (أنصت) فإنه لايقبل إلا الأسماء (الحية العقلة والبالغة) فلا يمكن قبول متوالية لغوية من جنسين (سمع الكتاب درسا في اللسانيات) أو (أنصت المجنون لتشومسكي)، هذه الجملتان اللتان لها مستوى تمثيلي (نظري) تشترك مع الجمل السليمة نحوا ودلالة والمولّدة على شكل (فعل، اسم، اسم) فالنحو بهذا القيد لن يولّد إلا الجمل المعقولة (المقبولة) من نوع: (سمع زيد خيرا)، أو (استمع زيد لخالد) فهذه الجمل تستجيب لكل هذه الشروط، أما الجملة (سمع الكتاب درسا...) فإنها تتجاوز مع الدرجة الأولى والثانية فقط، في حين تتجاوز الدرجة الثالثة أنها شأن الجملة (أنصت المجنون) فلن تكون ممثلة إلا على المستوى الأول، وبهذا يعدها تشومسكي جملة لاحنة، وبذلك فإن "... المستويين الثاني والثالث هما اللذان يسمحان بمعرفة سبب لحن جملة معينة ودرجة لحنها، والمستوى الثاني مستوى مقولي، أما المستوى الثالث فانتقائي..."[1]، أما الدرجة الأولى فليس بإمكانها أن تتيح التمييز بين جملة نحوية واللاحنة (grammatical pgrammatical) وهكذا يكون تشومسكي قد استطاع أن يفرق تقريب بشكل واضح بين الجمل السليمة والجمل اللاحنة، يقول: "... فالجملة السليمة هي الجملة التي تركب على نحو جيّد، وهي لاحنة إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدّد للسلامة في اللغة، أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم، والتي يطبقها متكلّم اللغة بصورة لاشعورية، ولكي تكون الجملة سليمة يجب ألا تنحرف عن أي قاعدة من القواعد التي تعين توافق العناصر اللغوية في مستويات اللغة الثلاثة، المستوى الصوتي والتركيبي والدلالي، ومفهوم السلامة تنتمي إلى دراسة الكفاءة اللغوية، إذ إن الجملة غير السلامة تتحدد وفقا لقواعد الكفاءة اللغوية..."[2]، ومن ناحية أخرى فإنه من الواجب التمييز الدقيق بين مفهومين عرضها تشومسكي في سياق نظرية المظاهر لهذه المرحلة وهما: (مقبولية الجملة/ سلامية الجملة)، حيث يقول: "...ويجب عدم الخلط بين مفهوم (قبول الجملة/ أصولية

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 70.

[2] ميشال تشومسكي، مباحث في الألسنية وتعليم اللغة، ص 110.

الجملة)، فمفهوم الجملة عائد إلى مجال دراسة الأداء الكلامي في حين أن مفهوم أصولية الجملة يرتد إلى مجال دراسة الكفاءة، فالأصولية هي عامل من بين عوامل متعددة تترابط لتحديد قبول الجملة..."[1]، وبالرغم من كل هذه الدعائم الجديدة، إلا أن النقاد لم يكونوا عن رصد النقائص والفجوات التي ما لبث تعاد التوليديين ومن بينها:

* الملاحظة الأولى: إن اعتماد تشومسكي بشكل شبه كلي على التراكيب وجعل المكون الدلالي مكونا تفسيريا، قد فتح الباب واسعا أمام إهمال جوانب غير لغوية تتحكم في مناسبات كثيرة مباشرة بمسار الدلالة، مثال السياق، فالاعتماد على الجوانب المقولية فقط جعلت هذه الفرضية ناقصة، يقول لينفس: "... مع اتساع المعلومات عن النحو وعلم الصوت وعلم الدلالة في لغات متعددة أضحى واضحا أن ثمة ظواهر محددة لايمكن وصفها بشكل طبيعي إلا بالاستناد إلى المفاهيم السياقية، فمن جهة هناك من القوانين النحوية التي يبدو أنها لاتحدد بصورة صحيحة، إلا إذا أشرنا إلى الظروف التداولية التي ترافقها، وهناك – أيضا– مسائل النبر والتنغيم..."[2]، وهذه الظواهر الصوتية والسياقية قد عدّها أصحاب الدلالة التركيبية ثانوية في النظرية اللسانية، وهذا الاعتقاد في حدّ ذاته قد أدى بالناقد إلى الشك في نجاعة هذا الطرح في أساسه.

* الملاحظة الثانية: إن الاعتماد على معيار المكون الدلالي في تفسير المعنى، جعل النقاد يختبرون ويجربون موادا لغوية كثيرة لاختبار قدرته التفسيرية، وأثناء ذلك لاحظوا بأنه لايستجيب لها بالشكل المطلوب وفي هذا السياق يقول الوعر "...والواقع لقد تقبل العديد من علماء اللسانيات المنهج المعياري لعام (1965م)، ولكن يعد تقصي طبيعة التفسيرات الدلالية للتراكيب العالمية فإن العديد من علماء اللسانيات استنتجوا أن المكون الدلالي غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة..."[3]، وبالتالي فإن هذه المغامرة التي أقرها تشومسكي

---

[1] Cbonsky,qspects of the tbeory of syntqx, p 11.

[2] خالد هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، ص ص 204–204.

[3] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 56.

وبخاصة في المستوى الثالث الذي يعنى بخصوصيات ثابتة في لغة دون الأخرى كان من شأنها أن يهتم الصرح الكلي الذي قامت عليه التوليدية التحويلية بشكل أساسي.

* الملاحظة الثالثة: إن الاعتماد على المعجم كمكون متحدث عن مرحلة التراكيب وهو الجانب الذي شدّد عليه تشومسكي، قد طرح أيضا جملة من المشكلات من بينها محدوديته واقتصاره على رسم الكلمات بصفات معجمية تؤدي إلى عرض المعاني الأولية فقط، وهذا عكس ما كان يعتقده تشومسكي حينما يقول: "... عندما نعرف البنى العميقة بأنها البنى التي تولد عن طريق المكون القاعدي فإننا يفترض في الواقع أن تأويل الجملة الدلالي يتوقف على وحدتها المعجمية وعلى الوظائف والعلاقات النحوية المتمثلة في البنى التحتية التي تظهر فيها..."[1] كما ظهرت مشكلة أخرى كان منبعها هذه المرة من الدلالة التوليدية التي حاول فيها أصحابها إلى دفع تشومسكي إلى الاقرار بضرورة تعديل البنية العميقة لتصبح مكونا دلاليا، والأكيد أن تشومسكي قد رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلا، يقوم أحمد مومن "...وقد رفض تشومسكي دعوة علماء الدلالة التوليدية التي ترمي إلى الدفع بالبنية العميقة إلى درجة تجعلها غير متميزة عن المستوى الدلالي"[2]، كما سار معهم أيضا في هذا الطرح دعاة الدلالة التصنيفية الذين ناقشوا البنية العميقة في حدّ ذاتها، وخصوصا مقولة الفعل (كنواة مركزية) في التراكيب اللغوية، يقول الوعر: "...إن علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلاليات التصنيفية وعلى الخصوص تشارلز فليمور (1968م-1977م)[3]، وتشيف عام (1970م) وولتركوك عام (1979م)، كانوا قد احتجوا بأن البنية العميقة لاتستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في بعض التراكيب..."[4]، ويقول: في سياق آخر"...لقد كانت حجج العلماء المنتمين إلى مدرسة الدلاليات التصنيفية، هي أن الفعل نواة مركزية في مثل هذه التراكيب هذا الفعل الذي يقتضي وجود موضوع هو (bbe doon) ويقتضي فاعلا

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 69.

[2] أحمد مومن، اللسانيات، النشأة والتطور، ص 233.

[3] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 58.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 60.

جوازيا، هو (jobn) او أداة هي (fbe wind)..."[1]، وبالتالي فإن هذه النقائص قد أضعفت القدرة التفسيرية للمكون الدلالية والمعجم في الدلالة التأويلية.

* الملاحظة الرابعة:

ومن المشكلات المحايثة لهذا الطرح والذي لم يستطيع أصحابه تجاوزه هو تفسير كيفية التمييز بين الجمل النحوية وغير النحوية، حيث إن استبعاد المعايير التي يحتكم إليها السامع وعادة غير لغوية، فبهذا الطرح يمكن لجملتين غير نحويتين إحداهما خاطئة بدرجة أو في موضع، والأخرى بأكثر من درجتين، ولكن ومع ذلك يستطيع السامع أن يفهم الجملة الثانية يستبهم الأولى، بل أكثر من ذلك فإن أبناء اللغة – أحيانا – يسمعون جملة لاحنة ولكنّهم يفهمونها بشكل جيّد ودون الانتباه حتى إلى انحرافها، فإذا قلنا لأحد الجملة الآتية (أكل الولد الخبز) فإنه يحتكم على الدلالة المنطقية بأن (الولد) هو الذي أكل (الخبز)، وليس العكس، وهو الهامش الذي لم يترك لها تشومسكي مساحة لتفسيرها، وفي هذا الصدد يقول عبد المجيد جحفة: " ويمكن أن نقدم جملتين يستند للأولى وصف في مستوى أعلى في سلمية نحوية (قرينة من النحو) وهي غير مفهومة، ويستند للثانية وصف في مستوى أدنى (بعيدة من النحوية) وهي مفهومة..."[2]، وهذا يبدو واضحا بأن تشومسكي أمام معضلات نظرية تطبيقية يتوجب معها مرة أخرى مراجعة هذا النموذج المعيار مراجعة تضمن له من جهة تجاوز هذه العقبات ومن جهة أخرى التقليل من القواعد التي أصبحت أكثر ازدحاما في النظرية التوليدية التحويلية.

ج– النموذج الثالث: تعديل النموذج المعجمي في إطار الدلالة التأويلية، تشومسكي 1970:

لقد أحس التوليديون التحويليون وعلى رأسهم تشومسكي – مرة أخرى – بأن نظريتهم تصبح مهدّدة وتميل إلى القدم، نظرا للملاحظات الموضوعية الكثيرة التي سجّلها العلماء، أمثال: جاكندوف وغروبر وبخاصة بريزنن حيث وقفوا جميعا على حقيقة هامة تفيد بأن المكون الدلالي مازال ضعيفا في التعامل مع مختلف المواد اللغوية التي تستند عليها لغات متعدّدة،

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 59.

[2] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 71.

وفي هذا السياق علّق الفاسي الفهري بالآتي: " ويتخلى أتباع النظرية الموسعة عن الفرضية القوية، لأن أعمالهم اتجهت نحو بيان الدور الحاسم الذي تلعبه البنية السطحية في التأويل، وقد ساهم جاكندوف بكيفية بارزة في إبطال الفرضية القوية، مستدلا بأن تأويل الأسوار والنفي مرتبط بموقعها السطحي، كما اتجهت كثيرة من الدراسات نفس الاتجاه، مبنية أن تأويل العائد مثلا يعتمد على هندسة السطح"[1]، ولهذا أعاد تشومسكي النظر في نموذجه المعيار –مرة أخرى– وحاول سدّ الفجوات الدلالية كما رفض بشدّة – كما سبق ذكره– بشدة التوحيد بين المكون الدلالي والبنية العميقة، يقول مازن الوعر: " لقد هدف تشومسكي من خلال إغناء المكوّن الدلالي أن يحل بعض الصعوبات المتعلقة ببنية المفردات في اللغة الانجليزية، وخاصة الصيغ الأصلية والمشتقة منها"[2]، ومن هنا سيلجأ تشومسكي إلى ضغط المعجم حتى يعطي العجز الذي ظهر به في مرحلة النموذج المعيار، يقول تشومسكي: " يمكننا الآن أن نتأمل في المعلومات التي يجب أن يتضمنها المعجم بالضبط أولا، يقدم المعجم لكل عنصر معجمي صورته الفنولوجية المجرّدة وما يمكن أن يرتبط بها من خصائص دلالية، وسوف يكون ضمن هذه الخصائص (الخصائص الانتقائية) لصدور التراكيب، وهي الأسماء والأفعال والصفات والأدوات لحروف الجر حروف العطف أو حروف الجر المطلقة)"[3]، وهذه الالتزامات الجديدة التي يستثمرها تشومسكي ستكون أمام فرضيتين هامتين أصبحت حجر زاوية في تعديل النموذج المعيار على مستوى المعجم، وفي هذا يقول الشكيري: " لتحديد القواعد التي تكوّن نحو لغة من اللغات الإنسانية، يصبح من الضروري صياغة عدد من الفرضيات لمواجهة الحقيقة التجريبية، ويستوجب ذلك وضع عدد معين من اليود على القواعد المصوغة، ويؤدي هذا التصور على طرح مشكل انتظام اللغات الذي يعد مسلمة الأعمال التوليدية الأولى، وهناك فرضيتان يمكن صياغتها منطقيا، أولا: ليست اللغات أنظمة مطردة، بدليل أنها تشمل عددا من الانحرافات، ثانيا: ليست الانحرافات

[1] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 70.

[2] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 60.

[3] ينظر: نوام تشومسكي المعرفة اللغوية: تر: محمد فيتح، ص 183.

الظاهرة انحرافات (شذوذات): لأنه يمكن تفسيرها بواسطة قواعد مازال كثير منها لا نعرفه..."[1]، فانطلاقا من هذه المقدّمات الأولية يطرح تشومسكي تعديلا جديدا أطلق عليه تشومسكي (الفرضية المعجمية) يقول مازن الوعر: "... وقد دعى هذا التعديل بالفرضية المعجمية، وذلك كنقيض للفرضية التحويلية..."[2]، وعلى ذلك فإن هذا التعديل سيحتاج مرة أخرى إلى إعادة ضبط الجهاز الدلالي التأويلي الذي سبق طرحه من لدن كاتز وفودور ثم تشومسكي وبوسطال، دون أن يتنازل عن مركزية التراكيب.

- حيثيات التحليل المعجمي لتشومسكي:

لقد عمل هذا النموذج على التقريب الشديد بين الأسماء المشتقة التي تشبه في بعض خصائصها الدلالية، والأفعال، كما تم استحداث ضوابط جديدة للفضليات، وهذا التقريب أصبح يطالب بتعديل إجرائي جزئي على مستوى المكون الدلالي والتراكيب معا، هذا الأخير الذي أخذ في تعديل بعض القوانين الخاصة بإعادة الكتابة لتتحول إلى القيد الآتي:

مركب اسمي (م إ)	=	أداة (أد)	(م.إ)	أ د
		اسم (س)		س
		فعل (فعل)		ق

وبالتالي فإن النتيجة هنا ستكون [س+س+ف] و [س+ف (فعل)+ (فضلة)]، وهذا يقود إلى نتيجة كلية مفادها= [(س+س+ف)=[(س+ف+ف)]، وبالتالي فإن هذا الوصف الذي عامل للمشتقات معاملة الأفعال أدّت إلى توحيد المقامات واختزال فيض القواعد، يقول أحمد خيضر"... وتكون كل مادة معجمية مجموعة من السمات بعضها فونولوجي والآخر دلالي، والسمة الدلالية هي التي لايراد ذكرها في أي قانون نحوي، ويرى تشومسكي تجنّب

[1] ينظر: محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو الوظيفي المعجمي، ط1، مطبعة الكرامة، المغرب، 2008م، ص 88.

[2] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 60.

الرموز البينية غير ذات الصلة والأخذ بالسمة المميزة..."[1]، ويواصل قائلا: "...ثم يأتي بعد ذلك قوانين الإسقاط التي تعمل على البنية العميقة التي يولّدها الأساس معطية تأويلا لكل جرد أساس من القراءة المعطاة لأجزائه حيث تدخل المفردات المعجمية في علاقات دلالية داخلية، مما يوحي بأن جزءا من المكون الدلالي يجب أن يكون وصفا للخواص الحقلية لتلك المفردات، وهذا الوصف خارج عن نطاق المعجم، ثم جعل تشومسكي قواعد الاختيار تلعب دورا مشيا نوعا ما في القواعد مع أن السمات التي يعالجها يمكن أن تدخل في كثير من المعمليات النحوية الخالصة، فهي تحدد الفعل وفقا للفاعل والمفعول كما تعطي لكل منها سمة من سمات آخر...".[2]

وفي هذا السياق يحدد مازن الوعر الطابع العام الذي طبع الطرح في هذه المرحلة، حيث يقوم: "... في مرحلة (1973/1971م) أخذ العمل باللسانيات التوليدية التحويلية يكبح جماع القواعد التحويلية ويحدّ من قوتها ثم يضبطها بشكل دقيق، وذلك من خلال وضع ضوابط لغوية معينة لهذه القواعد..."[3]، وذلك أن كثرة النماذج التجريبية قد خلف عددا عديدا من القواعد التي تزاحمت أحيانا في تفسير مقولة واحدة من المقولات الدلالية التأويلية مما يصعب على تقديم تفسير واضح بقواعد قليلة ومطردة.

إن هذا التعديل الذي حاول به تشومسكي تجاوز العقبات التي طرحها النموذج المعيار الموسع، وبخاصة إعادة نظرته لمهام المعجم، هذا الأخير الذي شهد تحديدات جديدة للأسماء والأفعال والفضليات[4]، ومن هنا يعلق الشكيري قائلا: "... لما وصل التحليل التوليدي إلى هذا المستوى عاد من الضرورة أن يجعل هذه المراجعة تتفرّع إلى مدافع عن توسيع النظرية المعيارية الموسعة لتشمل مبادئ جديدة تراعي هذه الظواهر اللغوية، وداع إلى التخلي عن النموذج القائل بمركزية التراكيب، وتبنى نموذجا يجعل المكون الدلالي هو

[1] ينظر: محمد أحمد خيضر، التراكيب والدلالة والسياق، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2005م، القاهرة، ص ص 93/92.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 92-93.

[3] ينظر: مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 47.

[4] ينظر: محمد الشكيري، دروس في التراكيب، ص 112.

المكون التوليدي بينما يصبح المكون التركيبي ذا دور تأويلي فقط"[1]، وبالتالي فإن متابعة هذه التعديلات عن كثب يؤدي إلى تسجيل جملة من الملاحظات منها:[2]

* الملاحظة الأولى: إن الأركان اللغوية المعقدة والمتداخلة الأصلية (NPS) ليست أركانا مشتقة تحويليا وإنما هي أركان مصوغة في المكون التركيبي.

* الملاحظة الثانية: هذا التعديل الذي اقترح تحت اسم (المنهج المعيار الموسع) لم يكن قادرا بالشكل اللازم حتى يشرح (البنية الدلالية) للتعبيرات التي تدخل على بعض الأغراض القبلية لعملية الكلام، مثل اهتمام والعناية والقصد والتعبير، الذي يدل على ما يسميه الوعر "ما قبل الافتراض الذهني"، كما هو الحال في بعض الجمل التي يجب أن تفسر من خلال البنية السطحية، لامن باب البنية العميقة كما افترض تشومسكي.

* الملاحظة الثالثة: لم تستطيع هذه النظرية شرح التراكيب الدلالية للموضوع (البؤرة/المركز) في أكثر الجمل المعروضة للتحليل، "... إن الجمل التي تستجيب بشكل كلي لقواعد الإسقاط يجب أن تعتبر جملا غير نحوية بمعناها العلمي المحدد، أو أنها على أقل تقدير، أشباه جمل كما يسميها كاتز في بعض الأحيان، ذلك هذا النمط من الجمل يكون دونما تطبيق لقيود الانتقاء، التي تحاول تشكيل الأساسات الفعالة في عمل قواعد الإسقاط"[3].

* الملاحظة الرابعة: لم تقوى على تفسير التراكيب العميقة والتراكيب المشتقة منها، :...لقد حاول تشومسكي للتغلب على هذه المشكلات الدلالية أن يربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على سواء، وذلك من خلال تقديم نوعين اثنين من القواعد الدلالية"[4].

* الملاحظة الخامسة: وهناك مشاكل أخرى متعلقة بالفعل المساعد (Sball) والتركيب الضميري العائد، فالأول يجب أن تفسره دلاليا البنية السطحية وليس البنية العميقة، بينما الثاني يعمل على البنية السطحية بسبب قاعدة النبر الصوتي.

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 117.

[2] ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 62.

[3] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ص 47-48.

[4] ينظر: مازن الوعر، دراسات لسانيا تطبيقية، ص ص 47-48.

نستخلص مما سبق أنه وبالرغم من المحاولات الكثيرة إلا أنها في كل مرة تصادفها مشكلات تقنية منعت القواعد التوليدية التحويلية من تقديم تفسير عميق لبعض التراكيب الذي يحتاج معها إلى إعادة ترتيب بعض القواعد وتقوية قوانين أخرى، ولكن بالرغم من الطرح العمومي الذي نادى إليه تشومسكي من الوهلة الأولى إلا أنه في هذه المرّة قد قصر جهده على اللغة الانجليزية، وهذا تحت ضغط الدلالة لم يتم الحسم فيها بشكل نهائي.

2- الدلالة التوليدية التفسيرية التصنيفية،

الفرضية التجريبية الأولى:

إن أكبر المسؤوليات الملقاة على عاتق تشومسكي هذه المرة هو الخروج من المأزق الذي وقع فيه بخصوص جعل المكون الدلالي مكونا بنيوي تحت القواعد التفسيرية، ولكن يبدو وبعد تفحص هذه المسألة بعمق أثبتت بأنه يميل إلى القواعد التوليدية أكثر منه، قواعد تفسيرية[1].

"... وطبقا لما نادى به تشومسكي في نظريته الأصلية، فإن كل جملة مكونة من مستويين من حيث التراكيب النحوية، وهما البنية العميقة والبنية السطحية، فأما البنية العميقة فإنها تتمثل في راسم أركان الجملة التي يحتوي على الوحدات المعجمية..."[2]، حيث تقوم هذه الوحدات المتولدة عن طريق قواعد المكون الأساسي "... ثم تتحول إلى تراكيب سطحية عند تطبيق عدد معين من القواعد التحويلية مما يعني أن البنية العميقة تقوم بدور المدخل للمكون الدلالي وأما البنية السطحية فتقوم بدور المدخل الفنولوجي..."[3]، وهذه الأدوار لاتضرب الصفح عن وظائف القواعد الدلالية والقواعد الفنولوجية، إذ أنهما معا تكون الوظيفة التفسيرية معا،"... أما الوظيفة التفسيرية لمخرجات المكون الأساس، وذلك بتحديد الصورة

[1] ينظر: مازن الوعر، دراسات لسنانية تطبيقيى، ص 65.

[2] يحي عبابنة وآمنة الزعبي، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، ص 128.

[3] نفسه، ص ن.

الدلالية أو التمثيل الدلالي لكل تركيب جملي..."[1]، إذ من خلال هذه المقدمات يمكن الارتكاز إلى الإشكالية المحورية الآتية: وهو: أين توجد الدلالة؟ وكيف يمكن أن نضبطها؟.

الدلالة التوليدية: تنطلق الأطروحة الدلالية التوليدية من التركيز الشديد على المماثلة بين البنية العميقة والتمثيل الدلالي وقد انطلقت في ذلك من ضرورة إدماج القواعد التركيبية في التمثيلات الدلالية، فهي بذلك ستعيد النظر – أول بأول– في خطوات الدلالة التأويلية وبخاصة في الكيفية ضبطتها للدلالة، وبديل ذلك متمثل في أن المكون الدلالي يجب أن يعمل على توليد الجمل السليمة التي تستجيب للقوانين التركيبية، وهذا الفرض يعيد النظر في جوانب كثيرة وأساسية من العلاقات التركيبية التي سينظر إليها على أنها انعكاس واستجابة أولية وبديهية للمعلومات الدلالية، وعكس هذا الطرح هو ما دعت إليه الدلالة التأويلية مثلما رأينا عن النظريات الدلالية التي مهّدت للدلالة التوليدية، هي الدلالة التصنيفية للعالم الأمريكي (ولتركوك) والدلالة التفسيرية لكاتز:

إن الأطروحتين قد فسحتا الطريق إلى ظهور منهج دلالي أطلق عليه فيما بعد (منهج الدلالة التوليدية) الذي طوره كل من (ليكوف ومكاولي وروس وبوسطال)[2]ولايمكن بأي حال تنكر تشومسكي في نظريته الموسومة (النظرية المعيارية الموسعة) بمعية جاكندوف وقواعد الحالات[3] (casse grammat) للعبقري الأمريكي (تشالر فليمور) هذه النظرية التي أخذت في التزاحم حول قضية الدلالة والتي تسابقت إلى اقتراح الحلول المعقولة لها ولكن تعد نظرية قواعد الحالات من أهم النظريات التي اقتربت إلى ضبط الدلالة وبهذه المحاولة بدأت الدلالة تبتعد شيئا فشيئا عن النظرية التوليدية التحويلية ويحاول أصحابها الاستقلال بها لتصبح علما قائما بذاته.

[1] نفسه، ص ن.

[2] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 54.

[3] المرجع نفسه، ص 55.

الدلالة التوليدية Générative semantic: تطورت هذه النظرية في أواخر الستينات عن النظرية التوليدية التحويلية الكلاسيكية على يد روس Ross ولاكوف lakoff ومكاولي Mc cowley، وركزت على النقاط الآتية:

- تعميق البنية العميقة للتقرب أكثر من التمثيل الدلالي.
- توسيع العملية التحويلية للاشتقاق من البنية العميقة إلى البنية السطحية.
- تقليص القواعد الدلالية التفسيرية وربطها بالتمثيلات الدلالية.
- التركيز على الظواهر التي تتطلب آليات وصفية قوية وعلى استعمال قواعد شاملة.

كما أضافت النظرية عام 1973م فكرة توليد أربعة مستويات قائمة على نظرية دلالية هي: بنية منطقية، بنية سطحية، السياق، المعنى المنقول بحيث يسند المعنى السطحي للجملة في حدود البنية المنطقية التي تتم تحويلها بواسطة قواعد الاشتقاق إلى بنية سطحية".[1]

وهذه السطحية[2].

وبذلك أصبحت الدلالة التوليدية ترتكز على جانبين مختلفين هما:

- البنية اللغوية: فالمعنى السطحي للجملة يمكن تحديده من خلال بنيته المنطقية الزمن.
- الاستعمال اللغوي: فالمعنى المنقول للجملة يفسر في حدود الظواهر المتصلة بالسياق وهذا ما يعرف بالتداولية.

ففي الدلالة التوليدية البنية العميقة هي التفسير الدلالي.

وهو ما جعل لاكوف ينتهي إلى أنه : "لا يمكن الفصل بين التراكيب والدلالة".[3]

والمقصود بالتركيب الشكل الذي يظهر عليه المعنى في البنية السطحية، وحسب النظرية لكل معنى دقيق في الذهن تركيب محدد يدل عليه وكلما تغير في السطح دليل على تغير جزء من المعنى من أجل ذلك يؤكد لاكوف باستحالة فصل التركيب عن الدلالة، فارتباطهما

---

[1] ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص ص 251-252.

[2] عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، نشاط (1988م)، ص 61.

[3] ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 67.

ارتباط الدال والمدلول عند دي سوسير فهما كوجهي الورقة لا يمكن فصلهما، وهدا التمثيل الدلالي للبينة اللغوية – حسب النظرية التوليدية ممثلا في الشكل الآتي:

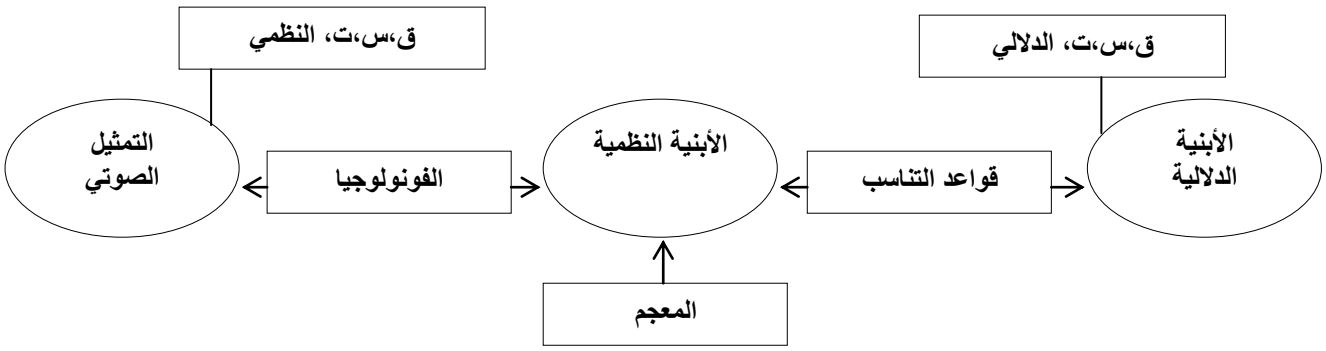

وقد رأى راي جاكندوف أن هذا التمثيل شبيه بتمثيل البنية في علم الدلالة التأويلية بحيث:

قواعد سلامة التكوين الدلالي (ق، س، ت، الدلالي)
قواعد سلامة التكوين (ق، س، ت، النظمي)
قواعد التناسب
الفونولوجيا
المعجم
} المكونات القاعدية والمعلومات المعجمية المخزنة

الأبنية الدلالية
التمثيل الصوتي
} الأبنية المبدعة التي ولدتها أنظمة القواعد أو التي أثرت فيها.[1]

"وقد رأى جون ليونز في كتابه نظرية تشومسكي اللغوية أن الدلالة التوليدية تعد التحدي الحقيقي لنظرية تشومسكي اللغوية ذلك أنها ليست مجرد نظرية في علم الدلالة، وإنما هي مرتبطة بالنظرية التوليدية وتختلف مع ما ذكره تشومسكي في كتابه (مظاهر النظرية التركيبية the aspects of the theory of syntax الصادر 1965م، وهو أن قواعد العناصر أو المكونات الدلالية semantic compenent هي قواعد توليدية أكثر منها تفسيرية لذلك فعلم الدلالة التوليدي ليس بديلا لنظرية تشومسكي لأنه ذو أصول دلالية بينما نظرية تشومسكي ذات أصول نحوية على الرغم من أنهما ينطلقان من مادة أولية واحدة

[1] ينظر: راي جاكندوف، علم الدلالة العرفانية، ص 56.

هي الأصوات والدلالات ومحاولة تفسير كيف أن ابن اللغة قادر على التعامل مع تلك المادة اللغوية".[1]

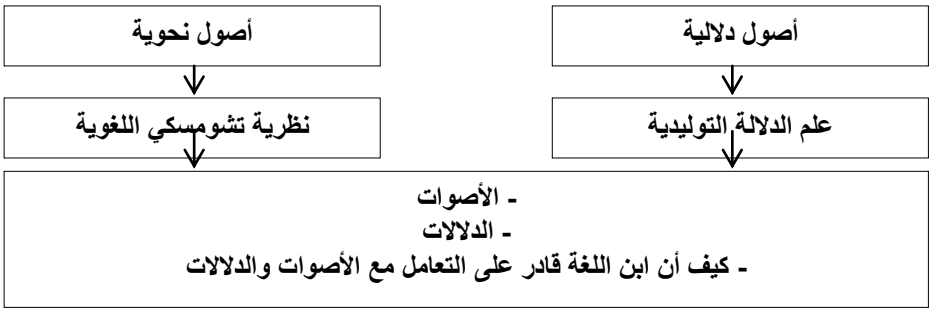

انطلقت الدلالة التوليدية في بداية أمرها من بعض الأفكار التي كانت ترعى بأنه لا وجود لمستوى اسمه البنية العميقة، على الأقل بالصورة التي اقترحها تشومسكي في النموذج المعيار إن البنيات المولدة في المكون الأساس la basse حسب الدلالة التوليدية تمثيلات دلالية، وبالتالي لاوجود كما يفترض ذلك تشومسكي في النموذج المعيار– لنوعين من القواعد:

– القواعد التحويلية

– القواعد الدلالية[2]

تقوم الأولى بربط البنيات العميقة بالبنيات السطحية، ما يوجد في منظور الدلالة التوليدية نوع واحد من القواعد وهو ما سمي في النموذج المعيار بالقواعد التحويلية التي باتت تعرف في تصور الدلالة التوليدية بالقواعد الاشتقاقية، يكون دورها ربط التمثيل الدلالي (البنية العميقة عند تشومسكي) بالبنيات السطحية.

وتعتبر الدلالة التوليدية الفصل الذي أقامه النموذج المعيار بين التركيب والدلالة فضلا اصطناعيا، ولا قيمة له سواء من الناحية الواقعية (معطيات اللغة ذاتها)، أو من الناحية النظرية الصرف.[3]

---

[1] ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ت حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1985م، ص 179-180-182.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 124.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 124.

أ- التصنيفية كمعيار لضبط الدلالة عند والتركوك: تعد هذه التوجه التي قدم حديثا في أمريكا على يد زعيمها ولتركوك عام: 1979م من أكثر الأعمال الدلالية نضجا والتي حاولت حصر وتصنيف جميع الأدوار الدلالية في الجملة وقد أخذت تسير على خط استمرار الأطروحات التحويلية، وهي بعيد نوعا ما منهجا وتطبيقا عن كل الأعمال الدلالية التي طرحت في أوربا لا سيما أعمال العبقري الانجليزي فيرث (firth)، ومحور هذه النظرية قائم على نظام من الأدوات الوظيفية الدلالية التي تجعل من الفعل مقولة نحوية ودلالية مركزية، وبالتالي فهو مربط العمليات الدلالية، ويمكن لأي باحث دلالي أن يتعرف بسهولة على أنواع الفعل من خلال الصفات الدلالية التي تسميه ما قال الدلالي تشيف (chevr) عام 1970[1] ويجب في هذا السياق الإشارة إلى أن التوجه كان أكثر نضوجا وجاء في أعمال غروبر عام: 1965م وجاكندوف عامي 1972-1976م، وفي الأعمال المتأخرة لتشارلز فليمور وكلها تشعر - سعيا حثيثا- إلى التأكيد من المعطيات الدلالية في صلب النظرية اللسانية وضرورة أخذها مأخذ الصرامة المنهجية في الأخير، ضمن مكونات النحو التوليدي التفريعي.

يحاول ولتركوك من خلال دلالته التصنيفية التي حاول مازن الوعر بدوره تطبيقها على اللغة العربية لبناء نموذج لساني حديث يصف وصفا علميا دقيقا التراكيب الأساسية في اللغة العربية إلى تقديم وترتيب جملة المعايير والمقاييس الدلالية، بهدف وصف المضمون الدلالي وهي عبارة عن بناء منسجم يتم بهذا المعنى ليجعل الفعل محركا (عاملا) دلاليا ونحويا في آن واحد،[2] وهذا التوازي بين الدلالة والتركيب يكون على مستويين:

أ- المستوى التركيبي (exe paradigmatique).

ب- المستوى الاستبدالي (eaxe syntagmatique).

---

[1] ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة وسائل وأطروحات، رقم (104)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1998م، ص 119.

[2] مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 70.

أما المستوى التركيبي فإنه يتفرع إلى ثلاث مقولات دلالية وهي:

أ- المقولة الكونية.

ب- المقولة الإجرائية.

ج- المقولة الحركية.

فإذا كن الفعل في هذا البعد كونيا فإنه سيوسم بالمميز الدلالي (+كوني)، قد لاحظ التصنيفيون أنه كلما كان الفعل كذلك فإنه يتطلب موضوعا ثبوتيا ويعلم ب (موضوع ثبوتي) يرمز له بالعبارة الآتية: [مو/ثا]، أما المميز الدلالي للفعل الحركي [+حركي] فإنه يتطلب دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه [بالمجرب] ونرمز له بـ [+مج] بينما يبقى المميز الدلالي [+إجرائي] يتطلب دورا وظيفيا يعبر عنه بالمستفيد أو [+مس] كما يتطلب المميز الدلالي [+مكاني] دورا وظيفيا يعبر عنه المكان.[1]

إن ولتركوك بهذا التصور استطاع تمييز وحصر أنواع الفعل[2]، وكل التصورات الدلالية ستنطلق من فحص مميزاته الدلالية العمودية أما الأفقية فإنها تأخذ تفريعا مغايرا يشتمل على أربعة أصناف، وهي:

1- أفعال أساسية.

2- أفعال شعورية.

3- أفعال استفادة.

4- أفعال ظرفية (ومكانية).

وإذا كانت هذه النظرية مهتمة بالفعل فإنها لم تؤجل الاسم، وذلك عند تخصيص أدواره الدلالية في مستويين وهما الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة وحدها وجوبا، أو أن تحدث في مستواها الثاني على مستوى البنية السطحية جوازا.

إذن حتى ولتركوك قد استند إلى أفكار دلالية سابقة في جدوله، وفي الحقيقة ما كان مازن الوعر ليهتم بهذا الطرح لولا الجوانب الإيجابية التي تسمه ومنها:

---

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 70.

[2] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 76.

أ- إن هذا البرنامج لوالتركوك الدلالي وهو نظام يعمل على نحو جيد ضمن مقولات النموذج التصنيفي الدلالي.[1]

ب- إن هذا البرنامج يلائم بشكل ممتاز التراكيب اللغوية، بما في ذلك العربية واللغات التي تعتمد على ظواهر الاشتقاق كما يضاف إلى ذلك أن مادة اللغة العربية يتطلب مثل هذا النظام، من حيث مناسبته للأوضاع والمتعدية، والتراكيب الاسمية ذات الأخبار الكونية والتراكيب الاسمية اللازمة والمتعدية.

ب- صيغ الحالات كمعيار لضبط الدلالة عند تشالز فليمور: تتفق نظرية الحالات الدلالية التي صاغها تشالز فليمور مع مبادئ الدلالة التوليدية، وبخاصة في اعتبارها البنية العميقة للعبارات يجب أن توصف من خلال البنيات المنطقية هذه الأخيرة التي تأخذ تمثيلا نظريا تجعل الحالات الدلالية تفسر وفق المعادلة التالية [I+ [-X،Y،Z]]، حيث أن الخط الفارغ (-) هو محل الفعل في البنية العميقة ثم إن الرموز الرياضية (X،Y،Z) هي مواد لغوية ترتبط بالمسند الخبري المركزي (فعل).

* ويعتبر فيلمور على غرار باقي الدلاليين التوليديين، أن البنية العميقة كما صاغهاتشومسكي في المظاهر ليست عميقة بما فيه الكفاية، والمستوى الأعمق Deepestlevel للبنية العميقة في نظر فيلمور هو المستوى الذي يجب أن يمثل فيه للعلاقات التي تعمر عن الحالة الإعرابية Relation casuelles بوصفها علاقات كلية universelle وعاقات أولية Relation primitines، أي غير مشتقة من غيرها في البنية العميقة".[2]

يؤاخذ فيلمور الدراسات التي تناولت دراسةالحالة الإعرابية قبله، أنها لم تهتم كثيرا بدراسة ظاهرة حالة (الرفع) le nominatif في أبعاده ووجوهه المتعددة، لقد كانت الدراسات النحوية القديمة تتجاهل هذا النوع من الحالات لأنها كانت تعد المركب الاسمي الفاعل مقولة متجانسة، وبالتالي يعتبر "فاعل" الجملة مفهوما واضحا ولا يحتاج إلى أي تحديد أو ضبط

[1] مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 83.

[2] مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 130.

جديدين، والحال أن الأمر ليس كذلك في نظر فيلمور، فالعلاقة بين الاسم والفاعل علاقة متنوعة ومتغيرة وليس ثمة مبرر لاختصارها في حالة اعرابية واحدة هي غالبا حالة الاسم الفاعل agent المنفذ في حين ثمة دلالات أخرى تعبر عنها حالة الفاعل".[1]

"ويخلص فيلمور إلى جملة من الملاحظات التي يعتبرها بمثابة قواعد عامة تتعلق بالعلاقات الحالية في كل جملة ومنها:

– ترتيب الحالات يحدد نوعية الجملة وبالتالي يؤدي إلى اختيار الفعل.

– إن حالة معينة لا يمكنها أن تظهر إلا مرة واحدة في الجملة الواحدة.

– عدم حصر مفهوم الحالات الإعرابية في اللغات ذات الحالات الإعرابية أو العلاقات إعرابية التي تبين هذه الحالات، وبالتالي ينبغي بحسب فيلمور دائما التمييز بين الحالة cas والشكل الحالة Forme casuelle .

– الحالات ظاهرة كلية تعرفها كل اللغات، لكن تحققها يختلف من لغة إلى أخرى".[2]

أما الاختلاف الأولية للبنى المنطقية في نظرية الدلالة التوليدية فإن مازن الوعر يحصرها في النقاط الآتية:[3]

النقطة الأولى: العناصر اللغوية (Arguments) تستبدل في نظرية الحالات الدلالية بما يسمى (cases).

النقطة الثانية: هذه الحالات ترتب من اليمين إلى اليسار طبقا لهياكل معين، إن الفعل يعطي مثلا هو فعل ذو محلات ثالثة يتطلب فاعلا (فا) وهو المعطي ومستفيدا (مس) وهو المستقبل وموضوعا (مو) وهو الأعطية، هذه المحلات تقع في رتبة معينة، وهي: (فا، مس، و) ويعد (فا) من أكثر الاختيارات المألوفة ليحل في خانة الفاعل النحوي، وفي غياب (فا، مس) فإن (مو) يحل في خانة الفاعل النحوي... وهكذا.

[1] ينظر: المرجع نفسه، ص 130.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 130.

[3] مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص ص 67-68.

إذا هذا الإجراء الذي سمح لموقع الفاعل النحوي أن يكون محله مجموعة من الإختيارات وهي تجسيد حالات لها اسقاطات واسعة في مختلف اللغات، وبالتالي فإن هذه الصيغة المستحدثة للبنية العميقة تشبه الإجراءات المستخدمة في نظرية الدلالة التوليدية إلى حد بعيد مما يجعلنا نصنفها ضمنها.

ج- صيغ الرتبة والاشتقاق كمعيار لضبط الدلالة عند مكاوي:

وهو نموذج آخر اهتم بتعميق مفهوم البنية العميقة[1]، مبني أساسا على توسيع الآلية التحويلية للاشتقاق من البنية السطحية على شكل يتوفر تقليص القواعد الدلالية التفسيرية، وتوسيع إمكانية ربطهما بالتمثلات الدلالية ومن ذلك فقد تم الاشتراط على التراكيب أن نكون أكثر تجريدا مما كانت عليه في السابق.

" من هنا كان على علماء هذا الطرح إعادة النظر في المقولات الوصفية بحيث تفسر نظاما لغويا يقوم بربط البنيتين ربطا معقولا ومنسقا للنموذج الدلالي التوليدي الذي يهدف به (مكاولي) فيه إلى اعتماد تفصيلات جديدة مبنية على معيار الاشتقاق، جاءت في تعليقه الآتي: ...الاشتقاق هو نسيج من النظم اللغوية التي تقوم بربط البنية السطحية بالبنية العميقة وتكون البنية المنطقية لكل جملة من شكل مشجّر يتضمن بعض المصطلحات النحوية والعناصر الشبيهة بالفعل الذي يسمى محمولا (predicate)، والعناصر الشبيهة بالأسماء التي تدعى بالمواضيع (Atguments)، وتكون العناصر النهائية (terminal modes)[2].

للبنية السطحية عبارة عن وحدة معجمية (unité) ويكون الاشتقاق عبارة مجموعة من الشجرات المرتبطة التي تفصح عن المراحل المنتظمة، والتي يتم من خلالها تحويل البنى المنطقية إلى بنى سطحية، وتكون العلاقة بين المرحلتين، من مراحل الاشتقاق عند قواعد التطابق (correspondenceules) التي تعكس بشكل فعلي العلاقات القائمة التي تعني

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 78-79-80.

[2] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 258.

بتحويل الجمل..."[1]، فهذا القول يعني البنية المنطقية ستكشف عن مجموعة من العلاقات القائمة بين المحمول الرئيسي والمواضيع الأساسية من دون اعتبار عامل زمن الحدث (الفعل) وبالتالي فإنه يقترح التحليل الآتي:

الفاعل ثم المفعول غير المباشر ثم المفعول المباشر ومن هنا بهذا التحديد وضع علماء الدلالة ثلاث بنى منطقية هي:

أ- المحمول ذو الموضوع الواحد تمثيله الرياضي م ح + م [1]

ب- المحمول ذو الموضوعين ← ح + م ح + م [2]

ج- المحمول ذو ثلاثة مواضيع ← م ح + م [3]

وهذه القواعد التي تندرج في الاستعمال الفعلي للغة تكون البنى المنطقية المكونة لكل جملة وعليه فجملة (ضحك الولد) التي تمثلها الكتابة: (ض، ج، ك) (الولد).

مثلها مثل الجملة الاسمية (الفتاة جميلة) التي تكتب بدورها على النحو التالي: (ج، م، ي، ل، ة) (الفتاة)، وتكون البنية المشجرة لكلتا الجملتين على النحو التالي:

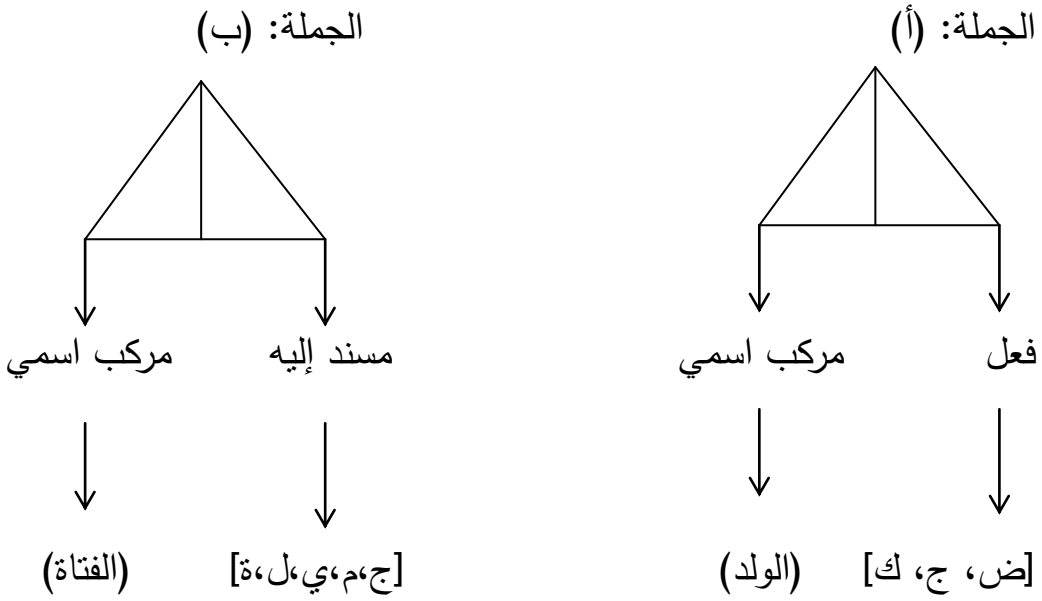

أما ذات الموضوعين مثل: (ضرب زيد خالد) فيتم تمثيلها على النحو التالي:

[1] أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص 258.

[ض،ر،ب] + (زيد خالد) وتمثيلها التشجيري يكون كالتالي:

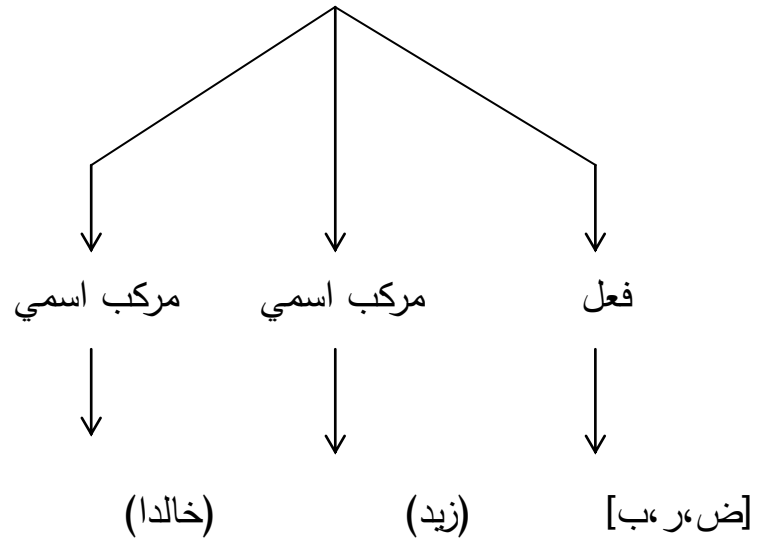

أما التمثيل جملة ذات ثلاثة مواضيع وليكن مثلا: (منح زيد خالدا كتابا) الذي يمثل خطيا على النحو التالي: [م، ن، ح]←— (زيد، خالد، كتاب)، يمثل تشجيرا كالتالي:

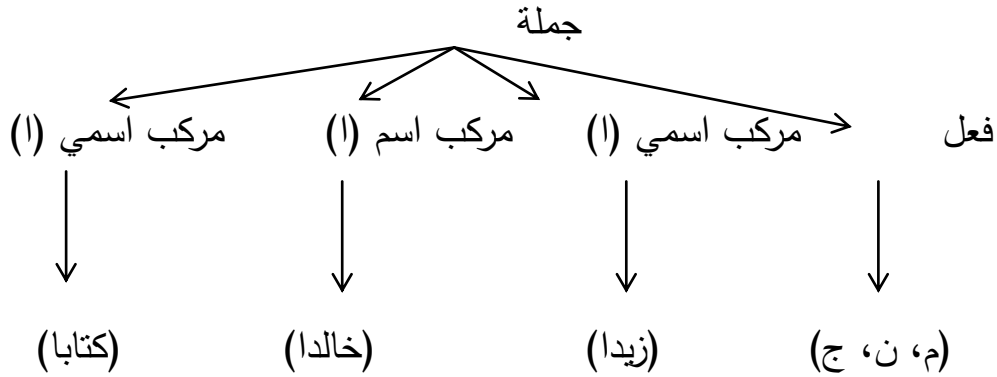

ومن أجل ذلك فإنه قد شارك مجموعة من العلماء في تطوير الدلالة التوليدية التي شملت تغيراتها وتعديلاتها عدة مفاهيم إجرائية، وبخاصة تلك المتعلقة بالبنية العميقة وبعض القواعد الاشتقاقية الأخرى والتمثلات الدلالية ولم يعد كل من "ليكوف" و"روس ومكاولي" يعتبرون علم الدلالة التوليدية على أنها ضرب من القواعد التحويلية، لأن القواعد التحويلية أصبحت لا تتعدى حيّز المقاربات اللغوية التمهيدية من القواعد التحويلية مماثلا لموقف هذه الأخيرة من اللسانيات التصنيفية البلومفيدية، وهذا هو موقف "مكاولي"، الذي

كان قد صرح أول الأمر أن الدلالة التوليدية كالزائدة الفطرية إلى جانب القواعد التوليدية...".[1]

ومن هنا ننتقل إلى نموذج غروبر.

د- صيغ ما قبل المعجم كمعيار لضبط الدلالة عند غروبر: لم يكن غروبر بعيدا عن التطورات السريعة التي شهدتها الدلالة في إطار المشروع التوليدي التحويلي منذ نشأته ومع مختلف تطوراته، كما كان على إطلاع قريب بنموذج تشالز فليمور، يقول جحفة: "وقد عاصر نموذج غروبر نموذج فليمور وشابهه في عدة أشياء ومن أوجه الشبه بينهما اقترح مستوى تمثيليا للدلالة أعمق مما عرف بالبنية العميقة منذ ذوي الدلالة التأويلية، ويسمى غروبر المستوى الذي يقترحه المستوى ما قبل المعجم (preliscical level) وكما تشير التسمية فالعناصر النهائية في البنيات الشجرية ليست وحدات معجمية، إنها في حقيقة الأمر، أوليات دلالية.

(semantic premitives) يشكل جميعها الوحدات المعجمية فيما بعد..."[2] ومما يتضح في هذا القول هو أن أطروحة غروبر تنص أساسا على استحداث نظام اشتقاقي ما قبل المعجم، بحيث تجعل العلاقات النحوية والتركيبية والدلالية والصوتية بنية نسقية واحدة، تنقص الدلالات على مستوى البنية العميقة، وقد خص غروبر بالتحليل الأفعال نظرا لصبغتها المركزية داخل العبارات المولدة والمحولة.

* الدلالة التوليدية (نموذج غروبر):

عرف مسار الدلالة في النحو التوليدي نشوء نظريتين تقاربان المعنى في اللغة الطبيعية نظرية الدلالة التأويلية، ونظرية الدلالة التوليدية ويختلف النظريتان في كيفية تمثيل المعنى على مستوى بنية النحو النظرية الأولى لا تعطي للدلالة إلا دورا تأويليا، أما النظرية الثانية، مسؤول عن توليد الجمل واتخاذها الشكل الذي تتخذه في التركيب كما أن جزءا مهما من العلاقات التركيبية ليس سوى انعكاس للمعلومات الدلالية وليس العكس.

[1] ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 86.

[2] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، ص 78.

"ويعتبر نموذج غروبر grober، الذي تعتمد عليه في تقديم التصور التوليدي للدلالة من النماذج النسقية التي انتقدت التوجه التأويلي فالصياغة التي اقترحها تشومسكي وأتباعه لجهاز التأويل الدلالي تعد صياغة سطحية إذا ما قورنت باقتراحات غروبر التي تحاول بناء مستوى دلالي قبل معجمي وهذا المستوى يقع قبل تشكل الكيانات المعجمية (باعتبارها صرفيات أو كيانات لفظية متحققة)".[1]

1- بنية النحو عند غروبر:

"يعد نموذج غروبر برهانا واضحا على وجود نسق صوري للتمثيلات التحتية يلعب فيه المعجم الدور المركزي، ويحيل مفهوم المعجم في هذا النموذج، على المجموعة الفارة من الترابطات المخزنة التي تحصل بين الأشكال الصرفية أو الصرفيات ومعانيها أو استعمالاتها (أو قيمها الدلالية والتركيبية)، فالمدخل المعجمي مكون من (الوحدة المعجمية) وهي الشق الصرفي (والمحيط المعجمي) وهو الشق الدلالي التركيب (وحين ترتبط الوحدة المعجمية بالمحيط المعجمي تكون بصدد مدخل معجمي".[2]

"تدخل هذه الترابطات في إطار يسميه غروبر (مكون التعالق المعجمي)، ويعكس هذا المكون المرحلة الدينامية في توليد الجمل حيث تتم "ترجمة" أو (معجمة) المقولات التركيبية والدلالية فتصير وحدات معجمية متحققة، وذلك تبعا للعلاقات الموجودة في المعجم والمبادئ التي تنظمه، وعندما تتحدث عن المعجم فإنما تقصد المعجم وقواعد التعالق المعجمي التي توافقه، وتشير إلا أن مفهوم التعالق المعجمي لايرتبط بمفهوم الادماج المعجمي الذي أورده دور الدلالة التأويلية، فالإدماج يكون الذوات لغوية موجودة فعلا في اللغة، أما التعالق فيقتضي وجود كيانات لغوية غير متحققة".[3]

"وما يمكن أن نلاحظه في نسق النحو الذي يقترحه غروبر أنه لايتضمن مكونا للتأويل الدلالي (كما نجد كاتز وفودور (1963م)، وكاتز وبوسطل (1964) وتشومسكي

[1] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 80.

[3] المرجع نفسه، ص 81.

(1965م) وكاتز (1972م) فالوظائف التي يمكن أن يقوم بها هذا المكون يقوم بها داخل هذا النسق، مكون التعالق المعجمي بوصفه مكونا قاعديا".[1]

ينبغي أن نوضح النقط التي تختلف فيها الافتراضات الأساسية في نسق غروبر عن الافتراضات المتضمنة في مقاربات أخرى، كما ينبغي تبيان الأسباب التي أدت إلى تخلي غروبر عن افتراضات الداخلية المتعلقة بكيفية تنظيم بنية النحو وكيفية تعالق مكوناته، ومن الافتراضات الأساسية التي دافعت عنها النظريات النحوية قبل غروبر ماسمي بافتراض أحادية إسناد المقولة في المعجم.

هـ- صيغ التفسير العرفاني كمعيار لضبط الدلالة عندما جاكندوف:

يعد جاكندوف من أهم النقاد وأشدهم الذين تتلمذوا على تشومسكي نفسه مباشرة وكانت ملاحظاته التي سجلها على تشومسكي من أهم المسوغات التي دفعت به – تشومسكي- إلى إعادة النظر –كل مرة- ونماذجه التجريبية، وقد كان متشبعا أكثر من غير غيره بمبادئ التوليدية التحويلية من جهة، ومن جهة أخرى كان على اطلاع واسع بما تتم تطويره في اللسانيات الأوروبية منذ سوسير وحتى العلماء الذين سبقوه، الأمر الذي جعله يدقق في تفصيلات النظريات الدلالية المعروضة في إطار الصرح التوليدية التحويلية، لاسيما ربط الدلالة بالمعجم، ومن هنا يتبادر إلى تأملات جاكندوف الربط بين النحو والدلالة وبذلك فإنه يرى بأنه الحل المناسب لهذا الجمع هو تناول الدلالة المعجمية وفق الدلالة العرفانية من خلال أدوات التحليل التي أثبتها التوليديون التحويليون.

تنص الأطروحة الدلالية الناجمة عن توازي العلاقات المحورية بين المداليل اللغوية المستعملة في كل مناسبة كلامية مع الأدوار المحورية التي توظف في إطار الوحدة المعجمية ووفق قوانين التناسق بينهما.

[1] عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص 81.

هذا وتقترح جاكندوف ثلاثة محاور أساسية وهي:

أ- الضوابط الانتقائية.

ب- الضوابط الثابتة.

ج- الضوابط الدلالية المندرجة.

ولشرح نظريته فإنه يقترح التمثيل الشجري الآتي:[1]

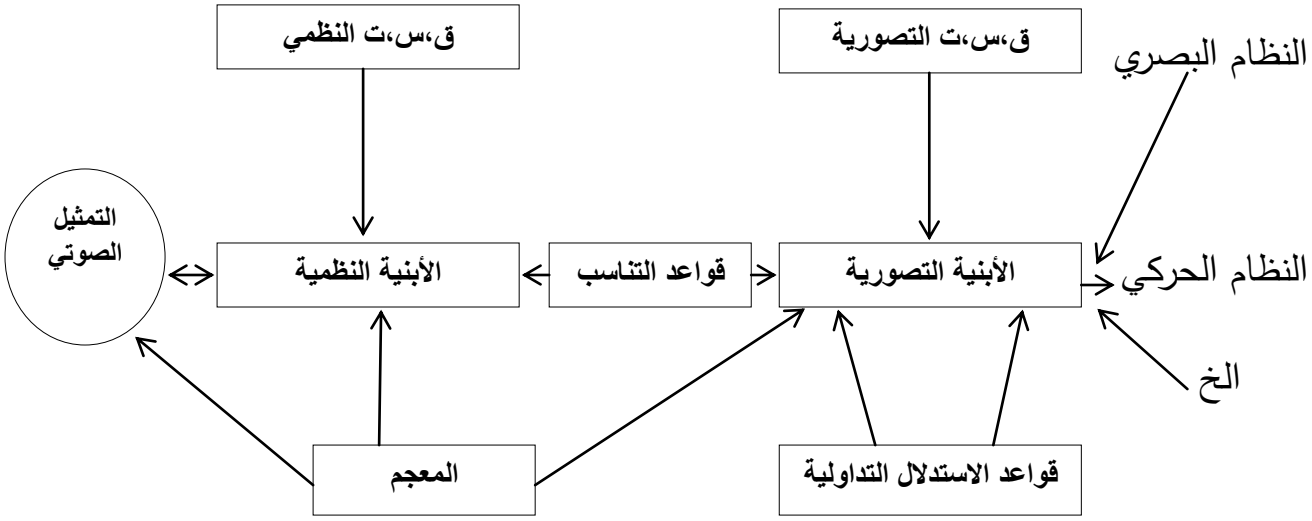

النظم اللغوي

ومن هذا التمثيل العجري يطرح جاكندوف مجمل أفكاره عن الدلالة في النظام اللغوي، حيث إنه أضاف جملة من المستويات والقيود غير اللغوية التي يستند إليها مستعمل اللغة في بناء جملة وخطاباته مثل البنية التصورية التي يستوحي منها معانيه ودلالاته وهذه البنية تتفرع إلى جملة من المحركات الذهنية العرفانية مثل المعلومات التي تقدمها الحواس والادراكات الجسدية والذهنية، كما أضاف المستوى التداولي الذي ينظر إلى اللغة في إطارها الحركي وداخل الدورة التواصلية، ومنها إلى مستوى البناء الدلالي المستندة إلى قواعد اللغوي، ثم تنتقل إلى الأبنية النظامية بعد ترتيبها من لدن قواعد التناسب وهي المرحلة ما

[1] راي جاكندوف، علم الدلالة العرفانية، ص 75.

قبل المعجم[1]، وهنا يمدها المعجم بالمدخلات الدلالية التي تلبسها بالأصوات حتى تكون ممثلا بها وبعد ذلك يلقى الخطاب إلى العالم الخارجي.

[1] ينظر: عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، ص 80.

خاتمة

خاتمة:

تعد دراستنا لهذا الموضوع المتمثل في التصور الدلالي في النظرية التوليدية التحويلية، فخرجت الدراسة بجملة من النتائج التالية:

– النظرية التوليدية التحويلية كانت تكملة لما جاء بهاهاريس أستاذ تشو مسكي الذي كان له الحظ في توجيهه وأحدث تشومسكي ثورة عالمية في اللسانيات المعاصرة الحديثة عن النظرية اللسانية التي يجب أن تحلل مقدرة المتكلم.

– يسعى تشومسكي إلى إقامة نظرية عامة للغة تصدر عن اتجاه عقلي، لأن اللغة في نظرة عمل عقلي يمتاز به الاسان عن الحيوان.

– إن الناظر في الأسس الأربعة التي بنى عليها تشومسكي نظريته تبين له أن تشومسكي قد أقام نظريته على الازدواجيات كما فعل سابقيه، اللغة والكلام، البنية العميقة والبنية السطحية، الكفاءة والأداء، الجانب العقلي والجانب الآلي.

– كما أدت النماذج الدلالية إلى توسيع البحث اللساني التوليدي التحويلي على مستوى التراكيب والهدف من تحليلها وكيفية فعل ذلك.

– كما كانت الاختيار الفعلي والصارم لتجريب هذه الأفكار ومبادئها.

– كما قد عمل أصحابه على بناء علم جديد في صلب البحث العلمي اللساني وهي الدلالة الكلاسيكية، وإنما توسعت إلى علوم أخرى مثل علم النفس الإدراكي وعلم الدلالة الاجتماعي.

– إن العالم العربي قد تتبع تشومسكي منذ مرحلتين الأولى، وقد شهدو النفوذ التي صاحبت نظرياته وبالتالي فقد تتبعوا نشأة الدلالة الحديثة خطوة بخطوة، في ذلك عبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، ومحمد علي الخولي، وميشال زكريا وآخرين كثر.

قائمة المصادر

والمراجع

- **القرآن الكريم.**

- **المصادر والمراجع:**

1. ابن منظور، مادة حول، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
2. احمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، برامكة، سوريا، ط3 ، 2008م
3. أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ط2، سلسلة الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2013م.
4. أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، دط، 1994م.
5. استيتية، سمير، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، إربد، ط1، 2005م.
6. اسحاق المين، دليل الطالب إلى النحو التحويلي، مختصر شروح راد فورد على نظرية تشومسكي المعيارية الموسعة، مطايع الظهرة، أبوظبي، دط.
7. حمدان رضوان أبو عاصي، التطورات النظرية والمنهجية للنظرية التوليدية في نصف قرن، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، فلسطين، المجلد 4، العدد 3.
8. خالد خليل الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات، ط1، الدار العربي للعلوم، ناشرون، بيروت، لبنان، 2012م.
9. الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ط1، 1981م.
10. راي جاكندوف، علم الدلالة والعرفانية، تر: عبد الرزاق بنور، ط1، المركز الوطني للترجمة، دار سيناتر، تونس، 2010م.
11. سليم بابا عمر وباني عميري، اللسانيات الميسرة (علم التراكيب)، الجزائر، 1990.
12. شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط1، 2004م.
13. عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، نشاط (1988م).

14. عاطف فضل، مقدمة في اللسانيات، دار الرازي للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 2005م.

15. عبد الجليل، عبد القادر، اللسانيات الحديثة، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، ط1، 2002م.

16. عبد الحليم بن عيسى، القواعد التحويلية في الجملة العربية، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2011م.

17. عبد الحميد حجفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط1، دار توبقال، المغرب الأقصى، 2000م..

18. عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات والغة العربية، دط، در توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1984م.

19. عبد القادر المهيري وآخرون، أهم المدارس اللسانية، ط2، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1990م.

20. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، دار النهضة العربي، 1986م.

21. عطية سليمان أحمد، مقال العلاقة بين الدلالة والتركيب، مأخوذة من موقع الآتي: بتاريخ جوان 2010م.

22. علي محمد محمد يونس، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.

23. غاري مختار طليمات، في علم اللغة، دار طلاس للدراسات والترجمة، والنشر، ط2، ط2، دمشق، 2000م.

24. كمال بشر، نقلا عن خالد الهويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والاتجاهات، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2012م.

25. الكهف، القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، دار الفكر، بيروت، لبنان، (دط)، 1404هـ.

26. ماثيوز، اللغة مقدرة عقلية، الموسوعة اللغوية، ترجمة: محي الدين حميدي، جامعة الملك سعود الفيصل، المملكة العربية، السعودية، 1999م.

27. ماري نوال غاري بريور، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، سيدي بلعباس الجزائر، 2007م، ط1.

28. مازن الوعر، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية، محاولة إلى سيرها وتطبيقها على النحو الغربي مقال مجلة اللسانيات، العدد6، مركز البحوث العلمية والتقنية اللغة العربية، الجزائر، 1982م.

29. مازن الوعر، دراسات لسانية تصنيفية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1989م.

30. مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ط1، دار طلاس، دمشق، 1986م.

31. مازن الوعر، لقاء مع نوام تشومسكي، مجلة الجزائر، العدد 06، 1982م.

32. مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية.

33. محمد أحمد خيضر، التراكيب والدلالة والسياق، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2005م، القاهرة.

34. محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو الوظيفي المعجمي، ط1، مطبعة الكرامة، المغرب، 2008م.

35. محمد الصغير البناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، الجزائر، دار الحكمة، دط.

36. محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.

37. محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، 1998م.

38. مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، من النماذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، الأردن، ط1، 2010م.

39. مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة وسائل وأطروحات، رقم (104)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، 1998م.

40. ملزن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاست، دمشق، 198م.

41. ميشال زكريا، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 1992م.

42. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، عناية، 2006م، ص 129.

43. نعوم تشومسكي، البنى النحوية، ترجمة بوشيليوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987م.

44. نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية، مصر، 2000م.

- المجلات:

45. جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، 1979م.

- الرسائل الجامعية:

46. أسايا بلمحنوف، أثر النظرية التشومسكية في تعليمية اللغة العربية، رسالة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، علوم اللسان، جامعة جيجل، 2014-2015م.

47. أسماء زروقي، صور الجملة المحولة لغرض النفي والتوكيد ودلالتها "إلياذة الجزائر" لمفدي زكريا أنموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجيستر علوم اللسان، جامعة بسكرة، 2007م-2008م.

48. بدرة عمار علي فرخي، النظرية التحويلية في الفكر اللساني العربي الحديث، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في اللغة العربية وآدابها، جامعة الأردن، 2003م.

49. تواتي داية، دراسة نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني والاستبدال عند تشومسكي، رسالة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، علوم اللسان، جامعة بجاية، 2015-2016م.

50. جوهر عيساوي، الجملة المحولة في الخطاب القرآني سورة الملك أنموذجا، رسالة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، لسانيات عامة، جامعة المسيلة، 2016-2017م.

51. رفعت كاظم السوداني، المنهج التوليدي والتحويلي دراسة وصفية تاريخية ، منتدى تطبيقي في تركيب الجمل في السبع الطوال الجاهليات، أطروحة دكتوراه، بغداد، 2000م.
52. الصديق آدم بركات آدم، النظرية التحويلية التوليدية وتطبيقاتها على النحو العربي (الرتبة أنموذجا)، أطروحة لنيل الدكتوراه في اللغة العربية، جامعة السودان، كلية اللغات، 2010م.

- المراجع باللغة الأجنبية:

53. بالمرافرانك علم الدلالة، ت مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985.
54. جاكندوف، تشومسكي، ر. فندلر، دللة اللغة وتضمينها، تر: محمد غاليم ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، ط1، دار توبقال، المغرب الأقصى، 2007م.
55. جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: أحمد حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1988م.
56. كاترين فوك بيالي فونيك، مبادئ في قضايا لسانية معاصرة، تر: منصف عاشور، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.
57. كاثرين فوك، بيارلي قوفيك، مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر: المصنف عاشور، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1984م.
58. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986م.
59. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (الجملة البسيطة، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م.
60. ميشال زكريا، المكون الدلالي في القواعد التحويلية التوليدية، مجلة الفكر العربي المعاصر، لبنان، بيروت، مركز الإنماء القومي، العدد 40 تموز 1986م.
61. ميشال زكريا، علم اللغة الحديث المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983م.
62. ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية – دراسات لغوية نفسية مع مقارنة تراثية – دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1993م، ط1.

63. ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة العربية، بيروت، ط2، 1405هـ-1985م، ص ص 108-109.

64. ميلكا إفيتش، تر: سعد عبد العزيز مصلوح- وفاء كامل فايد اتجاهات البحث اللساني، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000م.

- المعاجم:

65. جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد للمصطلحات اللسانية، ط2، المغرب، مطبعة النجاح، 2002م.

- المواقع الالكترونية:

66. Mustapha Zaoui : Sematique sende de langa Algeria, OPU, 1993.

67. Brain jarkenddoff, paries of bebavioral and brain science evolution meaning grammar, 2003, NW.rout.

68. Btt:/www.diwanalarb.com/sip.pbplarticle.

69. Bttp://maamri-im2010yooh.com/t1839-topic .

70. Bttp://www.sadbangrad.net/inv/yozom/3.btm.

71. Elapb.com/webtulture/2013/8/3790.btml.

72. http://elaph.com/wblculture/2013/5/813790.html. 31 مايو 2013م، بتصرف.

73. Jean Dubois: dicationnnaire de la linguistique la rousse 1er édition 2001.

74. Mustafahaddard.blagsport.com.بتاريخ: 15-05-2007م

75. موقع:beeh://sementique3.blogspot.com/2016/05/blog-post4.btml بتاريخ: الأربعاء 4 مايو 2016م.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
مدخل: المدرسة التوليدية التحويلية	
أولا: حياة تشومسكي	05
ثانيا: مؤلفاته	06
ثالثا: مبادئ وأسس المدرسة التوليدية	06
الفصل الأول: مراحل تطور النظرية التوليدية التحويلية	
أولا: مرحلة المباني التركيبية (1957 – 1965م)	26
ثانيا: مرحلة النظرية الألسنية النموذجية (1965م)	32
ثالثا: مرحلة النظرية المعيارية الموسعة (1972م)	43
رابعا: مرحلة المنهج النحوي الدلالي	48
خامسا: مرحلة المنهج الدلالي التصنيفي	48
سادسا: مرحلة منهج الربط العاملي	49
الفصل الثاني: الدلالة في النظرية التوليدية التحويلية	
أولا: مبررات تناول الدلالة في النظرية اللسانية	53
ثانيا: حدود الدلالة وتعريفاتها	55
ثالثا: المكون الدلالي في اللسانيات التوليدية التحويلية	58
رابعا: الدلالة في صلب الدرس اللساني التوليدي التحويلي	62
خاتمة	115
قائمة المصادر والمراجع	117
ملخص	

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظرية من النظريات اللسانية الحديثة والتي مازال أثرها واضحا إلى اليوم في دراسات وأبحاث اللغة المعاصرين، حتى قيل ان أي نظرية لغوية لا يمكن ان تتجاهل "نظرية تشومسكي" بل إن مكانة أي نظرية لغوية وإنجازها في حقل الدراسات اللغوية المعاصرة يتحدد بمدى صلتها بالنظرية التوليدية التحويلية ولا يفوتنا أن هذه النظرية تضم ثلاثة أمور هي:

أولا: لا يمكن أن نفهمها بغير تطورها من خلال فهم مراحلها وهي ستة مراحل استقرت في المرحلة الأخيرة.

ثانيا: يستحيل فهمها بغير تطبيقها من خلال استخدام مخطط الشجرة لهذا الغرض.

ثالثا: أنها انتهت بغيرها بدأت به عندما فصل الدلالة عن النحو، ولهذا ارتأينا ان ندرسها وان نلقي الضوء على هذه النظرية.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، التوليد، التحويل.

Summary:

This research aims to study a theory of modern linguistic theories, whose impact is still clear today in contemporary language studies and research, to the extent that it was said that any linguistic theory cannot ignore “Chomsky’s theory.” Rather, the status and achievement of any linguistic theory in the field of contemporary linguistic studies is determined by the extent It is related to the transformational generative theory. We should not forget that this theory includes three things:

First: We cannot understand it without its development through understanding its stages, which are six stages that settled in the last stage.

Second: It is impossible to understand it without applying it through the use of a tree diagram for this purpose.

Third: It ended with something else, it started with it when semantics was separated from grammar, and that is why we decided to study it and shed light on this theory.

Keywords: signification, generation, conversion.